التنافسية وتنمية القطاع الخاص

السيدات والأعمال

السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

OECD

مقدمة

أدت الأحداث التاريخية التي وقعت عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) إلى تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل و قد أدت مطالبة المواطنين بالمزيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمزيد من التنمية الاقتصادية إلى أن أصبحت قضية توفير فرص العمل تجيء في مقدمة اهتمامات السياسة العامة. وتواجه الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات و أيضا الفرص للبحث عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي ولتوفير فرص العمل لنحو 2.8 مليون من الرجال والنساء الذين سيدخلون سوق العمل كل عام. وسوف يتطلب ذلك اتباع أجندة مكثفة لإصلاح السياسات تتضمن بيئة أفضل للأعمال، وإصلاحات في سوق العمل والاستثمار و فرصا متساوية في الحصول على التعليم والتدريب على المهارات للرجال والنساء.

ريادة الأعمال هي مصدر رئيسي للنمو غير مستغل في منطقة عدد الشركات القائمة فيها ومعدل تأسيس المشروعات يقل بكثير عنه في مناطق نامية أخرى. و تتأثر ريادة الأعمال من بين أمور أخرى بالخبرة السابقة في العمل وبالتعليم، وفي اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، يقل عدد النساء المشاركات في العمل مدفوع الأجر عن الرجال كثيرا: 27٪ فقط من النساء ينضم إلى القوة العاملة بالمقارنة بنسبة 76٪ من الرجال، وهذا يقل أيضا بنسبة 51٪ عن مشاركة الإناث في القوة العاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وكذلك عنه في الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي فإن تمكين المرأة من المساهمة في الاقتصاد كموظفه وكرائدة أعمال يمثل فرصة كبرى لإعطاء دفعة للقدرة التنافسية وللنمو وتوفير فرص العمل.

وتقرير " السيدات والأعمال: السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في مجال ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أول تقييم مقارن لتدابير السياسة العامة الرامية لتعزيز مقدرة المرأة على المشاركة فى ريادة الأعمال في ثمانية عشرة من اقتصادات المنطقة. ويعترف التقرير بأن حكومات المنطقة قد حققت تقدما خلال العقد الماضي في سد الفجوة بين الجنسين، وخاصة في مجال التعليم، إلا أن هناك الكثير مما يمكن عمله للحد من عدم المساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي. فإن وضع سياسات أفضل وتوفير الموارد لها، والتأكيد على وجود حوار أقوى بين القطاعين العام والخاص والتدابير الهادفة إلى وصول المرأة للتمويل و المعلومات و خدمات دعم المشروعات بصورة أفضل هي من الأولويات الرئيسية بالنسبة لحكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا للمساعدة على انطلاق طاقات نسائها من رائدات الأعمال.

إن تحقيق المساواة لوصول المرأة للفرص الاقتصادية يشكل تحديا سواء كان ذلك في منطقة الشرق الأوسط أو عالميا، و تبين مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظف و ريادة الأعمال أن العديد من العقبات التي تحول دون مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه في بلاد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يمكن ملاحظتها أيضا في الاقتصادات المتقدمة.

لا يمكن لأي بلد في العالم أن يحقق النمو الاقتصادي المستدام والشامل عندما لا يستفاد من مواهب نصف سكانه بالقدر الكافي. إن المساواة بين الجنسين هي المفتاح والعامل الرئيسي بالنسبة لإمكانات أي اقتصاد ولشمول أي

مجتمع، وليس أقل من ذلك بالنسبة لفرص الرجل والمرأة. وتلتزم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالعمل مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا وحول العالم، لوضع سياسات أفضل للمساواة بين الجنسين وتنشيطها وتنفيذها من أجل أحوال معيشية أفضل.

أنجيل جوريا

الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

شكر وتقدير

جاء هذا التقرير نتيجة لجهود جماعية لأعضاء منتدى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (WBF) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو شبكة تأسست عام 2007 لتنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تعزيز قدرة المرأة على ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. و يجمع منتدى سيدات الأعمال بين أكثر من 300 ممثلا من مجتمع الأعمال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا و في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتحديد الأولويات في عملية تحسين مناخ الأعمال بالنسبة لرائدات الأعمال في المنطقة. و منتدى سيدات الأعمال هو جزء من برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهو مبادرة بدأت عام 2005 لتعزيز الحوار بين حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و البلاد الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لزيادة الاستثمار وتنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل. والشكر واجب بوجه عام لكل من ساندوا انطلاق منتدى سيدات الأعمال وأسهموا بإضافاتهم أثناء مؤتمراته و ورش العمل التي عقدها.

والشكر الخاص واجب لكل من سعادة السيدة دينا قعوار (سفير الأردن لدى فرنسا) وسعادة السيدة كارين كورنبلو (سفير الولايات المتحدة لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية)، وهما الرئيسان المناوبان لمنتدي سيدات الأعمال ،فهما تستحقان شكرا خاصا لتقديم التوجيهات الاستراتيجية حول عمل منتدى سيدات الأعمال . لقد جاءتا بالمزيد من الوضوح للقضايا التي تواجه سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و قامتا بتشجيع الدعم من جانب الحكومات والمنظمات والجمعيات الدولية، وقدمتا مساهمة لا تقدر بثمن خلال الاجتماعات الحاسمة لمنتدى سيدات الأعمال. و يذهب شكر خاص أيضا إلى الرئيسين المشاركين السابقين و الحاليين لبرنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الشرق الأسط و شكال أفريقيا: سعادة السيدة كريستينا ناربونا رويز (السفير السابق لإسبانيا لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية) وسعادة السيد نزار بركة (وزير الشئون الاقتصادية والعامة المغربي السابق) فقد قاما بدور رئيسي في تطوير منتدى سيدات الأعمال، وسعادة السيد أنديرز أنليد (سفير السويد لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية) وسعادة محمد نجيب بوليف (وزير الشئون العامة والحكامة المغربي) فهما من الداعمين الرئيسيين لعمل المنتدى سيدات الأعمال.

وتستند أبعاد السياسات المختارة الواردة في التقرير على اقتراحات أعضاء منتدى سيدات الأعمال خلال اجتماع مارس عام 2010 بشأن "دعم إدماج المرأة في اقتصادات المنطقة". ويستند بعض منها على العمل الذي قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المنظمات الدولية، ولا سيما مركز المنظمة لريادة الأعمال، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وبرنامج التنمية الاقتصادية والعمالة المحلية (LEED) ومنظمة العمل الدولية (ILO).

الكاتب الرئيسي لهذا التقرير هي "لويس ستيفنسون" ، وكانت خبرتها ومساندتها مسألة أساسية في إنشاء منتدى سيدات الأعمال. وتستند التحاليل الواردة بالتقرير على قوائم السياسات والمؤسسات والبرامج الداعمة لتطوير المشاريع الاقتصادية للمرأة في اقتصادات ثماني عشر في المنطقة والتي وضعها برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط و شمال أفريقي المنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (MENA-OECD) بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) في تونس. و قد تم تكوين فرق عمل وطنية لمنتدى سيدات الأعمال (WBF) في اقتصادات المنطقة الثماني عشر لإضافة البيانات لهذه القوائم في كل من الجزائر والبحرين و جيبوتي و

مصر والعراق و الأردن و الكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان و السلطة الفلسطينية وقطر و المملكة العربية السعودية و سوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. ويستحق كل من أعضاء فرق العمل شكر خاص وهم: هالة حطاب (محاضر في إدارة الأعمال في الجامعة البريطانية في مصر)، يمنى الشريدي (رئيس جمعية سيدات أعمال مصر 21)،هناء عريضي (مدير الدعم الشامل، بمؤسسة تنمية المشاريع - الأردن) ، فايقة الغول (أستاذ الأعمال بالجامعة اللبنانية الدولية) ، لطيفة الشهابي (مدير الوكالة الوطنية لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المغرب)، سلوى كركري بلقزيز (المؤسس والرئيس الفخري لرابطة النساء صاحبات الأعمال الحرة بالمغرب)، حازم الشنار (مساعد نائب وزير - وزارة الاقتصاد الوطني- السلطة الفلسطينية)، لاما السليمان (رئيس مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال بغرفة جدة للتجارة والصناعة - المملكة العربية السعودية)، منى باصالح المدير التنفيذي مكتب مالتيفارما العلمي - سوريا)، ريما صباغ (المدير العام لشركة الفندق والإسكان - سوريا)، رياض الزغل (مدير شركة ستار للاستشارات- تونس) ، نجاة جمعان (قسم سيدات الأعمال بالاتحاد العام لغرف للتجارة والصناعة - اليمن). استعرض أعضاء فرق عمل منتدى سيدات الأعمال التقرير النهائي وراجعته أيضا "جولي ويكس"(من مؤسسة تمكين المرأة – Womenable - الولايات المتحدة).

كان للدعم المستمر والالتزام من جانب الأفراد التاليين دورا حاسما في بناء شبكة منتدى سيدات الأعمال: ثريا بدراوي من جمعية صاحبات الأعمال (AFEM) – المغرب، سكينة بوراوي من مركز المرأة العربية للتدريب و الحوث (CAWTAR)- تونس، كيارا كروزا (وكالة باريس الكبرى للاستثمار) - فرنسا، نيفين الطاهري (دلتا للاستثمارات المالية) - مصر، سرينا رومانو (كورنتي روزا)- إيطاليا، دينا قدوح و وسام فتوح (اتحاد المصارف العربية) – لبنان، معالي قاسم (سكيما تاكتيكال)- الأردن.

من داخل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ساهمت "نيكولا إليرمان - كاش" في الصياغة وأمنت عملية التحرير الشامل والإشراف التنظيمي للتقرير كمدير لمنتدى سيدات الأعمال، كما قدم" أنتوني سوليفان" التعليقات والمساهمات القيمة، و قام كل من "الكسندر بوهمر" و"ايلينا ميتيفا" "و فانيسا فالي" بالإشراف على عملية المراجعة و والنشر، كما قامت " كورين كين" بتنسيق المساهمات الواردة من أعضاء فرقة العمل، و اسهمت في الصياغة وفي الإضافات التحريرية. ونشكر "كيت لانكستر" للمشورة التحريرية القيمة و "إدوارد سمايلي" لإعداد التقرير للنشر.

وقد أمكن وضع هذا التقرير بفضل الدعم المالي السخي من جانب الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية ومبادرة شراكة الولايات المتحدة و الشرق الأوسط.

جدول المحتويات

المختصرات والمسميات .....

الملخص التنفيذي .....

الفصل الأول : طاقات المرأة غير المستغلة في ريادة الأعمال .....

تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال: إهتمام عالمي .....

النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .....

خصائص ريادة الأعمال النسائية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شما ل أفريقيا.....

الخلاصة.....

ملاحظات.....

المراجع .....

الفصل الثاني : منهجية وإطار العمل لتقييم الدعم لمشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....

الغرض من التقرير.....

المنهجية .....

إطار العمل التحليلي لتقييم الدعم لتنمية مشاريع المرأة في المنطقة .....

ملاحظات .....

المراجع .....

الفصل الثالث: السياسات العامة و مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....

مقدمة .....

السياسات المساندة لرائدات الأعمال .....

الدعاية لرائدات الأعمال .....

إدراج القضايا التي تؤثر على سيدات الأعمال في الحوار

السياسي بين القطاعين العام و الخاص .....

الخلاصة .....

التوصيات الرئيسية .....

المراجع.....

الفصل الرابع: الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.....

مقدمة .....

المؤسسات العامة للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة .....

الهيئات المسئولة عن تنسيق تنمية مشروعات المرأة .....

جهات تسجيل المشروعات وإصدار التراخيص .....

الهيئات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .....

عضوية الإناث في جمعيات الأعمال الرئيسية .....

جمعيات سيدات الأعمال .....

الخلاصة .....

التوصيات الرئيسية .....

المراجع .....

الفصل الخامس: إمكانية حصول رائدات الأعمال في المنطقة على الائتمان والخدمات المالية.....

مقدمة .....

المبادرات أو التسهيلات المالية الداعمة لرائدات الأعمال .....

معلومات مكاتب الائتمان .....

الخلاصة .....

التوصيات الرئيسية .....

ملاحظات.....

المراجع .....

الفصل السادس: معلومات و خدمات تنمية المشروعات.....

مقدمة .....

مقدمي خدمات تنمية المشروعات في القطاعين العام والخاص وريادة المرأة للأعمال .....

القنوات الخاصة بتحسين الوصول للمعلومات المتصلة بمجال الأعمال .....

الجهود المبذولة لتحسين وصول المرأة إلى أسواق .....

ريادة الأعمال و التدريب على الإدارة.....

الخلاصة .....

التوصيات الرئيسية .....

المراجع .....

الفصل السابع: تجميع البيانات وإجراء البحوث عن رائدات الأعمال في اقتصادات المنطقة.....

مقدمة .....

الوضع بالنسبة لتجميع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي

في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .....

الوضع بالنسبة للبحوث المتعلقة برائدات الأعمال .....

الخلاصة.....

التوصيات الرئيسية .....

المراجع.....

ملحق (أ) الوثائق التأسيسية لمنتدى سيدات الأعمال لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .....

ملحق (ب) معدلات المشاركة في القوة العاملة والتوظف والعمل الحر و الأنشطة الريادية لكل من المرأة و الرجل في اقتصادات المنطقة .....

ملحق (ج) مقارنة بين خدمات تنمية المشروعات المخصصة للمرأة.....

ملحق (د) النشرات وأوراق العمل الخاصة ببرنامج الاستثمار في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.....

الجداول

1.1مقارنة بين معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومناطق أخرى من العالم .....

2.1 أبعاد رسم خريطة لإطار مساندة مشروعات المرأة.....

1.4 المؤسسات المكلفة بالنهوض بوضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي .....

2.4 جمعيات سيدات الأعمال الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط.....

الشكل

1.1 المعدلات المنخفضة لمشاركة الإناث في القوة العاملة في المقارنات الدولية.....

المربعات

1.1. الخوف من الفشل: عائق أمام قيام المرأة بتأسيس المشروعات .....

2.1. بحوث محدودة حول مشروعات المرأة القابلة للنمو .....

3.1. رائدات الأعمال الأردنيات يسلطن الضوء على فوائد امتلاك المشروعات .....

1.3. البيانات المتعلقة بالسياسات الرامية لنهوض بالمرأة في مجال التوظف و ريادة الأعمال

في استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 .....
2.3 الحاجة للمزيد من البحوث عن حقوق المرأة الاقتصادية .....
3.3 جائزة الإمارات للسيدات - حالة الإمارات العربية المتحدة .....
1.4 نماذج للممارسات الدولية الجيدة في مجال الدعم السياسي و المؤسسي لرائدات الأعمال .....
2.4 التغيرات في إجراءات تسجيل مشروعات المرأة في السعودية .....
3.4 خفض الرسوم للتشجيع على تسجيل المشروعات رسميا .....
4.4 هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان - وحدة تنمية مشروعات المرأة .....
1.5 صندوق التمويل الأصغر للمرأة - ممارسة جيدة من الأردن .....
2.5 ممارسات دولية جيدة في مجال التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة المملوكة للمرأة....
1.6 الدروس المستفادة من دراسة عن وصول المرأة إلى خدمات تنمية المشروعات في مصر .....
2.6 الممارسات الدولية الجيدة في خدمات تنمية مشروعات رائدات الأعمال .....
3.6 الممارسات الجيدة في أحد مراكز تنمية مشروعات المرأة - حالة مصر.....
6.4 حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال - ممارسة جيدة من المغرب.....
5.6 جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات- ممارسة جيدة في مجال خدمات تنمية المشروعات لصاحبات المشروعات متناهية الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة .....
6.6 شبكة السيدات المصدرات - ممارسة جيدة من باكستان.....
7.6 مبادرة "جولدمان ساكس" من أجل 10000 سيدة - ممارسة جيدة في مجال تعليم و تدريب رائدات الأعمال على إدارة العمل.....
1.7 الحاجة لمركز لتبادل المعلومات و فهرسة الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال النسائية .....

المختصرات و المسميات

ADNBC	Abu Dhabi National Businesswomen's Council	**مجلس سيدات أعمال أبوظبي**
AfDB	African Development Bank	**بنك التنمية الأفريقي**
AFCARE	Association des Femmes Cadres Algériennes pour la Revalorisation et l'Elargissement de l'Encadrement Féminin	**جمعية الإطارات النسوية الجزائرية "أفكار"**
AFEM	Association des Femme Chefs d'Entreprise du Maroc -	**جمعية سيدات الأعمال المغربيات**
AME	Association Algériennes des Managers et Chefs d'Entreprises	**الجمعية الجزائرية للمديرات ورئيسات المشروعات**
AMFEDES	Association Marocaine des Femmes Entrepreneurs pour le Développement Économique et Social Nord-Sud	**الجمعية المغربية للنساء المقاولات للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الشمال و الجنوب)**
ANPME	National Agency for the Promotion of Small and Medium Enterprise	**الوكالة الوطنية لتشلدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة (المغرب)**
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des Jeunes	**الوكالة الوطنية لمساندة تشغيل الشباب**
APEC	Asia Pacific Economic Co-operation	**التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي**
ASALA	Palestinian Businesswomen's Association	**جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات**
AUB	American University of Beirut	**الجامعة الأمريكية في بيروت**
AUC	American University in Cairo	**الجامعة الأمريكية بالقاهرة**
AWE	Association of Women Entrepreneurs	**جمعية رائدات الأعمال**
BDF	Baltic Development Forum	**صندوق تنمية البلطيق**
BDS	Business Development Services	**خدمات تنمية المشروعات**
BDSSP	Business Development Services Support Project	**مشروع الدعم لخدمات تنمية المشروعات**
BDT	Bangladeshi taka	**عملة بنجلاديش**
BGA	German National Agency for Women Start-up Activities and Support	**الوكالة الوطنية الالمانية لأنشطة المرأة ودعم المبتدئات**
BPW	Business and Professional Women	**سيدات الأعمال و المهنيات**
BPW-A	Business and Professional Women – Amman	**سيدات الأعمال و المهنيات – عمان**
BWD-FYCCI	Businesswomen Department - Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry	**قسم سيدات الأعمال – اتحاد غرف التجارة والصناعة باليمن**
CAWTAR	Centre of Arab Women for Training and Research	**مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث**
Cdn	Canadian	**كندي**
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women	**اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**
CNFCE	Chambre Nationale des Femmes Chefs d'Entreprises	**الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال**
CREDIF	Centre des recherches, d'études, et de documentation sur la femme	**مركز البحوث و الدراسات والتوثيق الخاص بالمرأة**
CSR	Corporate Social Responsibility	**المسئولية الاجتماعية للشركات**
DTI	Department of Trade and Industry	**وزارة التجارة و الصناعة**
EBWA	Egyptian Businesswomen Association	**جمعية سيدات الأعمال المصرية**
EBWC	Emirates Businesswomen Council	**مجلس سيدات أعمال الخليج**
ECOSOC	Economic and Social Council	**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

ESPOD	Espace Point de Départ	**حيز نقطة البداية**
EU	European Union	**الاتحاد الأوربي**
EYB	Expand Your Business	**توسع في أعمالك**
FCCI	Federation of Chambers of Commerce and Industry (United Arab Emirates)	**اتحاد غرف التجارة و الصناعة (الإمارات العربية المتحدة)**
FWBL	First Women Bank Ltd.	**البنك الأول للمرأة المحدود**
GGC	**Gulf Cooperation Council**	**مجلس التعاون الخليجي**
GEM	**Global Entrepreneurship Monitor**	**المرصد العالمي لريادة الأعمال**
GDP	Gross domestic Product	**إجمالي الناتج المحلي**
IBWA	Iraqi Businesswomen's Association	**جمعية سيدات الأعمال العراقيات**
IBWG	International Business Women's Group	**التجمع الدولي لسيدات الأعمال**
IDB	Inter-American Development Bank	**بنك الأمريكاتين للتنمية**
IFC	International Finance Corporation	**مؤسسة التمويل الدولية**
ILO	International Labour Organization	**منظمة العمل الدولية**
IT	Information Technology	**تكنولوجيا المعلومات**
JCCI	Jeddah Chamber of Commerce and Industry	**غرفة التجارة و الصناعة في جدة**
JEDCO	Jordan Enterprise Development Corporation	**المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية**
JFBPW	Jordan Forum for Business and Professional Women	**المنتدى الأردني لصاحبات الأعمال و المهنيات**
JOD	Jordanian Dinar	**الدينار الأردني**
KAB	Know About Business	**تعرف على عالم الأعمال**
KAGIDER	Turkish Association of Women Entrepreneurs	**الجمعية التركية لرائدات الأعمال**
KBWC	Kuwait Business Women Committee	**لجنة سيدات الأعمال الكويتيات**
KES	Kuwait Economic Society	**الجمعية الاقتصادية الكويتية**
KOSGEB	Small and Medium Enterprises Development Organization	**منظمة تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة**
LAC	Latin America and the Caribbean	**أمريكا اللاتينية و الكاريبي**
LBWA	Lebanese Business Women Association	**جمعية سيدات الأعمال اللبنانيات**
LLWB	Lebanese League for Women in Business	**الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال**
MAWRED	Modernizing and Activating Women's Role in Economic Development	**تحديث و تنشيط دور المرأة في التنمية الاقتصادية**
MENA	Middle East and North Africa	**الشرق الأوسط و شمال أفريقيا**
MFI	Micro-finance Institution	**مؤسسة التمويل الأصغر**
MFW	Micro-fund for Women	**الصندوق الأصغر للمرأة**
MIT	Ministry of Industry and Trade	**وزارة الصناعة و التجارة**

MIX	Microfinance Information Exchange	**معلومات التمويل الأصغر مركز**
MSME	Micro, Small and Medium Enterprise	**المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر**
MWM	Association of Morocco Women Mentoring/Networking	**جمعية المرأة المغربية للإرشاد و التشبيك**
NCW	National Council for Women	**المجلس القومي للمرأة**
NDP	National Development Plan	**الخطة القومية للتنمية**
NGO	Non-governmental Organization	**منظمة غير حكومية**
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	**منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية**
OPIC	Overseas Private Investment Corporation	**مؤسسةالاستثمارالخاصلماوراءالبحار**
QBWA	Qatari Business Women Association	**جمعية سيدات الأعمال القطريات**
QBWF	Qatari Businesswomen's Forum	**منتدى سيدات الأعمال القطريات**
RBI	Reserve Bank of India	**بنك الاحتياطي الهندي**
RCCI	Riyadh Chamber of Commerce and Industry	**غرفة الرياض للتجارة و الصناعة**
Rs	Rupees	**الروبية**
SBA	Small Business Administration	**إدارة المشروعات الصغيرة**
SEDF	Small Enterprise Development Fund	**صندوق تنمية المشروعات الصغيرة**
SEVE	Savoir et Vouloir Entreprendre/Alegerian Association of Women Entrepreneurs	**المعرفة و الرغبة في العمل/ جمعية رائدات الأعمال الجزائريات**
SME	Small and Medium-sized Enterprise	**المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم**
SMEPS	Small and Micro Enterprise Promotion Service	**إدارة تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة**
SMI	Small and Medium Investors	**المستثمرون الصغار و المتوسطون**
SYOB	Start Your Own Business	**إبدأ مشروعك الخاص**
TDAP	Trade Development Authority of Pakistan	**هيئة تنمية التجارة في باكستان**
TESK	Confederation of Turkish Tradesmen and Craftsmen	**اتحاد التجاريين و الحرفيين الآتراك**
TVTC	Technical and Vocational Training Corporation	**هيئة التدريب الفني و المهني**
UAE	United Arab Emirates	**الإمارات العربية المتحدة**
UNDP	United Nations Development Program	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
US	United States	**الولايات المتحدة**
ISAID	United States Agency for International Development	**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**
WBC	Women's Business Center	**مركز سيدات الأعمال**

WBDC	Women's Business Development Center	**مركز تنمية أعمال المرأة**
WBF	OECD-MENA Women's Business Forum	**منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية منتدى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا**
WEC	Women's Enterprise Center	**مركز مشروعات المرأة**
WED	Women Entrepreneurship Development	**تنمية مساهمة المرأة في الأعمال**
WES	European Network to Promote Women's Entrepreneurship	**الشبكة الأوروبية للنهوض بمشروعات المرأة**
WESP	Women Entrepreneurs Support Package	**حزمة دعم رائدات الأعمال**
WEXNET	Women Exporters Network	**شبكة النساء المصدرات**

موجز تنفيذي

يعتبر التأكيد على أن يكون لكل من الرجل والمرأة المقدرة على تأسيس المشروعات وإدارتها وتنميتها هوأمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، و تشير الدلائل إلى أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من تمكين رواد الأعمال له أهمية كبيرة من حيث توفير فرص العمل والإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار، ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حصة رئيسية من مجموع الشركات والتشغيل والقيمة المضافة: فهي تمثل في المتوسط 99٪ من مجموع الشركات و ما يقرب من ثلثي مجموع التوظيف وأكثر من نصف القيمة المضافة.

إن ريادة الأعمال هي مصدر من المصادر القوية للنمو التي لم تستغل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. إذ أن معدلات النشاط وتأسيس المشاريع في المنطقة أقل بكثير منه في المناطق المماثلة فى التقدم .فإن عدد الشركات القائمة في اقتصادات المنطقة أقل مما هي عليه في غيرها من الاقتصادات الناشئة: فمعدل الشركات الوليدة هو 3.4 لكل 100 شخص في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، مقارنة مع 4.0 في آسيا ذات الدخل المنخفض و 4.7 في أمريكا اللاتينية و 5.3 في أفريقيا جنوب الصحراء ومعدل تأسيس المشاريع الجديدة بطيئا، حيث أن معدل تسجيل الشركات الجديدة في اقتصادات المنطقة يقل ست مرات عن عدد الشركات الجديدة التي تسجل سنويا في البلاد ذات الدخل المرتفع ، ووفقا لدراسة أجراها مركز بحوث التنمية الدولية – منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية - عام 2012 عن رواد الأعمال الجدد و النمو المرتفع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرجع إنخفاض معدل أنشطة المشاريع في المنطقة جزئيا إلى المستويات المنخفضة لمشاركة المرأة في مجال الاقتصاد الرسمي، سواء كموظفات أو كصاحبات أعمال.

زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة يشكل قوة دافعة أكبر للنشاط في مجال الأعمال

تتخلف معدلات مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا كثيرا عن معدلات مشاركة الذكور، و يبلغ متوسط نسبة اشتغال المرأة بالعمل الحر 11٪ مقارنا بنسبة 22٪ للرجال. وغالبا ما تكون الشركات التي تملكها صغيرة الحجم – فإن واحدة فقط من كل عشر نساء يعملن لحسابهن الخاص تقوم بتشغل غيرها معها، ونجد أن صاحبات المشروعات أكثر انتشارا في القطاع غير الرسمي الذي يمثل من 40 إلى 70٪ من مجموع مشاريع القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. فالنساء صاحبات الأعمال في القطاع غير الرسمي هن أقل إنتاجية وأقل تعليما بكثير من النساء اللاتي يعملن في القطاع الرسمي.

تتأثر ريادة الأعمال بالخبرة السابقة في العمل و بالتعليم، و في اقتصادات المنطقة يشارك عدد من النساء أقل بكثير من عدد الرجال في العمل مدفوع الأجر: 27٪ فقط من النساء يلتحقن بالقوة العاملة بالمقارنة مع 76٪ من الرجال، وهذا أيضا أقل بنسبة 51٪ من مشاركة الإناث في القوة العاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وكذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن نصيب المرأة فى الوظائف في القطاع الخاص في المنطقة منخفض للغاية بصفة عامة، حيث بلغ متوسطه 20٪ فقط (وأقل من نصف ذلك في المملكة العربية السعودية وسوريا والسلطة الفلسطينية واليمن)، مقارنا مع 28٪ في القطاع العام، ويرجع ذلك جزئيا إلى قابلية المرأة للتوظف وفقا لمستواها التعليمي، و على الرغم من أن الطالبات يتفوقن ويتجاوزن أحيانا التحاق الذكور بالتعليم الثانوي والجامعي، إلا أن المستوى العام لتعليم النساء أقل من الرجال. وهذا يعكس مجموعة متنوعة من التحديات: النمو

السكاني، وانخفاض الإنفاق على الفرد من التلاميذ و معدل جهود محو أمية الإناث التي تتخلف عنها للرجال، والفجوة الكبيرة بين النخب الحضرية التي تلقت تعليما عاليا وسكان المناطق الريفية الأقل تعليما.

الحاجة للإجراءات الرامية للتعجيل بمساهمة المرأة في ريادة الأعمال

تشترك معظم حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نفس الأهداف: تهيئة مجموع الظروف التي تؤدي لتوفير الوظائف لنحو 2.8 مليون فرصة عمل للرجال والنساء الذين ينضمون لسوق العمل سنويا والحد من الهيكل الضخم للبطالة.

إن تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يؤدي لتزايد الأنشطة و المشروعات سوف يستفيد منه الجميع، وقد تحتاج حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوسيع أطرعملها السياسي بالنسبة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقوية البنية التحتية الداعمة للمشروعات،فضلا عن ذلك فإن تنمية أسواق رأس المال المحلية وتنويع خيارات التمويل للمشروعات الرائدة سوف يستفيد منه رواد الأعمال كثيرا .

سوف تحتاج أيضا حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعمل على تمهيد الطريق بالنسبة لرائدات الأعمال، كما ستحتاج إلى وضع و تنفيذ المزيد من السياسات والتدابير التي من شأنها مساعدة المرأة في مجابهة التحديات التي تقابلها في هذا المجال والسماح لها بتوفيرالفرص لنفسها.ي

يلقي هذا التقرير الضوء على السياسات الرامية لدعم مساهمة المرأة في ريادة الأعمال في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما يفحص الوضع الراهن لتطوير هذه السياسات في خمسة مجالات : القيادة السياسية و الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال والوصول للخدمات المالية والائتمانية و معلومات ولخدمات تنمية المشروعات و للبحث وتجميع البيانات و يكشف هذا التقرير عن أنه لكي يتم التعجيل بمساهمة المرأة في ريادة الأعمال ، فإن حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج لأن تبين التزامها الواضح و على أعلى مستوى بتمكين المرأة اقتصاديا وتنفيذ السياسات الرامية لتقديم الدعم الذي تحتاجه رائدات الأعمال وتوفيرالموارد المالية والبشرية الكافية للتأكد من أن المؤسسات تتابع التنفيذ.

زيادة معدلات مشاركة المرأة في ريادة الأعمال يتطلب سياسات أفضل ودعم مؤسسي وحوار بين القطاعين العام والخاص

أدخلت حكومات عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التدابير التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل عام، ومع ذلك لم تقم حكومة واحدة في المنطقة بوضع سياسة شاملة لمعالجة العوائق الأساسية التي تحول دون زيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال. كما لا توجد حكومة واحدة قامت بتخصيص جهة محددة لتنسيق الجهود الرامية لدعم زيادة مساهمة المرأة في ريادة الأعمال .

على مدى العقود الماضية ، كانت معظم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطبق سياسات وخطط قومية تتعلق بالنوع الاجتماعي كما كان ذلك ظاهرا في البيانات السياسية وخطط التنمية الوطنية ، وكانت هذه

السياسات تتضمن في بعض الحالات أهدافا ومقاصد محددة من أجل إشراك المرأة في الحياة العامة و في النشاط الاقتصاد بصورة أكبر، كما أسست معظم الحكومات أطر عمل مؤسسي للتأكيد على حقوق المرأة ، لكن التنفيذ كان بطيئا ويرجع ذلك جزئيا إلى أن تلك المبادرات وتلك المؤسسات كانت تنقصها الموارد الكافية .

ظل الدعم المؤسسي لقضية رائدات الأعمال متناثرا وضعيفا فقد ركزت الحكومات جهودها في زيادة الوعي لدى رائدات الأعمال الناجحات والنماذج النسائية ذات الدور الملموس، وكانت الإجراءات الخاصة بذلك تشمل المطبوعات التي تلقي الضوء على إنجازات رائدات الأعمال والأفلام التسجيلية للشخصيات النسائية الناجحة والبارزة في هذا المجال والجوائز الوطنية إعترافا بمساهمة الرائدات في الاقتصاد ، وكذلك تنظيم المؤتمرات الوطنية والإقليمية عن رائدات الأعمال .

لا يوجد حاليا في الوزارات المعنية بالاقتصاد مكاتب مختصة بالنساء صاحبات المشروعات ، ولا توجد لديها سياسة محددة لدعم المرأة في مجال المشروعات القابلة للنمو .وكل الموجود لديها مجرد حلقات اتصال ضعيفة بوزارات شئون المرأة، وعندما تكون هناك سياسات محلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها غالبا ما تشير إلى النساء على أنهن الفئة المستهدفة، ومع ذلك يركز عدد منها على تنظيم فعاليات متناثرة لرائدات الأعمال وأحيانا على تقديم مشروعات مدعمة من الجهات المانحة ، و إنشاء وحدات متخصصة معنية لوضع السياسات المنسقة من شأنه أن يساعد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقدير احتياجات تنمية مشروعات رائدات الأعمال وتلبيتها بشكل أفضل.

ولعل الحوار بين القطاعين العام والخاص هو مفتاح النجاح لكي تأخذ السياسات في الاعتبار احتياجات القطاع الخاص بما في ذلك احتياجات رائدات الأعمال ، وتوجد جمعيات سيدات أعمال تقريبا في كافة الإقتصادات الثمانية عشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .ورغم أنها لا تملك الموارد الكافية فإنها تقوم بدور نشط في الدفاع عن احتياجات رائدات الأعمال و بالبحث عن سبل التأثير على صناع القرار.كما شرعت الغرف التجارية والصناعية في إنشاء لجان لسيدات الأعمال .كما بدأ بعضها في تحديد حصص لزيادة عدد النساء في مجالس إدارتها .و قد تساعد هذه التطورات على زيادة عضوية المرأة في هذه المنظمات وتجعل صوت رائدات الأعمال مسموعا بكل قوة في الدوائر السياسية .ولكن ما يزال من غير الواضح مدى إشراك سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمليات التشاور بين القطاعين العام والخاص ، و إلى أي مدي يتم تناول القضايا التي تؤثر على المرأة في مجال الأعمال في الحوار الذي يجرى بين مجتمع الأعمال والحكومة.

وصول المرأة للائتمان و للخدمات المالية يحتاج للتحسين

بينما يشكل الوصول للموارد الرسمية الخارجية للتمويل تحديا لكل من الرجل و المرأة من رواد الأعمال على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تواجه المرأة صعوبات إضافية في عملية التمويل. وتشمل هذه عدم وجود الضمانات الكافية لتلبية شروط المصارف للإقراض وكذلك عدم الخبرة بأسلوب مخاطبة جهات الإقراض المحتملة بمقترحات لمشروعات قابلة للتمويل.

هناك حاجة لوضع أساليب تعامل خاصة تهدف لتحسين عملية التمويل لرائدات الأعمال بشكل فعال .وفي الوقت الحالي ، تركز برامج التمويل عادة على التمويل الأصغر بالنسبة لرائدات الأعمال صاحبات الدخل المنخفض . وتوجد في المنطقة ممارسات ناجحة في برامج التمويل الأصغر للنساء ولكن بصفة عامة يعتبر متوسط حجم القروض متناهية الصغرالممنوحة للمرأة أقل بكثير من تلك الممنوحة للرجل وبالتالي لا تنتفع المرأة بحصة مناسبة من حجم القروض.

تعتبر الجهود التي تبذلها المؤسسات المصرفية لمحاولة الوصول لرائدات الأعمال محدودة ، وليس هناك الكثير من الأدلة على وجود برامج إقراض أخرى تقدم لرائدات الأعمال و بصفة خاصة تلك الموجهة نحو مساعدة المرأة في مرحلة تنمية المشروع .وبالرغم من أن المرأة يمكنها الوصول إلى برامج الإقراض الحكومية القائمة وأن تتوجه لمؤسسات الإقراض التقليدية فأن البيانات المحدودة المتوفرة تقول إن نسبة رائدات الأعمال في قاعدة بيانات العملاء في القطاعات المالية - بخلاف القروض متناهية الصغر - ما تزال صغيرة للغاية.

توضح التجارب العملية في كل من بنجلاديش والهند وماليزيا وباكستان وتركيا قيمة اتخاذ اجراءات محددة لسد الفجوة في مسألة وصول المرأة للتمويل المصرفى ويمكن أن يستفاد منها كنماذج تطلع عليها حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .وقد تنظر أيضا حكومات المنطقة و الجهات المعنية الأخرىفي تنظيم برامج التدريب وذلك لمحو أمية المرأة في الجوانب المالية وإكسابها القدرة على وضع خطط العمل السليمة وعرضها على جهات الإقراض المحتملة.

استمرار النقص في معظم خدمات تنمية المشروعات

توفرخدمات تنمية المشروعات لرواد الأعمال مساعدات هم في أشد الحاجة إليها في إدارة أعمالهم اليومية بدءا من خدمات تكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجيستي إلى التدريب و الإرشاد. ويبدو أن توفير مثل هذه الخدمات ضعيف بصفة عامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلي مايبدو أن رائدات الأعمال لا يستفدن سوى بقدر ضئيل من الإرشادات المهنية والخدمات الاستشارية. علاوة على ذلك فإن البيانات الموجودة غير كافية لتحديد مدى استفادة رائدات الأعمال من برامج الدعم الأساسية التي توفرها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ،أو لمعرفة أسباب عدم استفادة المرأة من مثل هذه الخدمات . ويبدو على العموم أن المرأة تعتمد في الغالب علي الصلات الشخصية (كالأزواج وأفراد الأسرة) عندما تبدأ مشروعها وبالتالي تفقد المرأة فرصة الانتفاع بالتدريب علي ريادة الأعمال والحصول علي المعلومات والإرشادات المهنية.

وتبين الشواهد في الدول الواقعة خارج نطاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن إنشاء مراكز لمشروعات المرأة حقق نجاحا في مساعدة رائدات الأعمال خاصة في المراحل الأولى والمبكرة لأي مشروع أعمال . كما بينت أنه لابد أن يؤخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند تصميم وتسويق و تقديم خدمات تنمية المشروعات وأنه على القائمين على تقديم تلك الخدمات الرئيسية أن يستفيدوا من تدريبات التوعية الخاصة بكيفية التعامل مع العملاء من النساء.

وقد يكون التدريب علي الريادة و على الإدارة مفيدا للغاية في بناء قدرات المرأة لتبدع و تنمي مشروعها الخاص . ويتم توفير التدريب علي ريادة الأعمال وإدارة الأعمال الذي يستهدف المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من خلال جمعيات سيدات الأعمال و المنظمات غير الحكومية . وتخدم المبادرات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية عادة صاحبات الدخل المنخفض في المناطق الريفية ، وتقدم عادة برامج توفر لهن التدريب علي المهارات الفنية الحرفية أو المتعلقة بانتاج الأغذية الزراعية ، و أحيانا توفر مؤسسات التمويل الأصغر تدريبا في مجال الإدارة لعملائها من الإناث.

استمرار عدم مساواة بين الجنسين في الوصول للمعلومات و للأسواق

إن العجز عن الوصول للمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالفرص المتعلقة بالسوق هو تحدي آخر يواجه المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تسعى للتوسع في أعمالها. إذ لا تتوفر سوى معلومات محدودة من خلال شبكات الأعمال و المرأة تستفيد بنسبة أقل نظرا لضعف مشاركتها في مثل تلك الشبكات . كما أن الوصول للمعلومات من خلال الانترنت يعتبر صعباً لأن المعلومات المتصلة بالسوق وبالأعمال ليست كلها متوفرة في المواقع الالكترونية ، أضف إلي ذلك عدم دراية الغالبية العظمى من النساء القاطنات في المناطق الريفية باستخدام الانترنت بصورة كبيرة.

وبعيدا عن بعض الأمثلة القليلة المتواضعة لا يوجد ما يشير إلى وضع سياسات محددة أو برامج في المنطقة للنهوض بعملية وصول المرأة للأسواق . وتضطلع جمعيات سيدات الأعمال بمعظم الجهود التي تساعد المرأة في تعلم مهارات التسويق ومعرفة الفرص التسويقية من خلال تنظيم الأسواق والمعارض التجارية . وفي بعض الحالات القليلة أنشأت جمعيات سيدات الأعمال منافذ بيع على الشبكة الدولية بحيث تستطيع رائدات الأعمال عرض منتجاتهن والوصول إلي الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

قد تجد حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه من المفيد الإطلاع على تجارب بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و غيرها من البلاد في مساندة جهود المرأة في التسويق وتنمية الصادرات . وقد بين أعضاء منتدى سيدات الأعمال الحاجة إلى إدخال تحسينات بالنسبة للوصول إلي المعلومات الخاصة بتنظيم عملية التصدير والفرص المتاحة في الأسواق وكذلك إلى الجهود المنظمة لتكوين تكتلات لمشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة لدمجها في " مبادرات التقييم والتوريد "،علاوة على ذلك من الممكن تدريب رائدات الأعمال لتعظيم إستفادتهم من خدمات تنمية المشروعات . فمثلاً .. برامج التأهيل للتصدير يمكن أن تؤهل المرأة لأول تجربة لها في التصدير بتوفير التدريب لها علي تحسين جودة المنتج و الارتقاء بعمليات الإنتاج وإعداد دراسات السوق.

الحاجة إلي مزيد من البحوث والبيانات لدعم القرارالسياسي الرشيد المبني علي الدلائل

يتزايد عدد الدراسات المسحية عن رائدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، و على الرغم من أنها تعتمد علي عينات محدودة نسبياً إلا أنها توفر رؤية متعمقة هامة . ولكن مما يؤسف له أن اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتقد إلي بيانات هامة بما في ذلك البيانات التفصيلية المصنفة حسب النوع الاجتماعي و الحجم والتركيب و أنماط النمو..ألخ عن المشروعات المحلية . كما أن البيانات الخاصة بعملاء خدمات دعم المشروعات وبرامج التدريب و المؤسسات المالية غير كافية.

لذلك يجب أن تضع الحكومات والأجهزة الوطنية للإحصاء في أولوياتها عملية التجميع والنشر العلني للبيانات الدقيقة المصنفة حسب النوع الاجتماعي عن ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة، كما أن السياسات والبرامج يمكنها التصدى للتحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة و المتوسطة إذا ما تم دعمها وتعزيزها بمجموعة البيانات الجيدة عن المشروعات بما فيها خصائص المشروعات التي تمتلكها وتديرها المرأة.

الخطوات التالية لمنتدى سيدات الأعمال

هناك عدد متزايد من المبادرات لتوفير الدعم الفني والإداري لرائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولتحسين وصولهن لعمليات التمويل . ومع ذلك تبقي هذه المبادرات مبعثرة و ضيقة النطاق و محدودة المدى وما تزال هناك فجوات واضحة في الدعم .

لذلك يتعين على أي سياسة تتخذ بشأن تدابيرالنهوض بالبيئة الاجتماعية و القانونية و ببيئة التشغيل فى المنطقة أن تضع في حسبانها الاختلافات في مستويات ونوعيات الدعم التي يقدمها كل اقتصاد.

و للسير قدما سوف يستمر سيدات الأعمال في العمل مع فرق العمل الوطنية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لمتابعة هذا التقرير و بلورة خلاصاته، كما سيستمرمنتدى سيدات الأعمال في دعم الحوار بين حكومات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و القطاع الخاص و الجهات المعنية الأخرى لحشد الأفكار الجديدة و الشبكات و الاستطلاعات المساندة لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في المنطقة.

التوصيات الرئيسية

بناء على قوائم السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لتنمية مشروعات المرأة في الاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (وهي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات واليمن) و مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التي وافق عليها وزراء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الإعلان الخاص بتعزيز ريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 2007 (انظر الملحق أ) يطرح هذا التقرير التوصيات العامة المتعلقة بكافة اقتصادات المنطقة، و معظم التوصيات

تدعو لتنفيذها بمعرفة الحكومات المحلية أو الجهات المحلية المعنية، و مع ذلك يجوز وضع المفاهيم و الممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	القائمون بها
القيادة السياسية	
1- إعداد إطار عمل لسياسة متكاملة لدعم عملية تنمية مساهمة المرأة في ريادة الأعمال بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية . 2- تبني خطة عمل لتنفيذ الإطار العام للسياسة ووضع آلية التعاون والتنسيق عن طريق الجهات المعنية و متابعة التنفيذ. 3- تكوين مجموعة عمل وزارية داخلية لريادة المرأة (تساندها سكرتارية) وتكون منظمات سيدات الأعمال الرئيسية ممثلة فيها و فرق عمل منتدى سيدات الأعمال لتنسيق أعمال الجهات المعنية لتأكيد علي أن عملية ريادة المرأة مستمرة كأولوية سياسية . 4 - تنفيذ حملة دعاية واسعة النطاق لإلقاء الضوء علي أهمية ريادة المرأة للأعمال وقيمتها للاقتصاد وللمجتمع وتشجيع المرأة علي اعتبار ريادة الأعمال أحد خيارات العمل.	الحكومات الوطنية بالتشاور مع الجهات المعنية
5-عمل بحث لتحسين فهم أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص ودور غرف التجارة والصناعة و الجمعيات النوعية ومنظمات أصحاب العمل وكذلك جمعيات سيدات الأعمال في مواجهة تنمية مساهمة المرأة في ريادة لأعمال	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال
الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال	
1- إنشاء مكتب لخدمة رائدات ألأعمال في الوزارة أو الهيئة المسئولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون علي اتصال بالوزارة المسئولة عن شئون المرأة . وتكون مهمة هذا المكتب هي تقييم احتياجات رائدات الأعمال من خلال البحوث والمشاورات مع الجهات المعنية وتحديد الأعمال التنفيذية والمشروعات و تنسيقها ودعم الروابط لتحسين وصول المرأة لمصادر التمويل و للأسواق ولخدمات و معلومات تنمية المشروعات والدفاع عن مصالح رائدات الأعمال علي المستوى السياسي . كما يؤكد المكتب على إدماج المرأة في برامج الدعم الموسعة. 2- الوقوف علي الأسباب الكامنة وراء المشاركة الضعيفة للمرأة في أسواق	الحكومات الوطنية

العمل الرسمية و تحديد حجم هذه الأسباب. 3- تيسير عمليات تسجيل المشروعات وجعلها أكثر شفافية و العناية الخاصة برائدت الأعمال بما في ذلك من يعملن في القطاع غير الرسمي ويمكن أن تشمل الإجراءات المحددة : التعرف علي متطلبات التسجيل و على العمليات التي تؤثر سلبا على رائدات الأعمال وتطوير إجراءات تراعي النوع الاجتما عي .	
4- تنظيم دورات التدريبية الموجهة خصيصا لهيئة العاملين بالبرامج المقدمة والمصممة لرائدات الأعمال علي أساس من الممارسات الجيدة .	الحكومات الوطنية بالتشاور مع المجتمع الدولي
5-القيام بفحص موسع لممارسات جمعيات سيدات الأعمالو تأثيرها وعوامل نجاحها الرئيسية. 6- مساعدة جمعيات الأعمال للانخراط في عملية تبادل أكثر انتظاماً للمعلومات والممارسات علي المستوى المحلى والإقليمي والدولي . و هذا من شأنه تيسير التنسيق والتعاون و المساعدة على تجنب التكرار واتاحة استخدام أكثر فاعلية للموارد المحدودة.	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال
الوصول للخدمات الائتمانية والتمويلية	
1- وضع مخططات لجعل التمويل أيسر بالنسبة للمرأة في المراحل الأولى لمشروعها عندما يبلغ مرحلة من النمو تتجاوز مرحلة التمويل الأصغر و به إمكانات كبيرة للتوسع، وقد يشمل ذلك إدخال حوافز للبنوك لتجربة برامج قروض خاصة لرائدات الأعمال و خطط تهدف لضمان الائتمان.	الجهات الوطنية و الدولية المعنية
2- الترويج للممارسات الدولية الجيدة للخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات رائدات الأعمال التمويلية ويشمل ذلك تنظيم منتدى لتمويل المشروعات التي تمتلكها المرأة ويدعى إليه المصرفيون من المنطقة . ويمكن للمنتدى أن ينظر في اتخاذ إجراءات من جانب العرض مثل التوسع في التمويل الأصغر ووضع حلول للتغلب على إختناقات التمويل التي تواجهها عادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند اللجوء للبنوك التجارية، وكذلك تحسين أنظمة المعلومات المتعلقة بالائتمان .	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال
3- وضع برامج تدريبية عن مراعاة النوع الاجتماعي تقدم للبنوك مع البدء بالبنوك المستعدة مسبقا لإقراض المشروعات الصغيرة و المتوسطة	الجهات الوطنية و الدولية بما في ذلك المصرفية منها وجمعيات الأعمال
4- إجراء البحوث لاكتساب فهم أعمق بالفروق بين الجنسين من حيث المعرفة المالية وإعداد برامج خاصة عن الثقافة المالية وفقا للاحتياج . 5 -إيجاد آلية للمرأة تمكنها من زيادة معرفتها بمصادر التمويل الخارجية وكيفية الوصول للتدريب و التمرين على محو الأمية المالية و عن	الحكومات الوطنية بمساندة منظمات الأعمال و المجتمع الدولي

كيفية وضع و تقديم طلبات القروض للجهات المقرضة .	
المعلومات و خدمات بتنمية المشروعات	
1- تجميع البيانات لتقدير مستوى إقبال رائدات الأعمال على خدمات تنمية المشروعات الحكومية وغير الحكومية الحالية. 2- الجمع بين دورات ريادة الأعمال والثقافة و التدريب الفني في المدارس والجامعات (بالتعاون مع الجهات المعنية بما في ذلك المجتمع الدولي)، تحسين فرص الوصول لخدمات التدريب الحالية على ريادة الأعمال وإدارة الأعمال للسيدات الملتحقات بالقوة العاملة بالفعل واللائي يمتلكن مشروعا .	الحكومات الوطنية
3- القيام بتقدير احتياجات رائدات الأعمال لخدمات تنمية المشروعات (لمواجهة عوائق بدء و تنمية المشروعات و الاحتياجات المتنوعة للفئات المختلفة من النساء)، و يجب أن يأخذ هذا التقدير في الاعتبار خصائص القطاعات الكثيرة التي تعمل فيها المشروعات المملوكة للمرأة. 4- رسم صورة للممارسات الناجحة في خدمات تنمية مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و الترويج لها(يتم اختيارها على أساس من تأثيرها الاقتصادي و التنموي) 5- تحرير دليل عن كيفية تأسيس و إدارة حاضنة للمشروعات النسائية على أساس من تقييم تفصيلي للتجربة الحالية مع الأخذ في الاعتبار الممارسات الجيدة.	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال
6- إتاحة المزيد من الفرص للمرأة للدخول في أسواق جديدة وذلك عن طريق: - إعداد و تقديم برامج لتأهيل رائدات الأعمال للتصدير لمساعدتهن على الاستعداد للدخول للأسواق الخارجية. - تهيئة الجو المناسب لإدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة في شبكات التقييم و التوريد ومبادرات التكتل .	الحكومات الوطنية بمساعدة القطاع الخاص
7- ربط خدمات تنمية المشروعات بتقديم التمويل الأصغر كوسيلة لتحسين الأداء و إمكانات نمو مشروعات المرأة متناهية الصغر.	مؤسسات التمويل الأصغر
8- تنسيق عملية خدمات تنمية المشروعات وزيادة تقاسم الممارسات الجيدة فيما بين مقدمي الخدمات . 9- تيسير عقد مجموعة من ورش العمل التعليمية لزيادة التبادل ومناقشة النماذج والأساليب الخاصة بتقديم خدمات تنمية المشروعات لشرائح مختلفة في سوق رائدات الأعمال .	الهيئات الحكومية و منظمات دعم المشروعات

جمع البيانات و بحثها	
1- حصر الإحصائيات الوطنية الموجودة و المقسمة حسب النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز علي البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. و هذا هو العنصر الغائب و الحاجة إليه هي الأشد ليستعان به لوضع سياسات رشيدة لتنمية مشاركة المرأة في ريادة للأعمال.	الهيئات الوطنية للإحصاء بالتعاون مع منظمة لتعاون الاقتصادي و التنمية
2- التأكيد علي أن يؤخذ عنصر النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند تصميم بيانات تعداد المنشآت و/ أو المسح بالعينة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بها إدارات الإحصاء الوطنية و أن تدرج البيانات المقسمة وفقا للنوع الاجتماعي في التقارير بشكل منتظم. 3- وضع أنظمة لتوفير البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي عن المنتفعين من برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها لأجهزة الوطنية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.	هيئات الإحصاء الوطنية
4- إجراء دراسات حالة متعمقة لمشروعات المرأة القابلة للنمو و ذلك للتعرف علي العقبات الأساسية التي تقف في سبيل نموها وكذلك عوامل النجاح الأساسية . وسوف تساعد هذه الدراسات في وضع السياسات والتدابير والبرامج لدعم معدلات أعلى لنمو المشروعات التي تمتلكها المرأة في المنطقة. 5- إجراء المزيد من البحوث والتحليلات حول التبعات الاقتصادية للقوانين التي قد تؤثر علي قدرات المرأة وتعوق مشاركتها في أنشطة ريادة الأعمال والأعمال الحرة والتجارة الدولية (مثال ذلك: قوانين الملكية ، قوانين الميراث ، قوانين الأحوال الشخصية ... ألخ) 6- إقامة جهاز لتبادل المعلومات يجمع الدراسات المتعلقة بريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويمكن لهذا الجهاز رصد تطور البحوث و تأمين نشر نتائجها وكذلك التطبيقات والممارسات والنماذج الجيدة والتي يمكن تكرارها في المنطقة .	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال

الفصل الأول

طاقات المرأة غير المستغلة في ريادة الأعمال

يعرض هذا الفصل نظرة عامة على لمستويات مشاركة المرأة في ريادة الأعمال سواء في العالم أوفي منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، و قد أدخلت حكومات المنطقة تحسينات ملحوظة في الأعوام الأخيرة علي أطرها السياسية في العمل و على إجراءات الدعم لتنمية المشروعات الخاصة . كما أعربت أيضا عن التزامها يمساندة و دعم مشاركة المرأة في ريادة الأعمال . كما كان هناك زيادة في عدد البحوث المسحية عن رائدات الأعمال مما أسهم بلا شك في فهم أفضل للخصائص و التحديات الفريدة التي تواجههن . ومع ذلك يظل مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا – ويشمل ذلك مشاركتها كرائدة أعمال - من أدنى المستويات في العالم، وهذا يتناقض مع الاستثمار المتزايد في تعليم الإناث في المنطقة و تحسن المردود التعليمي للمرأة في المنطقة ، إن مقدرة ريادة الأعمال النسائية على التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل والحد من الفقر في المنطقة أمر لا يمكن إنكاره، و يشير هذا الفصل إلى أنه يمكن إطلاق العنان لهذه الطاقات من خلال المزيد من سياسات الدعم.

تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال : إهتمام عالمي

زاد الاهتمام العالمي بتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال و البحث عن السياسات التي من شأنها دعم هذا الاتجاه أثناء العقود الأخيرة. و تعززت هذه السياسات لسببين رئسيين:

أولا الفجوة بين الجنسين الموجودة في نشاط المشروعات التي تبين عدم المساواة في فرص العمل و تشير للحاجة إلى التزام سياسي أكبر . ثانيا عدم تطور مشروعات المرأة مما يمثل طاقة غير مستغلة للنمو و الرخاء، وقد كانت البحوث و جهود الدعوة و برامج المنظمات الدولية و بنوك التنمية بصفة خاصة جديرة بالذكر : منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة العمل الدولية ILO والمفوضية الأوروبية[1] ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC والبنك الأفريقي للتنمية AFDB [2] وبنك انترأمريكان للتنمية IDB[3] وذلك على سبيل المثال و ليس الحصر.

ويتزايد التأكيد علي أن المرأة قادرة علي الأبداع والعمل وتنمية مشروعها بحيث يكون ذلك أساساً لعملية التنمية والحد من الفقر. فمن خلال أنشطة ريادة الأعمال تستطيع المرأة أن توفر لنفسها الوظيفة وتأتي بوظائف للآخرين ، كما تستطيع أن تدر دخلاً لتحسين معيشة أسرتها (وباذلك تحد من الفقر) ، وتستطيع أيضاً أن تمد الأسواق بالمنتجات والخدمات القيمة وأن تكتسب الاستقلال الاقتصادي وأن تحد من مستوى العزلة الاجتماعية وأن تساهم بذلك في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تزايد التحاق المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر فإن نصيبها من نشاط المشروعات لا يزال أقل من الرجل وهذا يتغير بسرعة أقل مع الوقت (OECD- 2012) . وهناك تقيرات لوجود نسبة تبلغ 35.3٪ من الشركات حول العالم تشارك المرأة في ملكيتها ح (World Bank - 2012)[4] . أضف إلي ذلك ، أن مشروعات المرأة كثيرا ما يكون أداؤها في مستوى أقل من تلك التي يملكها الرجل . فمشروعات المرأة تبدأ أصغر من مشروعات الرجل وغالباً ما تستمر على المستوى متناهي الصغر بمستوى أقل لرأس المال ولا تقوم بتشغيل عمالة وتنمو نموا أبطأ وقلما تدخل في عملية التصدير.

و تتعرض رائدات الأعمال لعقبات جسام مقارنة بالرجال للحصول علي الائتمان نتيجة لأخفاقات "الأنظمة" في السوق وقلة المعرفة باحتياجات مشروعات المرأة ، علاوة على ذلك عدم انتفاعهن جيدا بخدمة مقدمي التمويل و خدمات تنمية المشروعات الرئيسيين. و كثيرا ما ينقصهن الوصول لشبكات الأعمال الرئيسية

ولفرص السوق. و قد يتعرضن لعوائق بسبب النوع الاجتماعي في إطار العمل القانوني و السياسي . وهذا بصفة خاصة هو الوضع في البلاد النامية.

علي الجانب الآخر ، تشير البيانات إلى أن المرأة التي تستطيع أن تقاوم العوائق في بداية مشروعها و نموه وتنتقل به من النطاق متناهي الصغر إلي القطاع الرسمي – تستطيع أن تنافس كمالكة لمشروع متوسط بل و كبير. ولقد ثبت ذلك من الدراسات التي تمت عن رواد و رائدات الأعمال في أمريكا اللاتينية (GTZ et al. , 2010) و في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (Chamlou , 2008) . ولقد اكتشف البحث الأخير أنه على الرغم من أن عددهن أقل إلا أن نساء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ممن يمتلكن مشروعات ذات كيان رسمي مثل تلك التي يمتلكها الرجل ويتجهن للنشاط التصديري ولتوظيف أفراد متعلمين و عمال مهرة و لتعيين عمالة من النساء أكثر من الرجال[5]. أيضاً .. يمكن لإنتاجية مشروعات المرأة أن تقف علي قدم المساواة مع المشروعات اللمملوكة للرجل .

بعض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لها تاريخ طويل في تنفيذ سياسات تهدف إلي دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال . فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بأول وأكبر دراسة عن النساء صاحبات الأعمال عام 1978م عندما كلف رئيس الولايات المتحدة "فريق عمل رئاسي حول صاحبات الأعمال" لدراسة العوائق التي تعترض امتلاك المرأة للمشروعات والتوصية بالإجراءات التي من شأنها تمهيد الطريق في هذا المجال. وفي كندا بدأت الجهود السياسية و البرامج في أواخر الثمانينات من اقرن الماضي، مع عقدين أو ثلاث في البحث عن السعي لمواجهة احتياجات رائدات الأعمال ودعمهم بإمكانات متساوية للحصول علي الفرص والموارد ، وقد تم تطوير عدة ممارسات جيدة في هذا الشأن . وكانت مقدمة هذه التطورات في السياسات و البرامج المبكرة هي تطبيق تشريع بإجراءات نافذه يزيل التفرقة و العوائق الكامنة في النظام من أجل مشاركة أعظم للمرأة في قوة العمل و في الاقتصاد بما في ذلك كصاحبات مشروعات . و قد أتاحت التغييرات التي طرأت علي القوانين في السبعينات من القرن الماضي السماح للمرأة المتزوجة أن يكون لها رأس مالها دون توقيع زوجها وأن تحمل بطاقة ائتمان باسمها . وقد استغرق الأمر وقتا طويلا حتى تم تغيير موقف البنوك إزاء الموافقة على منح القروض للمرأة وبصفة خاصة إذا كان هذا القرض لبدء مشروع . و نتيجة للتغيير في المواقف الاجتماعية والقانون ية الذي صاحبه نظام مكثف لدعم تنمية ريادة الأعمال النسائية ، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في العمل الحر في الولايات المتحدة إلي 34٪ عام 2009 واستمرت سرعة النمو العددي لمشروعات المرأة ليتجاوز سرعة مشروعات الرجل (American Express 2011)[6].

وتشير الدلائل إلي أن الاقتصادات التي تتمتع بسياسات أكثر شمولية وبأنظمة دعم منظمة بالنسبة لرائدات الأعمال تحظى بمستوات أعلي بكثير من مشاركة المرأة في ملكية الأعمال من البلاد التي لديها نظم دعم ضعيفة أو ليس لديها أية نظم دعم علي الإطلاق (Stevenson and Lundstrom 2002) .

اختبرت الاتجاهات الحديثة في البحوث وتحليل السياسات نوعية الإصلاحات التي لها تأثيرها القوي في إزالة التشوهات المتعلقة بالنوع بحيث يحظى كل من الجنسين بفرص متساوية لبدء وتنمية المشروعات. وفي عام 2010 أصدر البنك الدولي دليلاً إرشادياً لصناع السياسة و للمارسين بلور فيه الخطوط العامة لمنهجية إشراك الجنسين في الإصلاحات التنظمية التي تؤثر على رائدات الأعمال . ولقد قام هذا الدليل بسد الفجوة فيما تم سابقا ال من "تقييم لمناخ الاستثمار" بتحسين مستوى فهم في العوائق والقيود التي تؤثر علي المرأة في مجال المشروعات و على الفرص الممكنة (World Bank , 2010)[7] . كما أصدر البنك الدولي أيضا عددين من تقريره عن " المرأة والأعمال والقانون)[8] ويسهم هذا التقريرفي قاعدة الأدلة الخاصة بتقييم مدي إسفادة رائدات الأعمال و العاملات بنفس القدر من التحسينات التي تدخل على لوائح المشروعات بالمقارنة بالرجال . كما ينظر التقرير في مدي تفريق القوانين واللوائح والمؤسسات بين الرجل والمرأة بشكل يؤثر علي إرادة أوطاقة كل منهما في تأسيس أو إدارة المشروعات(World Bank , 2010 , World Bank and IFC 2011)[9]

النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

لكي نحسن فهم الوضع في تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في إقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يجب أن نفحص أولاً دور المرأة الحالي في النشاط الاقتصادي على أساس. معتمدة علي الإحصائات الرسمية للحكومية و مصادر ثانوية أخرى موثوق بها للبيانات قدمت "ستفنسون - Stevenson" تحليلاً شاملاً عام 2011م – تحليلا شاملا عن معدلات مشاركة كل من المرأة و الرجل في القوة العاملة وفي العمل الحرو في نشاط تأسيس المشروعات في ثمانية عشر من اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا . و يرد ملخص لهذه النتائج في الملحق (ب) وتناقش باختصار أدناه.

الفجوة بين الجنسين في التوظيف:

سجل التحليل معدلا منخفضا للغاية لمشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية في المنطقة عند نسبة 27٪ و تعتبر هذه أدنى نسبة في أي منطقة في العالم لمشاركة المرأة اقتصادياً (جدول 1)، و لكن هناك تفاوت كبيرعبر اقتصادات الشرق الأوسط شمال . ووفقاً لمصادر الإحصاء الوطنية الرسمية يوجد أكثر من 30٪ من النساء في

البحرين وجيبوتي والكويت وقطر يشاركن في قوة العمل مقارنة بـنسبة 11.5٪ فقط في المملكة العربية السعودية و 9.9٪ في اليمن (Stevenson 2011).

جدول 1.1 - مقارنة بين معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و مناطق أأخرى من العالم

المنطقة	نسبة مشاركة الذكور في القوة العاملة	نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة	نصيب الإناث من القوة العاملة (% من اجمالي قوة العمل
منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	٪76	٪27	٪21.5
جنوب آسيا	٪81	٪32	٪27.1
المنطقة الأوروبية	٪65	٪50	٪44.8
أوروبا ووسط آسيا	٪70	٪50	٪44.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٪80	٪53	٪41.2
أفريقيا جنوب الصحراء	٪76	٪63	٪45.6
شرق آسيا و المحيط الهادي	%81	%65	%44.1

ملحوظة: يعتمد الجدول علي بيانات عام 2011 . نسبة المشاركة في القوة العاملة هي نسبة السكان من عمر 15 سنة فما أكثر الملتحقين فعليا بسوق العمل سواء المعينين أو الباحثين عن عمل.

تشمل بيانات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان والسلطة الفلسطينية وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

المصدر: (2011) World Bank)- قاعدة بيانات GenderStats للبنك الدولي في واشنطن العاصمة *http//go,worldbank.org/YMPEGXASHO*

في المتوسط يصل معدل مشاركة الرجل في القوة العاملة إلى ثلاثة أضعاف المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مع وجود أكبر الفجوات في كل من اليمن والسعودية والعراق والسلطة الفلسطينية والأردن والجزائر (حيث يصل المعدل من أربعة إلى سبعة أضعاف). و يقل معدل توظف النساء البالغات عن الرجال باستمرار و يصل إلى ثلث معدل توظف الرجال (ويتراوح ما بين الثلثين بالنسبة لمعدل الرجال في الكويت بينما يصل إلى 13% فقط في اليمن. [10]

الشكل 1.1 مشاركة الإناث المنخفضة في القوة العاملة في المقارنات الدولية

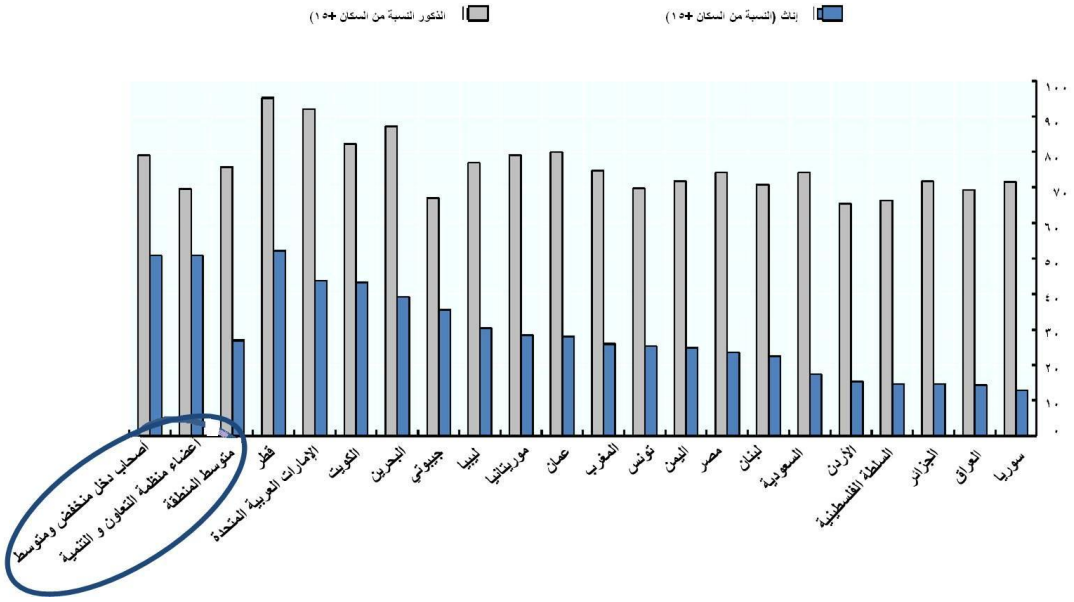

المصـــدر: (2011) World Bank)- قاعـــدة بيانـــات GenderStats للبنـــك الـــدولي فـــي واشـــنطن العاصـــمة *http//go,worldbank.org/YMPEGXASHO – نظر في يوليو 2012*

إن البيانات الرسمية الموجودة حول توزيع المرأة في العمل بين القطاعات العامة والخاصة وغير الرسمية غير كافية ولكن هناك مجموعة من الدلائل تشير إلي وجود تفرقة في مجال العمل بناء علي الجنس .

ويبدو أن المرأة ممثلة أو ربما ممثلة أكثر من اللازم في القطاع العام حيث تمثل حصة كبيرة (20 – 35 ٪) من مجموع التوظف في المنطقة (OECD and WEF 2011) . وفي مصر ، علي سبيل المثال ، يضم القطاع العام 56٪ من النساء العاملات و 30٪ الرجال من العاملين ، و تعمل في الأردن نسبة 52٪ من القوة العاملة من الإناث في القطاع العام (Hendy , 2012) . وفي اقتصادات الخليج حيث مستويات التعليم و معدل مشاركة المرأة في العمل أعلى منه في اقتصادات مناطق أخرى في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ربما كنا نتوقع أن نجد مستويات أكبر نسبيا من المشاركة في أنشطة الريادة بين النساء مقارنة بالرجال . ومع ذلك تفضل المرأة في اقتصادات الخليج أن تعمل كموظفة في القطاع العام أكثر من الرجال . فمثلاً يوجد في كل من وقطر والإمارات

العربية المتحدة و العلابية السعودية أكثر من 80٪ من مجموع النساء العاملات يعملن في القطاع العام وحوالي 80٪ في الكويت وما يقرب من 60٪ في عمان (Stevenson -2011).

وتتجه الإناث العاملات في القطاع العام إلي العمل في مجالات تقليدية اشتهرت بوجود المرأة فيها ، فمثلاً ، في المغرب تمثل نسبة المرأة 50٪ من العاملين في وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، بينما تمثل نسبة 4٪ فقط في المديرية العامة للحماية المدنية و 6٪ في المديرية العامة للأمن القومي في 2009 .[11] وفي بلاد الخليج أيضا تتجه المرأة للعمل في المواقع التي تتعلق بالصحة والتعليم والأعمال الكتابية.

في المقابل نجد أن مشاركة الضعيفة المرأة في القطاع الخاص منخفض للغاية و يصل في المتوسط إلى 20٪ (وأقل من نصف ذلك في كل من السعودية وسوريا والسلطة الفلسطينية واليمن مقارنة بنسبة 28٪ في القطاع العام (Stevenson , 2012)[12]. وعندما تلتحق المرأة بوظيفة في القطاع الخاص فإنها تتوظف في أنشطة الخدمات حيث تمثل أكثر من 45٪ من إجمالي توظف المرأة في بلاد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حيثما كانت البيانات متاحة ، باستثناء المغرب حيث 25.2٪ من الإناث العاملات يتوظفن في قطاع الخدمات.[13]

وفي معظم اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تضمن قوانين العمل بنود "حماية" المرأة مثل اجازة الوضع و مرافق الرعاية الصباحية في مواقع العمل (إذا كان صاحب العمل الخاص يشغل أكثر من عدد محدد من العاملات من الإناث)، كما تستبعد قوانين العمل المرأة من العمل ليلاً (باستثناء وظائف معينة) ومن بعض المواقع الصناعية التي تعتبر خطرة أكثر من اللازم علي المرأة (وهي من اختصاصات الرجل فقط) . وبناءً علي ذلك ، فإن أصحاب العمل في لقطاع الخاص يرون أن توظيف المرأة تكلفته مرتفعة مما يجعل المرأة في وضع غير موات بشكل واضح في سوق عمل القطاع الخاص. و علاوة علي فإن أصحاب العمل في القطاع الخاص الرسمي يخشون خسائرهم في حالة ترك الإناث من العاملات لديهم العمل عند الزواج.

إن العمل في القطاع العام لا يعتبر "بيئة حاضنة جيدة" للمرأة لكي تكتسب المهارات و الخبرة التي يمكن أن تستعملها بعد ذلك لإطلاق مشروعها الخاص.

معدلات بطالة مرتفعة رغم المشاركة المنخفضة في القوة العاملة

تتزايد مشاركة المرأة في القوة العاملة في الشرق الأوسط شمال أفريقيا (فمعدلات المشاركة في القوة العاملة واصل الازدياد) ، ولكن على الرغم من أت معدلزالات المشاركة ما ت تعتبر منخفضة للغاية فإن القطاع العام لا يستطيع أن يستوعب كل النساء الراغبات في العمل في وظائف مدفوعة الأجر . وعندما يصاحب ذلك ممارسات التمييز في الاختيار في القطاع الخاص تكون النتيجة هي المزيداً من معدلات البطالة بين النساء ضعف الرجال (Stevenson - 2011)[14] وتعاني المرأة في المنطقة ضعف ما يعانيه الرجل من البطالة و ترنفع معدلات ذلك بصورة كبيرة في مصر والإمارات والسعودية وسوريا واليمن وقطر والأردن والجزائر . و في البحرين على سبيل المثال تشكل المرأة 75٪ من مجموع العاطلين (Stevenson - 2011).

الحاجة و العمل غير الرسمي

تنخرط العديد من النساء في المنطقة في أسواق عمل هامشية للعمل بدون أجر أو كمساعدات للأسر (هذا يمكن ملاحظته بشكل خاص في جيبوتي و المغرب ومصر و السلطة الفلسطينية واليمن) أو في العمل في أنشطة غير رسمية سواء موسمية أو مؤقتة، بما في ذلك في القطاع الزراعي. ويمكن تقسيم العمل غير الرسمي إلى عمل غير رسمية مدفوع الأجر و العمل الحر، حيث يزيد هذا الأخير من مخاطرالتعرض للأذى و للفقر حيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم وجود أي دخل آمن أو حماية اجتماعية. و تعمل النساء بشكل متزايد بالانخراط في نشاط العمل الحر بسبب الحاجة الاقتصادية، وخاصة في مصر والمغرب. وتمثل النساء نسبة عالية من القوى العاملة المعرضة للخطر: في المغرب على سبيل المثال ، فقد اعتبر 65٪ من الإناث العاملات معرضات للخطر في عام 2008 (مقارنة بنسبة 47٪ من العمال من الذكور)، ونسبة 47٪ في مصر في عام 2007 (مقارنة بنسبة 22٪ من العمال من الذكور (، Stevenson2011).[15]

الفجوة بين الجنسين في العمل الحر

يمكن استخدام العمل الحر للاستدلال على مستوى مشاركة المرأة في تملك المشروعات وذلك نظرا للنقص الكبير في البيانات الشاملة المصنفة حسب النوع الا جتماعي المتعلقة بمعدلات الملكية الفعلية للمشروعات في اقتصادات المنطقة، و تتفاوت معدلات العمل الحر في الاقتصادات الثماني عشر في المنطقة تفاوتا كبيرا بين المرأء والرجل و أيضا فيما بين اقتصادات المنطقة.[16] وفي المتوسط، يمثل الرجال العاملون لحسابهم الخاص أكثر من ضعف النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص ، . ويبلغ متوسط معدلات العمل الحر في اقتصادات الخليج المتقدمة (بين المواطنين) 4.4٪ فقط (1٪ من مجموع النساء العاملات و 5.7٪ من الرجال العاملين)[17]. و بذلك في دول الخليج يمثل مجموع عمل الرجال لحسابهم الخاص 5.7 ضعفا للنساء العاملات لحسابهن. وفي قطر يعمل الرجال لحسابهم الخاص بمعدل يزيد نحو 20 مرة أكثر من النساء (Stevenson، 2011). و في المتوسط يمثل العمل الحر 27.3٪ من عمل الإناث في المنطقة، على قدم المساواة مع معدل 30.9٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.[18] والنتيجة هي انخفاض حصة المرأة من مجموع النشاط في العمل الحر.

وتتجمع غالبية النساء العاملات في العمل الحر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (بمفردهن وبدون موظفين) في العمل لحسابهن الخاص أو في المشاريع متناهية الصغر.و واحدة فقط من بين كل عشر نساء يعملن في العمل الحر تقوم كصاحبة عمل بتشغيل غيرها ، مقارنة بواحد من بين كل أربعة رجال ممن يعملون لحسابهم الخاص، وكلما زاد حجم المشروع، كلما قل عدد أصحابه من النساء.

الفجوة بين الجنسين في أنشطة ريادة الأعمال

تلقي الدراسات التي أجراها المرصد العالمي لريادة الأعمال في إحدى عشر من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، نظرة على نسبة النساء البالغات (والرجال) ممن يشاركون في شكل من أشكال ريادة الأعمال.[19] وتبين هذه الدراسات أن المرأة في اقتصادات المنطقة تحتل مستوى أدنى من الرجل في أنشطة ريادة الأعمال ، وفي المتوسط 8.1٪ من النساء البالغات إما يحاولن جاهدات بدء مشروع (رائدات أعمال ناشئات)، أو يمتلكن بالفعل مشروعا تأسس منذ أقل من 42 شهرا (وتتراوح النسبة بين 18٪ من النساء البالغات في اليمن إلى٪ 3.1 فقط في سوريا) ، مقارنة بمتوسط قدره 16.1٪ للرجال (و يتراوح بين 29٪ في اليمن إلى 8.2٪ في تونس)[20].

وتمثل النساء نحو 32٪ من أنشطة ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة، تتراوح ما بين 18٪ في سوريا إلى ما يقرب من 40٪ في الجزائر (Stevenson -2011)[21].

باستخدام بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال، يشير واحد من تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صدر عام 2012 -عن "رواد الأعمال الجدد و مشاريع النمو السريع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" - إلى أن رائدات الأعمال يتجهن إلى امتلاك مشروعات أحدث من مشروعات الرجال وحصيلتهن التعليمية وخبرتهن السابقة في العمل أقل. وتميل المرأة إلى أن تبدأ المشروعات التي تنخفض فيها تكاليف بدء التشغيل بالنسبة لها و تقل العوائق. و تميل أكثر من ثلثي النساء لأن تعمل و تدير المشروعات في القطاعات ذات الصلة بالمستهلك، مثل تجارة التجزئة والخدمات الشخصية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز بحوث التنمية الدولية، 2012).
و تكشف أيضا بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال الفروق بين الجنسين في الكيفية التي ينظر بها كل من النساء والرجال إلى قدراتهم الريادية. فالنساء البالغات في المنطقة خبرتهن أقل، ويتصورن أنه ليست لديهن المهارات المطلوبة لبدء مشروع، ومخاوفهن من الفشل أكبر (وهذا من شأنه أن يعرقل بدء المشروع)، وأعداد أقل تنوي بدء مشروع في المستقبل القريب (مركز بحوث التنمية الدولية، 2010).

المربع 1.1 الخوف من الفشل: عائق أمام قيام المرأة بتأسيس المشروعات

لم يعرف الكثير عن الأسباب الكامنة وراء تصورات "الخوف من الفشل". قد تكون مرتبطة بمدى ثقة الفرد في قدرته على بدء وتشغيل مشروع بنجاح. وبما أن المرأة تميل لأن تكون أقل ثقة في مهاراتها ومعرفتها ببدء المشروعات، فقد يكون هذا أحد التفسيرات لإعرابها عن خشيتها من الفشل بمعدل أعلى . ولكن قد يكون هناك عدد من العوامل التي تؤثر في تصوراتهن، مثلها مثل الرجال، مثال ذلك عواقب الفشل إذا لم ينجح المشروع في مسعاه.
في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، يمكن لهذه العواقب أن تكون خطيرة للغاية، وعلى سبيل المثال، في بعض اقتصادات المنطقة قد يكون من الصعب إداريا "إغلاق مشروع"، ويعتبر الإفلاس جريمة جنائية. و تشير الدراسات المسحية للبنك الدولي عن "ممارسة الأعمال" أن استكمال طلبات إعلان الإفلاس في اقتصادات المنطقة قد يستغرق في المتوسط حوالي ثلاث سنوات ونصف، و هي واحدة من بين أطول المدد في جميع أنحاء العالم، وقد يمكن قد يؤدي إجراء التغييرات على أنظمة الإعسار والإفلاس إلى أثر إيجابي للغاية على معدلات بدء تأسيس المشروعات وينبغي التعجيل بها. و يمكن أيضا الحد من خوف المرأة من الفشل عند بدء المشروع من خلال تزويد المرأة بالمزيد من المعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لتحسين خبراتها، مما يرفع من مستوى كفاءتها الشخصية و ثقتها بنفسها. إن مسألة الخوف من الفشل كعائق يحول دون قيام المرأة ببدء المشروعات هي مسألة تستحق المزيد من الدراسة.

خصائص ريادة الأعمال النسائية في اقتصادات المنطقة

رائدات الأعمال مجموعة متنوعة للغاية ، فنسبة كبيرة من النساء يبدأن المشاريع بسبب العوز (أي أنه ليس لديهن إمكانية أخرى لدخول سوق العمل) ويدرن مشروعات متناهية الصغر في القطاع غير الرسمي و فرصهن في النمو محدودة، عدد قليل فقط من رائدات الأعمال هو من يسعى لنمو مشروعاته و لإدارة مشروعات متوسطة أو كبيرة الحجم.

وتتنوع طبيعة المشروعات المملوكة للمراة وفقا لعدد من العوامل بما فيها مستوى تعليم المرأة و الخبرة السابقة في العمل و الموارد المالية و الرصيد الإجتماعي، و تبدو صورة المرأة صاحبة المشروعات الأكبر حجما والمتجهة

نحو النمو مختلفة تماما عن صورة صاحبات مشروعات حد الكفاف متناهية الصغر في القطاع غيرالرسمي مثلما يختلف مستوى التنوع لمشروعاتهن، وقد يشير ذلك إلى أن احتياجات المرأة لدعم مشروعاتها تتنوع أيضا ، لأن المشروعات الخاصة بتنمية مساهمة المرأة في ريادة الأعمال في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا غالبا ما تمول من الجهات المانحة ، ويتجه التركيز على التوجه للمرأة الريفية ذات الدخل المنخفض بهدف الحد من الفقر وخلق فرص عمل للمرأة و تحسين معيشة الأسر الفقيرة [22]، وعادة تركز المشروعات على تقديم التمويل الأصغر لدعم أنشطة المرأة ذات النطاق الضيق و المدرة للدخل، و تتوفر المعلومات بشكل أكبر عن العوائق التي تؤثر على مشروعات المراة ذات الدخل المنخفض أكثر مما هو معروف عن النساء صاحبات المشاريع ذات الامكانات المرتفعة و القابلة للنمو.

وتعتبر المعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوى العاملة و في المشروعات العوامل الرئيسية في انخفاض المستويات العامة لريادة الأعمال وتنمية المشاريع في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ومركز بحوث التنمية الدولية، 2012).

مربع 2.1. **بحوث محدودة حول مشروعات المرأة القابلة للنمو**

لم يكن هناك سوى فحوص قليلة للغاية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لسلوكيات وتجارب واحتياجات النساء من صاحبات المشاريع القابلة للنمو، والعوائق التي تواجهنها والاستراتيجيات التي تستخدمنها للتغلب على هذه العوائق. و لما كان النمو هو واحد من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، فإن القيام بدراسات عن المشروعات المملوكة للنساء و القابلة للنمو مفيدا للغاية بغية تحديد العوائق الرئيسية لنموها وكذلك عوامل النجاح الرئيسية، و يمكن أن تكون الدروس المستفادة من هذه الدراسات مفيدة للغاية بالنسبة لوضع السياسات والتدابير والبرامج الرامية إلى تأكيد معدلات نمو أعلى للمشروعات المملوكة للنساء في المنطقة.

التعليم و الخبرة في مجال العمل وتنمية المهارات

تبين الدراسات المختلفة أن لكل من المستوى التعليمي والخبرة السابقة لرواد الأعمال في العمل يكون لهما أثرا إيجابيا على اتجاه المشاريع و نموها.

التعليم

في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا قد يؤدي التفاوت في مستوى التعليم و في الخبرة في العمل بين الجنسين إلى أن تقل مجموعة النساء صاحاب المشاريع المحتملة، وبالتالي يقل عدد المشروعات ذات القيمة التي تملكها المرأة.

إن الأداء التعليمي للمرأة في بلاد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ليس متجانسا بالمرة، فمن ناحية نجد أن عددا كبيرا من النساء ليس لديهن سبيلا للحصول على تعليم رسمي جيد و يعانين من الأمية، و بصفة عامة فالمنطقة تعاني من أنها أقل منطقة في معدلات تعليم البالغين في العالم حيث تصل نسبة الأمية بين النساء إلى 65% في مجموع سكان المنطقة الأميين (اليونسكو 2010)و غالبا ما يلتحق الأميون بسوق العمل في الوظائف التي لا تتطلب مهارة عالية في القطاع غير الرسمي .

من ناحية أخرى، كان هناك تحسنا في تحصيل المرأة للتعليم و في نتائجه، وتزامن ذلك مع تحسن في المعدلات العامة لمحو الأمية أثناء العقد الأخير على الرغم من ان التحسن يتفاوت بشكل كبير عبرالمنطقة من 90% تقريبا أو أكثر في الأردن و السلطة الفلسطينية و دول الخليج المتقدمة إلى أقل من 45% في المغرب و اليمن، وتشير المعدلات في " التقريرالعالمي للفجوة بين الجنسين لعام2011" إلى أن الفجوة بين النوعين في مجال التعليم آخذة في التقارب (Haussmann و آخرون-2011) [23] وفي عدد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اصبحت المرأة الآن تمثل أكثر من نصف مجموع الطلبة الجامعيين، و الواقع أنه في الإمارات العربية المتحدة تمثل المرأة وفقا للتقارير ثلاثة أرباع طلبة الجامعة و70.4% من مجموع عدد خريجي الجامعة .(منتدى سيدات الأعمال - 2011).

مع ذلك فإن المعدلات المنخضة نسبيا لمشاركة المرأة في القوة العاملة ومعدلات البطالة المرتفعة بين النساء المتعلمات تشير إلى المردود الضعيف لتعليم المرأة خاصة بين الشباب في البحرين والأردن و الكويت و لبنان و السلطة الفلسطينية و قطر و الإمارات العربية المتحدة .

عموما فإن تحسن فرص وصول المرأة إلى التدريب والمعلومات الكافية هو أمر حيوي لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، في وظائف ذات قيمة وفي النشاط الاستثماري.

و بصفة خاصة في الدول التي ينخفض فيها نصيب المرأة من التعليم يحتاج الأمر إلى النهوض بمستويات التعليم ، و يحتاج النهوض بمستويات النظم التعليمية لمزيد من التركيز على جودة التعليم التقليدي و محتواه، و توجيه المرأة نحو مجالات دراسية تواكب احتياجات سوق العمل أي أن دراسة الاقتصاد و تنمية المشروعات قد تساعد على زيادة فرصها في العمل وبالتالي أمكانية تطورها فيما بعد كرائدة أعمال.

وبالنسبة للنساء اللاتي تركن التعليم النظامي فقد يستفدن من المزيد من التدريب، و بصفة عامة إلى جانب محو الأمية هناك حاجة الى جهود للتأكد من أن مهارات المرأة تلبي احتياجات أصحاب العمل ،وعندما يتعلق الأمر بريادة الأعمال تحتاج المرأة الى تدريب هادف في عدد من المجالات.

بالاضافة الى ذلك يمكن توجيه الاهتمام الى المهارات التي تتطلب إعادة التدريب، فإنه من المعترف به أن النقص في المهارات اللازمة للوظائف الجديدة يعتبر عنق الزجاجة في عدد من القطاعات على سبيل المثال في مجال التكنولوجيا الحديثة و الطاقة الخضراء و الطاقة المتجددة وخدمات البيئة، إلى جانب ان هناك فرصة متاحة للمزيد من التعليم و التدريب المهني والعناية بجودته ، وتشير الدلائل إى أن نظم التعليم و التدريب المهني (VET) الحالية في بعض بلاد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تعاني من الميزانيات المنخفضة وعدم كفاية الاستشارات مع أصحاب العمل في القطاع الخاص للتعرف على احتياجاتهم من المهارات.

ويمكن ان تقوم الجمعيات المتخصصة أو مجالس المهارات في القطاعات أو الغرف التجارية بدور هام في تحديد الاحتياجات من المهارات ، ويمكنها بالتعاون مع المسئولين في الدولة وضع عروض تصميمات لبرامج التعليم و التدريب حسب الاحتياجات.

وقد تكون تنمية المهارات في حد ذاتها قوة دافعة هامة لمساندة كل من المساواة بين الجنسين و دعم النمو.

الخبرة في العمل

تساعد الخبرة السابقة رواد الأعمال على بناء قاعدتهم المعرفية وزيادة وصولهم لمعلومات السوق وشبكات المشروعات و كذلك تحسين قدراتهم الادارية وبذلك يمكنهم تنويع المنتجات و الخدمات . تعتبر الخبرة الادارية مسألة حاسمة بالنسبة لتوسع الشركات حيث أنها تساعدالافراد على التعرف على الاتجاهات و تحين الفرص، ويمكن أيضا لرواد الأعمال الاستفادة من العلاقات السابقة بالعملاء والموردين، وتؤثر الخبرة أيضا على كيفية تناول رائد الأعمال لمشروعه البادئ وإمكانات تنميته و تحديثه.

إن المعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوة العاملة و تحيزالقطاع الخاص ضد تشغيل النساء (ربما باستثناء الوظائف التي لا تتطلب مهارة كبيرة في بعض القطاعات مثل المنسوجات) معناها أن العديد من النساء لايجدن فرصة لاكتساب الخبرة في العمل وتعلم مهارات المشاريع ، و ثانيا فإن النظرة و المواقف القائمة على أساس النوع الاجتماعي تجاه دور المرأة في الاقتصاد قد تؤدي إلى المزيد من العراقيلفي مناخ المشروعات بالنسبة لرائدات الأعمال.

مربع 3.1 **رائدات الأعمال الاردنيات يسلطن الضوء على فوائد امتلاك المشروعات**

على الرغم من ان المرأة تمثل اقل من 5% فقط من أصحاب المشروعات في الأردن وفقا لتقريرالمشروعات الصغيرة و المتوسطة وهو بحث تم اجراؤه كمساهمة في تقريرالتنمية البشرية في الأردن عام 2011، فإن 82% من صاحبات الأعمال الأردنيات اللاتي يمتلكن مشروعات يرون أن حياتهن قد تاثرت إيجابيا بامتلاك مشروعهن، وذلك يرجع الى عوامل متنوعة تشمل زيادة الدخل و التحكم في الحياة الشخصية وتحقيق منزلة افضل داخل العائلة و حياة عائلية أكثر توازنا ... وأصبح المحيطون بهم يعتبرنهن جديرات بالاعتماد عليهن و عضوات منتجات لمساهمتهن في دخل الأسرة" .

المصدر:(وزارة التخطيط و التعاون الدولي) و(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - 2011) وتقرير التنمية البشرية في الاردن 2011: المشروعات الصغيرة والتنمية البشرية ، المملكة الاردنية الهاشمية – عمان.

العوائق الحقيقية والمتخيلة في تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال

إن تجمع النساء من صاحبات المهارات العالية يمثل مصدرا مرتقبا للعمل ما يزال غير مستخدم بالقدر الكافي ويشكل فرصة ضائعة خطيرة على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. و تتعدد الأسباب المحتملة وراء

انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة ، وقد تشمل كل من العراقيل القانونية والثقافية، و تواجه النساء قيودا مفروضة على التنقل في العديد من اقتصادات المنطقة. على سبيل المثال، قوانين الأحوال الشخصية في العديد من الاقتصادات تتطلب من النساء الحصول على موافقة ولي الأمر للسفر إلى الخارج، وغالبا ما يزال هناك حاجة للحصول على إذن الزوج للعمل خارج المنزل أو القيام بمشروع.

وعلى الرغم من حق المرأة في المساواة مؤمن بموجب دساتير معظم اقتصادات المنطقة، إلا أنه غالبا ما تمنعها الممارسات المتبعة من تطبيق حقوقها القانونية، مما يؤثر على قدرتها على الدخول بحرية في التعاقدات أو إدارة المشروعات، و على سبيل المثال، تواجه المرأة في بعض الأحيان قيودا على ممارسة حقوق ملكيتها ، أو أن تحصل من الميراث على حقوق متساوية مع الرجل، ونتيجة لذلك غالبا ما تكون غير قادرة على تقديم الضمانات الكافية للحصول على تمويل خارجي لبدء المشروع وتنميته.

لا تصل المرأة بشكل كبير لشبكات المشروعات الرئيسية حيث يمكنها الحصول على معلومات حول المشروعات والأسواق وتبادل الخبرات. والظهور المحدود لصاحبات المشاريع القائمة يعني أيضا أن المجتمع ليس لديه سوى معرفة محدودة برائدات الأعمال الناجحات لاتخاذهن قدوة، و هذا واحد من العوامل الهامة التي تؤثر على قرار المرأة عند بدء مشروعها الخاص.

و ما أن تبدأ فإن مشروعات المرأة في اقتصادات المنطقة تتجه إلى التكتل في أنواع معينة من الأنشطة. على سبيل المثال فإنها كمنتجة، غالبا ما تشارك في صناعة المنسوجات و الحرف اليدوية والصناعات الغذائية. و بصفة عامة يؤسس كل من الرجال والنساء مشروعاتهم على أساس من معارفهم وقاعدة خبراتهم. فإذا كانت أسواق العمل تفصل بشدة بين الجنسين، كما هو الحال في اقتصادات المنطقة، فإن واحد من النتائج الواضحة سيكون الاختلاف في أنواع المشروعات التي يبدأها كل من الرجل والمرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة التي تدير مشروعها الخاص لا تحصل إلا بشكل محدود على التدريب على ريادة الأعمال أو الخدمات المهنية لتنمية المشروعات ، وتضطر إلى الاعتماد بشكل كبير على الدوائر الشخصية للحصول على المشورة والتوجيه. كما أنها تواجه العديد من العقبات في الحصول على التمويل لمشروعها، وفي بعض اقتصادات المنطقة قد يقتصر مشروعها على العمل من المنزل.

في عدد قليل من اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وخاصة في بعض اقتصادات دول الخليج، توجد قيود على النساء صاحبات المشاريع في التعامل مع الرجال، و في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يفرض على صاحبات المشاريع التي تقدم خدمات في الأسواق و التي تتعامل مع الرجال (كالموردين والعملاء) أن تعين مديرا من الذكور.

وقد تفسر أيضا المواقف السلبية تجاه المرأة العاملة انخفاض حجم مشاركتها في القوة العاملة و في أنشطة ريادة الأعمال . و تبين المقارنة بين البيانات في "دراسة مسحية للقيم العالمية" وتضم بيانات النشاط الاقتصادي في ثماني مناطق من العالم إلى وجود علاقة بين "المواقف التي تتخذ تجاه المرأة العاملة" ومستوى توظف المرأة

وريادتها للأعمال[24]. وبالتالي، فإن مشاركة المرأة في القوة العاملة ومعدلات ملكيتها للمشروعات ترتفع في الاقتصادات التي تتخذ فيها مواقف أكثر إيجابية تجاه المرأة العاملة. إن المواقف التي تتخذ تجاه المرأة العاملة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أقل إيجابية عما هي عليه في مناطق أخرى (Chamlou، 2008) [25]. ويرى الكاتب أنه لتغيير تركيبة القوة العاملة وتشجيع المزيد من النساء على ريادة الأعمال ، لابد من مواجهة المواقف الاجتماعية تجاه دور المرأة في القوة العاملة .

الخلاصة

إن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرسمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا منخفضة بشكل خاص حيث تقف عند 27٪، و تسجل في بعض الاقتصادات معدلات أقل من 15٪، و تعمل معظم النساء الملتحقات بوظيفة في القطاع العام في وظائف من المستوى المنخفض، ولا تعتبر أرضا خصبة لاكتساب الخبرات اللازمة لتأسيس المشروعات وإدارتها والتوسع فيها. و معدل التحاق المرأة في وظائف القطاع الخاص منخفض للغاية، ويبدو أن أنشطتها تتركز في قطاع الخدمات. وعلى الرغم من انخفاض معدلات المشاركة في القوة العاملة، فإن معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير من معدلات البطالة بين الذكور، و بينما العديد من النساء ينشطن اقتصاديا كعمالة غير مدفوعة الأجر، أوكمساعدات للأسر أو في القطاع غير الرسمي، فإن هذه الأنشطة لا تنعكس في بيانات التوظف الرسمية. معدل الأعمال الحرة يقل عن 30٪ من مجموع عمالة الإناث في اقتصادات المنطقة ، مع تجمع النساء في العمل لحسابهن أو في المشاريع متناهية الصغر، و تشير الدراسات إلى أن النساء في اقتصادات المنطقة يقل مستوى مشاركتهن عن الرجال في أنشطة المشروعات مما قد يفسر جزئيا انخفاض المستويات العامة لريادة الأعمال في المنطقة.

إن تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال مسألة تستحق عناية خاصة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و تمثل مشاركة المرأة في ريادة المرأة إمكانات غير مستغلة من أجل النمو والازدهار والحد من الفقر. ومع ذلك، ومن المسلم به أيضا أن سياسات الدعم قد تكون ضرورية لزيادة تطلعات المرأة لإنشاء المشروعات وتنميتها وكذلك للتغلب على العقبات الحقيقية منها أو المتخيلة.

ملاحظات

1. يمكن الاطلاع على معلومات عن عمل المفوضية الأوروبية عن ريادة المرأة للأعمال في:
http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/promotingentrepreneurship/women/index_en.htm

2. راجع المعلومات عن مبادرة بنك التنمية الأفريقي الخاصة بالمرأة الأفريقية في مجال المشروعات في:
www.afdb.org/fr/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/african-women-in-business-initiative/.

3. عمل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حول قضية ريادة المرأة للأعمال الذي بدأه فريق العمل عن المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ريادة الأعمال وانتهى بعقد مؤتمرين دوليين لمناقشة دور المرأة في تملك المشروعات والقضايا و السياسات ذات الصلة (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 2001، 2004)، و قد انتجت منظمة التعاون الاقتصاد لأسيا و المحيط الهادي (APEC) دراسات للسياسات العامة للنهوض برائدات الأعمال التي أفادت في إثبات الخيارات السياسية و البرنامجية داخل بلاد منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي (APEC- 2009)، وقد طورت منظمة العمل الدولية "استراتيجية لدعم تنمية ريادة

المرأة للأعمال" (منظمة العمل الدولية (ILO - 2008a) التي تستخدم كنموذج ثابت لتنفيذ مشروعات ريادة المرأة للأعمال في البلاد النامية و كأداة لتقييم مناخ العمل بالنسبة للمشروعات التي تملكها المرأة و لتحديد وجه النقص في السياسات، و في عام 2000 أطلقت المفوضية الأوروبية الشبكة الأوروبية لتعزيز ريادة المرأة للأعمال (WES)، و تضم في عضويتها ممثلين عليهم تقع مسئولية تعزيز مشاركة المرأة في ريادة الأعمال من31 بلد أوروبي والاهداف الرئيسية لهذه الشبكة هي تهيئة المناخ الذي يشجع على زيادة عدد رائدات الأعمال و حجم و نطاق المشروعات القائمة التي تديرها المرأة و تسليط المزيد من الضوء على أنشطة المرأة في مجال ريادة الأعمال، و يقوم أعضاء الشبكة الأوروبية بتقديم المعلومات و الارشادات بالنسبة للتدابير القائمة لرائدات الأعمال و المساعدة في تحديد الممارسات الجيدة الخاصة بالسياسات و البرامج، و يحث قانون المشروعات الصغيرة في أوروبا (2008) الدول الأعضاء على تقديم الإرشاد و الدعم لرائدات الأعمال و على تبادل التجارب الجيدة، و تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي، بتنفيذ "المرأة في الأعمال" و هو البرنامج الذي يوفر منتجات الاستثمار والخدمات الاستشارية لزيادة وصول رائدات الأعمال إلى التمويل والأسواق والحد من الحواجز التي تقوم على أساس النوع الاجتماعي في بيئة الأعمال. في عام 2010، أصدر(GTZ) والبنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي (IDB) تقريرا عن الفرص الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص الرسمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) مع التركيز بشكل خاص على ريادة الأعمال وأدى إلى توصيات سياسية (GTZ et al.- 2010). بدأ منتدى تنمية البلطيق (BDF) رسم الخرائط وإجراء التحليل المقارن للسياسات الوطنية وعبر الوطنية لمشروعات المرأة في 11 من اقتصادات منطقة بحر البلطيق (BDF، 2011) وذلك بهدف إثارة منقاشة بشأن السياسات فيما بين أعضاء مجلس وزراء الشمال الأوروبي حول الصلة التي تربط بين تنمية مشروعات المرأة والنمو المستدام، فضلا عن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وقد كلف بنك التنمية الأمريكي بدراسات عن المرأة و ريادة الأعمال في بلاد أمريكا اللاتينية و الكريبي (Power& 2001; Weeks & Seiler Magnon 2010) ، مما أدى إلى إدماج بند النوع الاجتماعي في جميع المشاريع التي يدعمها صندوق الاستثمار متعدد الأطراف و إلى دعم العديد من المبادرات على المستوى القطري التي تستهدف تطوير رائدات الأعمال،و قد أطلق بنك التنمية الأفريقي مبادرة عن المرأة الأفريقية و الأعمال وتستهدف جهود محددة لتحسين البيئة من أجل تنمية مشروعات المرأة، بما في ذلك برامج لتشجيع البنوك على إقراض رائدات الأعمال .

4. استنادا إلى دراسات استقصائية لأكثر من 130000 شركة في 135 بلدا.

5. . يستند تحليل" شاملو" في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على بيانات البنك الدولي في قاعدة بيانات الدراسات المسحية للمشاريع ، و يعكس مسوحات العينة لما يقرب من 5000 شركة رسمية في ثمانية بلاد. كانت نسبة 13٪ فقط من الشركات التي شملتها الدراسة مملوكة للنساء.

6. . في عام 1977، كانت المؤسسات التي تملكها النساء تمثل 7.1٪ من المشروعات في الولايات المتحدة، منها 76٪ لا تستخدم عاملين، وكانت 47٪ منها مقرها في المنزل، و 0.3٪ منها فقط تستخدم أكثر من 100 عامل (بيانات من حكومة الولايات المتحدة تعداد 1977 عن الشركات المملوكة للنساء). في عام 2011، أصبحت الشركات المملوكة للنساء وحدهن تمثل 29٪ من مجموع الشركات الأمريكية، والشركات المملوكة بالتساوي تمثل 46٪ من مجموع الشركات؛ و ما يقرب من 2٪ من الشركات المملوكة للنساء تستخدم أكثر من 100 موظف (أمريكان إكسبريس OPEN 2011). 6

7. للقيام بذلك طوع البنك الدولي الأسئلة الأساسية في الدراسة الاستقصائية للمشروعات لوضع صورة أكثر شمولا لاشتراك كل من الرجل و المرأة في ريادة الأعمال،أنظر: http://go.worldbank.org/FAISNF93DO. ولم يتم بعد تقييم باستخدام الدليل في بلاد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

8. مع تقارير تشمل بيانات من 141 بلدا عن" المرأة و العمل و القانون" و تغطي جوانب مثل قدرة المرأة على الحصول على وظيفة و التوقيع على العقود وتسجيل مشروع، وفتح حساب مصرفي و بناء ائتمان واقتناء الممتلكات والعمل ليلا أو في جميع الصناعات ، و تتابع الإجراءات الحكومية الخاصة بتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة.

9. تشير هذه التقارير الأساسية للبنك الدولي إلى أنه تم العثور على عدد أكبر من الفروق القانونية بين الرجل والمرأة في بلاد منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، تليها منطقة جنوب آسيا وأفريقيا.

10. يشير معدل العمالة إلى نسبة البالغين العاملين من مجموع عدد السكان ممن بلغوا سن 15 سنة و أكثر.
11. البيانات التي قدمتها الوزارة المغربية لتحديث القطاع العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

12 . يتم احتساب نصيب المرأة من العمالة وفقا لما يتقرر في تاريخه على المستوى الوطني و الذي تبلغ عنه مكاتب الإحصاء الوطنية (لمزيد من التفاصيل انظر -Stevenson 2011).

13 إحصائيات البنك الدولي الخاصة بالنوع الاجتماعي.وفقا لأحدث البيانات المتاحة على النحو التالي: الأردن والمملكة العربية السعودية (2009)؛ مصر و العراق و المغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة والإمارات العربية المتحدة و قطر وسوريا (2007)؛ الكويت (2005) الجزائر (2004)؛ البحرين (2001)؛ عمان (2000)؛ اليمن (1999).

14. للحصول على معلومات عن التمييز في التوظيف في الأردن، وانظر أيضا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) و (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -2011)، تقرير التنمية البشرية في الأردن عام 2011: المشروعات الصغيرة والتنمية البشرية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

15. الأعما ل الضعيفة هي العمل الأسري غير مدفوع الأجر وعمل الفرد لحسابة الخاص.

16. يشير معدل العمل الحر للنسبة المئوية من السكان القادرين على العمل ممن يعملون لحسابهم الخاص.

17. لا تتضمن هذه المتوسطات بيانات العاملين لحسابهم في كل من ليبيا و عمان أو معدل العمل

الحر للذكور في العراق فالبيانات غير متاحة.

18. وفقا لأحدث البيانات المتاحة كالآتي: الأردن و الضفة الغربية و قطاع غزة (2009) ،المغرب و الإمارت العربية المتحدة و أمريكا اللاتينية و الكريبي (2008)، مصر و لبنان و سوريا (2007)، و الكويت (2005)، قطر (2004)، عمان (2000)، اليمن (1999)، جيبوتي (1991).
19. أجريت دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال في كل من: الجزائر و مصر و الأردن و لبنان و المغرب و الضفة الغربية وقطاع غزة و العربية السعودية و سوريا تونس و الإمارات العربية المتحدة و اليمن.

20. انظر "ستيفتسون (Stevenson -2011) القائم على أساس بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال لسنة 2009 - 2010.

21. وفقا للتعريف المستخدم في دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال عن المرحلة المبكر من أنشطة ريادة الأعمال ويبين رواد الأعمال الناشئين ممن في سبيلهم لبدء مشروع جديد ورواد الأعمال ممن يمتلكون مشروع ناشيء لا يزيد عمره عن 42 شهرا.

22. في البلاد المتقدمة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في منطقة الخليج حيث لا تشارك عادة الجهات المانحة في تمويل المشروعات يكون الموقف مختلفا نوعا ما حيث أن الحد من الفقر لا يشكل قضية ذات قيمة.

23. من ناحية أخرى قامت اليمن بسد 64% من الفجوة بين الجنسين في التعليم و المغرب 86% من هذه الفجوة.

24. قدرت المواقف المتخذة تجاه المرأة العاملة على أساس المتوسط المرجح للردود على بيانين في مسح القيم العالمي: "هل يمكن للأم العاملة أن تكون لديها علاقة دافئة مع أطفالها كالمرأة التي لا تعمل"، و " هل يتعين أن يساهم كل من الزوج والزوجة في دخل الأسرة " (Chamlou -2008).

25 .المواقف تجاه المرأة العاملة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أقل إيجابية عنها في مناطق أخرى من العالم، باستثناء المملكة العربية السعودية. ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لفهم لماذا تعتبر السعودية استثناء.

المراجع

- تقرير عن وضع المشروعات المملوكة للمرأة : موجز للاتجاهات الهامة 1997-2011

American Express OPEN (2011), "The American Express OPEN State of Women-Owned Businesses Report: *A Summary of Important Trends, 1997–2011*", American Express OPEN, New York, NY.

- مناخ ريادة الأعمال بالنسبة للمرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Chamlou, N. (2008), *The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development Series, World Bank, Washington, DC.

- الفرص الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص الرسمي في أمريكا اللاتينية و الكريبي

GTZ, World Bank and IDB (Inter-American Development Bank) (2010), *Women's Economic Opportunities in the Formal Private Sector in Latin America and the Caribbean: A Focus on Entrepreneurship*, World Bank, Washington, DC.

- الفجوة العالمية بين الجنسين 2011

Hausmann, R., L. Tyson and S. Zahidi (2011), *The Global Gender Gap Report 2011*, World Economic Forum, Geneva.

- مشاركة المرأة في العمل في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: دلائل من مصر و الأردن

Hendy, R. (2012), "Female labour force participation in the Middle East and North Africa: Evidence from Egypt and Jordan", background paper commissioned for the OECD Gender Initiative, forthcoming.

- المرصد العالمي لريادة الأعمال : التقرير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 2009

IDRC (International Development Research Centre) (2010), *Global Entrepreneurship Monitor: GEM-MENA Regional Report 2009*, IDRC, Cairo.

- تقرير التنمية البشرية في الأردن 2011: المشروعات الصغيرة و التنمية البشرية

MOPIC (Ministry of Planning and International Cooperation) and UNDP (United Nations Development Programme) (2011), *Jordan Human Development Report 2011: Small Businesses and Human Development*, Hashemite Kingdom of Jordan, Amman.

- سد الفجوة بين الجنسين: لنعمل الآن

OECD (2012), *Closing the Gender Gap: Act Now* (forthcoming), OECD, Paris.

- رواد الأعمال الجدد ومشروعات تحقق النمو السريع في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

OECD and IDRC (2012), *New Entrepreneurs and High Growth Enterprises in the Middle East and North Africa*, OECD, Paris.

- تقرير التنافسية في العالم العربي 2011-2012

OECD and WEF (World Economic Forum) (2011), *Arab World Competitiveness Report 2011-2012*, World Economic Forum, Geneva.

- ما بعد الخطابة: تحديد سياسة ريادة الأعمال و مكونات أفضل الممارسات

Stevenson, L. and A. Lundström (2002), *Beyond the Rhetoric: Defining Entrepreneurship Policy and Its Best Practice Components*, The Swedish Foundation for Small Business Research, Stockholm.

- دور المرأة في ريادة الأعمال في سوق العمل في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Stevenson, L. (2011), "The Role of Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Labour Market", in *Fostering Women's Entrepreneurship and Employment in the Middle East and North Africa*, OECD, Paris.

- تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع – الوصول إلى المهمشين

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2010), *Education for All Global Monitoring Report - Reaching the Marginalized,* UNESCO, Oxford, *http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001866/186606E.pdf*.

- البعد الخاص بالنوع الاجتماعي في إصلاح مناخ الاستثمار: دليل لصانعي السياسات و الممارسين

World Bank (2010a), *Gender Dimension of Investment Climate Reform: A Guide for Policymakers and Practitioners*, World Bank, Washington, DC.

- المرأة و المشروعات والقانون2010 : قياس المساواة القانونية للجنسين بالنسبة لرواد الأعمال و العاملين في 128 من الاقتصادات

World Bank (2010b), *Women, Business and the Law 2010: Measuring Legal Gender Parity for Entrepreneurs and Workers in 128 Economies*, World Bank, Washington, DC.

- قاعدة البيانات الإحصائية للبنك الدولي للنوع الاجتماعي

World Bank (2011), Gender Stats database, World Bank, Washington, DC, *http://go.worldbank.org/YMPEGXASH0*.

- مسوحات البنك الدولي للمشروعات

World Bank (2012), Enterprise Surveys, World Bank, Washington, DC,*www.enterprisesurveys.org*.

- المرأة و الأعمال و القانون 2012: إزالة العوائق أمام لإدماج الاقتصادي

World Bank and IFC (International Finance Corporation) (2011), *Women, Business and the Law 2012: Removing Barriers to Economic Inclusion*, World Bank, Washington, DC.

- قائمة بالسياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الإمارات العربية المتحدة – مشروع تقرير

WBF (OECD-MENA Women's Business Forum) (2011),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: United Arab Emirates – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's

Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

الفصل الثاني

منهجية وإطار عمل لتقييم الدعم لمشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

يعرض هذا الفصل الخطوط العريضة للغرض من هذا التقرير ويصف منهجيته و الإطار العام لعمله.

الغرض من التقرير

يقدم هذا التقرير نظرة عامة مقارنة لتدابير مساندة المرأة في الاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، في مجالات القيادة السياسية والدعم المؤسسي لسيدات الأعمال، وإمكانية الانتفاع بالائتمان وبالخدمات المالية، والوصول إلى خدمات تطوير الأعمال والمعلومات وجمع البيانات والبحوث. مستنداً إلى نتائج "قوائم مؤسسات وضع السياسات وبرامج دعم مشروعات المرأة". و هي القوائم التي تم تجميعها بالنسبة لاقتصادات ثمانية عشرة بلدا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي الاقتصادات المشاركة في برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بالاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإسم منتدى سيدات الأعمال (WBF)[1]. انتجت هذه القوائم استجابة لدعوة منتدى سيدات الأعمال فى مارس 2010 لاجراء مسح منتظم لإطارعمل الدعم لتنمية مشروعات المرأة. في ذلك الوقت، لم يكن هناك وجود لمثل هذا المسح المنتظم ، وسلط المشاركون الضوء على جدوى هذا الإجراء لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورأوا ضرورة عرض أساليب مختلفة لمساندة تنمية المشاريع الخاصة، ومساعدة الأطراف المعنية في المنطقة على التعرف على الممارسات الجيدة لتحسين ظروف التشغيل في المشاريع التي ترأسها المرأة. ولاحظوا أيضا فائدة تجميع ونشر المعلومات الخاصة بكل بلد على الأجهزة التى تتيح لصاحبات المشاريع الحصول على التمويل و على خدمات تنمية المشروعات وعلى بيانات الشبكات والتدريب. و كان الهدف من هذه القوائم أن تكون الأساس لوضع التوصيات لصانعي السياسات والقطاع الخاص عن التدابيرالرامية لتحسين ظروف العمل للمشروعات التي ترأسها المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتم مناقشة التوصيات الواردة في هذا التقرير ضمن الإطار الأوسع لبرنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مما يسهم في إدماج قضايا المرأة في الحوار السياسي الموسع عن إصلاح مناخ الأعمال.

المنهجية

استجابة لدعوة منتدى سيدات الأعمال فى مارس2010، طورت أمانة برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هيكلاً لاجراء مسح منتظم يقوم على الأبعاد الخمس التالية: (1) القيادة السياسية؛(2)الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال؛(3)إمكانية الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية؛(4)خدمات تنمية المشروعات والمعلومات؛ (5) تجميع البيانات والبحوث. وينقسم كل بعد من الأبعاد السياسية إلى أقسام فرعية مختلفة (انظر جدول 2). يستند اختيار الأبعاد على الممارسات الجيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلى البحوث التي تقوم بها المؤسسات الدولية الأخرى لمساندة تنمية مشاركة المرأة في المشروعات . و على سبيل المثال، قد أخذ في الاعتبار عمل كل من مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية (برنامج LEED) ومنظمة العمل الدولية (ILO). كما استخدم دليل تقييم الإطار المتكامل الذي وضعته منظمة العمل الدولية وبنك التنمية الأفريقي عام 2007 كوثيقة مرجعية هامة (ILO and AfDB- 2007). ويتضمن الدليل الشامل لتقييم الإطارالعام للتقييم عشرة مجالات أساسية لتدابير السياسة العامة والبرامج لكي تؤخذ في الاعتبار لمساندة تنمية مشروعات المرأة: 1) القيادة السياسية والتنسيق لمشاريع المرأة؛ 2) الأدوات التنظيمية والقانونية التي تؤثر في مشروعات المرأة؛ 3) النهوض بالمرأة كرائدة أعمال؛ 4) الحق في الوصول إلى التدريب الخاص بتعليم المشروعات و المهارات

الإدارية؛ 5) الوصول إلى الائتمان والموارد المالية؛ 6) والوصول إلى خدمات ومعلومات تنمية المشروعات؛ 7) الوصول إلى جمعيات رائدات الأعمال وشبكات المشروعات، ومنظمات أصحاب العمل؛ 8) الوصول إلى مقارللمشروعات؛ 9) الوصول إلى الأسواق؛ 10) البحوث المتعلقة برائدات الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) المملوكة للمرأة. تم تطوير دليل التقييم هذا بعد إجراء عدد من الدراسات المتعلقة بتنمية مشاريع المرأة في الاقتصادات الأفريقية شملت مقابلات أجريت مع رائدات الأعمال والحكومات وغيرهم من المعنيين بدعم المشروعات. وقد قام أعضاء منتدى سيدات الأعمال باختيار القضايا/ الأبعاد السياسية التي رأوا أنها الأكثر صلة باقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا كأساس لإعداد قوائم بيانات البلاد و لم يكن الغرض من القوائم أن تستخدم كتقييم كامل، ولكن كتقارير استطلاعية لتوفير الأساس لإجراء مقارنات بين البلاد و يمكن إجراء التقييم الكامل بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر على مشروعات المرأة كأحد أنشطة المتابعة.

ما بين خريف عام 2010 و 2011 أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية –- مسودة قوائم البيانات الخاصة بالاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في برنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم اعداد قوائم النتائج مبدئياً بمعرفة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) ومن ثم تم دعمها بإضافات من أمانة برنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثم تم عرض قوائم النتائج - التى استندت إلى البحث المكتبى والبحث على الإنترنت إضافةً إلى المصادر الوطنية مثل الخطط القومية للتنمية المنشورة وسياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمواقع الإلكترونية الحكومية - على أعضاء فرق العمل الوطنية لمنتدى سيدات الأعمال التي تشكلت في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، بالإضافة عرضها على خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخبراء خارجيين.

تتكون فرق العمل الوطنية لمنتدى سيدات الأعمال –التي تشكلت في منتصف عام 2011- من ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ، وتعمل كنقاط اتصال رئيسية لمنتدى سيدات الأعمال في نطاق اختصاصها و تقوم بتنسيق المدخلات الوطنية في عمل منتدى سيدات الأعمال . وكان هذا - في عام 2011- يشمل توفير المدخلات و الارشادات الإقليمية بشأن القوائم.

الإطار التحليلي لتقييم المساندة لتنمية مشروعات المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أظهرت التجربة الدولية أن الجهود الموجهة يمكن أن تزيد من مشاركة المرأة في تأسيس ال، ومشروعات، و يبين الجدول أدناه تفاصيل المجالات المختارة التي تم استعراضها في قوائم البيانات.

تقدم الفصول التالية لمحة عامة - تستند فى الأساس على المعلومات الواردة في قوائم البيانات (منتدى سيدات الأعمال WBF 2011 a-r)- الخاصة بالمبادرات التي تم التعرف عليها في اقتصادات الثمانية عشر بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين الإطار السياسي والمؤسسي لمساندة مشروعات المرأة وزيادة فرص المرأة في الحصول على خدمات تنمية المشروعات و على التمويل. ويتيح التحليل اللاحق صياغة

التوصيات المستنيرة لتعزيز آفاق وإمكانات النمو لرائدات الأعمال ومشروعاتهن، حتي يتسنى لهن المساهمة بشكل أكبر في توفير فرص العمل و تحقيق الرخاء للاقتصاد الوطني.

الجدول 2-1. أبعاد وضع خريطة لإطار مساندة تنمية مشروعات المرأة

البعد	الأبعاد الفرعية	وصف الشواهد
1- القيادة السياسية	1.1 سياسات مساندة لرائدات الأعمال	السياسات المساند لرائدات الأعمال؛ عادة وثيقة استراتيجية أقرتها الحكومة تشير إلى الالتزام بتحسين بيئة العمل للمشروعات التي ترأسها المرأة؛ وثيقة سياسات أعم تشير إلى إدراج النساء كفئة مستهدفة (وبخاصة رائدات الأعمال)، مثال ذلك في خطط التنمية الوطنية أو أطر السياسة العامة للمشروعات (التي تحدد الأهداف متوسطة الأجل فيما يتعلق بنسبة المؤسسات التى تملكها/ترأسها المرأة)؛ أو استراتيجية وطنية للنوع الإجتماعي لها آثار سياسة على مشروعات المرأة أو على وضعها الاقتصادي.
	2.1 دعاية الحكومة لرائدات الأعمال	الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسليط الضوء على إنجازات المرأة كرائدة أعمال (على سبيل المثال، "قصص النجاح" المنشورة، مؤتمرات عن رائدات الأعمال ؛ جوائز لانجازات رائدات الأعمال).
	3.1 إدماج القضايا التي تؤثر على سيدات الأعمال في الحوار بين القطاع العام و الخاص عن السياسات العامة	إثارة القضايا التي تؤثر على المرأة في مجال الأعمال في الحوار بين الحكومة ومجتمع الأعمال (على سبيل المثال، عدد وتواتر الاجتماعات مع حساب مدى فعاليتها في تشكيل السياسة العامة).
2- الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال	1.2 الجهاز المؤسسي المسئول عن تنسيق الجهود للنهوض بمشاريع المرأة	جهة واحدة مُعينة مسئولة عن تنسيق وترشيد الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية مشروعات المرأة (على سبيل المثال: مجلس قومي للمرأة، أو وحدة تعمل داخل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
	2.2 جهات تسجيل المشروعات وإصدار التراخيص	جهة مسئولة عن تسجيل الشركات و إصدار التراخيص لها آليات للوصول إلى رائدات الأعمال (على سبيل المثال، مكتب مخصص لشئون المرأة بداخل الهيئة ؛ أو حملات إعلانية موجهة للمرأة).
	3.2 جهاز لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة	جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إن وجد) يقوم بتوفر الدعم الموجه لرائدات الأعمال (على سبيل المثال: أعلن عن عزمه الوصول إلى رائدات الأعمال؛ له مكتب مخصص لرائدات الأعمال).
	4.2 جمعيات الأعمال	جمعيات عامة للأعمال مفتوحة لرائدات الأعمال (على سبيل المثال، يسمح بعضوية النساء ؛ النسبة التي تمثل العضوات).
	5.2 جمعيات سيدات الأعمال	وجود جمعية/جمعيات وطنية لسيدات الأعمال (عمرها، حجم العضوية، والخدمات الرئيسية التي تقدمها).
3-الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية	1.3 المبادرات المالية أو التسهيلات الخاصة بدعم رائدات الأعمال	المبادرات المالية أو التسهيلات التي من شأنها جعل توفير التمويل أيسر خاصة لرائدات الأعمال ؛ وقد تشمل مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف التجارية، نظم ضمان الائتمان، وصناديق رأس المال الاستثماري، وشبكات ملائكة الأعمال

		وغيرها .
	2.3 مكاتب ائتمان تقوم بتجميع المعلومات عن قطاع التمويل الأصغر	مكاتب الائتمان الخاصة أو سجلات الائتمان العامة تبحث بجدية في التاريخ الائتماني للعميل من مرافق التمويل الأصغر.

البعد	البعد الفرعي	وصف الشواهد
4-المعلومات وخدمات تنمية المشروعات[2]	1.4مقدمي خدمات من القطاع العام والخاص لتنمية المشروعات	قيام مقدمي خدمات تنمية المشروعات (جهات فاعلة حكومية وغير حكومية و من القطاع الخاص) بوضع التدابير الموجهة نحو تحسين فرص وصول واستفادة المرأة من هذه الخدمات؛ و تتبع مقدمي خدمات التنمية الرئيسيين لعدد العميلات اللاتي يخدمونهن
	2.4 الوصول إلى المعلومات المتصلة بالمشروعات	آليات نشر المعلومات المتصلة بالمشروعات لرواد الأعمال، وبالأخص لرائدات الأعمال (على سبيل المثال: مراكز تنمية المشروعات، مراكز مشروعات المرأة و جمعيات سيدات الأعمال، الغرف التجارية، بوابات محدثة على الإنترنت بها معلومات عملية عن المشاريع التى يمكن للمرأة الوصول إليها).
	3.4 الوصول للأسواق	الجهود المبذولة لزيادة فرص المرأة في الوصول لفرص السوق (على سبيل المثال، تحسين وصول المرأة للمعلومات المتعلقة بالفرص في السوق أو فرص التوريدات العامة؛ وزيادة مشاركة المرأة في الأسواق التجارية).
	4.4 ريادة الأعمال والتدريب على الإدارة	وجود مبادرات رئيسية لتوفيرالتدريب على ريادة الأعمال و على الإدارة لرائدات الأعمال الجدد والقدامى.
5- تجميع البيانات والبحوث	1.5الوضع بالنسبة للبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي	تقوم الأجهزة الوطنية للإحصاء بجمع البيانات الأساسية مصنفة حسب النوع الإجتماعي عن: مستويات التحصيل العلمي، ونوع الدراسة؛ معدلات المشاركة في القوة العاملة (مقسمة لقطاع عام /خاص)؛ عدد وحجم وقطاع المشروعات المملوكة و ترأسها المرأة، و قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و عن المشروعات في فترة ما قبل الإنشاء و أثناء الإنشاء و ما بعد الإنشاء.
	2.5 الوضع بالنسبة للبحوث عن رائدات الأعمال	تتم دراسات بحثية أساسية عن وضع مشروعات المرأة واحتياجات صاحبات المشاريع في الاقتصاد المعني.

ملاحظة: البند 2.3 لا يشمله هذا التقرير نظراً لعدم كفاية المعلومات في قوائم البيانات.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية (2010)، " قائمة حصر للسياسات والمؤسسات والبرامج المساندة لمشاريع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مذكرة استرشادية لفرق العمل"، وعرضت في مؤتمر منتدى سيدات الأعمال حول "تعزيز الأعمال البيئة المواتية لتمكين المرأة في الاقتصاديات العربية"، برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بيروت، 24 نوفمبر، (OECD, Paris) .

ملاحظات

1. الاقتصادات التى شملها العرض هي: الجزائر- البحرين – جيبوتي مصر – العراق –الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – المغرب – عمان – السلطة الفلسطينية –قطر – العودية –سوريا – تونس –الإمارات العربية المتحدة – اليمن.
2. يستخدم هذا التقرير عبارة "خدمات تنمية المشروعات" التي يمكن الإشارة إليها على أنها "الخدمات المساندة للمشروعات".

المراجع

- تقييم المناخ الذي يمكن المرأة في مشروعات النمو: دليل للبنك الأفريقي للتنمية و منظمة العمل الدولية لتقيم الإطار المتكامل
(ILO) International Labour Organization and (AfDB) (African Development Bank), *Assessing the Enabling Environment for Women in Growth Enterprises: An AfDB/ILO Integrated Framework Assessment Guide*, International Labour Organization,Geneva.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملاحظات إرشادية لفرق العمل
OECD (2010), "Inventory of Policies, Institutions and Programme Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Guidance Note for Task Forces", presented at the WBF Conference on "Enhancing the Business Enabling Environment for Women in Arab Economies", MENA-OECD Investment Programme, Beirut, 24 November, OECD, Paris.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الجزائر، مسودة تقرير
WBF (OECD-MENA Women's Business Forum) (2011a), "Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Algeria – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: البحرين، مسودة تقرير
WBF (2011b),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Bahrain – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: جيبوتي، مسودة تقرير
WBF (2011c),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Djibouti – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مصر، مسودة تقرير
WBF (2011d),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Egypt – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: العراق، مسودة تقرير
WBF (2011e),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Iraq – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: لبنان، مسودة تقرير
WBF (2011f),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Lebanon – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: المغرب، مسودة تقرير
WBF (2011g),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Morocco – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: عمان، مسودة تقرير
WBF (2011h),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Oman – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: السلطة الفلسطينية، مسودة تقرير
WBF (2011i),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Palestinian Authority – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: المملكة العربية السعودية، مسودة تقرير
WBF (2011j),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Saudi Arabia – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: سوريا، مسودة تقرير
  WBF (2011k),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Syria – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تونس، مسودة تقرير
  WBF (2011l),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Tunisia – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الإمارات العربية المتحدة، مسودة تقرير
  WBF (2011m),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: United Arab Emirates – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الأردن، مسودة تقرير
  WBF (2011n),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Jordan – Draft Report", January, OECD-MENA Women's Business Forum, MENA-OECD Investment Programme, Paris.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الكويت، مسودة تقرير
  WBF (2011o),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Kuwait – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: ليبيا، مسودة تقرير
  WBF (2011p),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Libya – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: قطر، مسودة تقرير
  WBF (2011q),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Qatar – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لمشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: اليمن، مسودة تقرير

WBF (2011r),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Yemen – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

الفصل الثالث

السياسة العامة و مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

يتفحص هذا الفصل المستوى القيادي لسياسة حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المتعلقة بتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، مع التركيز على البيانات السياسية العلنية المتاحة و جهود الحكومة لنشر الفكرة و آلياتها لدمج قضايا المرأة في سياق الحوارات السياسة بين القطاعين العام والخاص .و قد أظهرت التجارب العالمية أن التزام الحكومة بسياسات متسقة في أعلى المستويات هو أمر أساسي في التعجيل بتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال. و يتفاوت مستوى الدعم السياسي للنشاط الإقتصادي للمرأة من مكان إلى آخر في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. فقد نفذت بعض الحكومات خططا قومية للتنمية أو استراتيجيات وطنية بشأن النوع الاجتماعي ؛ بينما اتجهت أخرى في جهودها نحو تنشيط دور رائدات الأعمال و إبراز انجازاتهن .و مع ذلك يمكن لمثل هذه الجهود أن تدعم بشكل أكبر ، ويحدد هذا الفصل بعض الطرق الممكنة لتنفيذ ذلك.

مقدمة

تقوم الحكومات في سائر أنحاء العالم بدور مهم لتعزيز المساواة بين الجنسين، و كما هو موضح في الفصل الأول، المرأة هي مورد رئيسي محتمل لمشروعات الأعمال، و تبين الشواهد أن رائدات الأعمال متأخرات عن الرجال من حيث العدد و أيضا من حيث إنتاجية مشروعاتهن ودورة رأسمالها و ربحيتها.

واحدة من الإجراءات الواضحة - و إن لم تكن الوحيدة - لدعم المشروعات النسائية هي وضع السياسات الموجهة، و يمكن أن تتخذ هذه السياسات أشكالا عديدة، فقد توجد على شكل وثيقة استراتيجية، أقرتها الحكومة و تعلن فيها عن التزامها بتحسين مناخ العمل بالنسبة للمشروعات التي تملكها المرأة، و قد تكون في وثيقة مستقلة تركز فقط على تنمية مشروعات المرأة، أو قد تتضمن التزاما بجعل تنمية مشروعات المرأة هدفا من أهداف الخطط القومية للتنمية و داخل أطر سياسة المشاريع أو الاستراتيجيات النوع الاجتماعي الوطنية.

تبين "خطط التنمية الوطنية" الخطوط العريضة للتحديات الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة المقبلة وتضع الأولويات السياسة و الاستراتيجيات العريضة للتصدي لهذه التحديات. هذه غالبا ما تتضمن رؤية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد و تحديدا للأهداف (ذات الصلة) لنمو إجمالي الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و توفير فرص العمل و الحد من معدل البطالة و الأمية والفقر؛ و أيضا إدخال التحسينات على هيكل البنية التحتية ، بما في ذلك أنظمة النقل و الوصول لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛ و النهوض بنظام التعليم؛ و تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأصبحت هذه الخطط تتضمن بشكل متزايد أهداف تتعلق بدمج المرأة بصورة أكبر في الحياة العامة و في الحياة الاقتصادية.

و يعتبرالحوار بين القطاع العام و الخاص ذو أهمية في مساعدة الحكومات على وضع السياسات المناسبة والتدابير الفعالة لتوجيه الاقتصاد. وضم ممثلين لمجتمع سيدات الأعمال في الحوار بين القطاعين العام و الخاص قد يساعد على ضمان أن تؤخذ القضايا التي تواجه تنمية مشروعاتهن بعين الاعتبار عند وضع السياسات الرامية لمساندة تطور مشاريع القطاع الخاص.

يتفحص هذا الفصل مستويات القيادة السياسية فيما يتعلق بموضوع تطوير مشروعات المرأة، مع التركيز على السياسات المعلنة و البيانات العامة المتاحة و جهود الحكومة الدعائية و آلياتها لوضع قضايا المرأة في سياق الحوار السياسي بين القطاعين العام و الخاص.

السياسات المساندة لرائدات الأعمال

في الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، يكون عادة توفير فرص العمل، والحد من الفقر، و تنمية القطاع الخاص من الأولويات الأساسية لمن يضعون السياسات، و في الاقتصادات المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط (الخليج)، تتجه الأولويات بشكل أكبر نحو التنافسية الوطنية، والتنويع الاقتصادي، والسعي لضم المواطنين إلى سوق العمل المحلي بشكل أكبر.

على الرغم من أن هناك الكثير من الموضوعات التي يجب مناقشتها لتوفير ظروف أفضل لتنمية ودعم مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يبدو أن هناك التزام على أعلى المستويات في الحكومة للنهوض بوضع المرأة في المجتمع و توسعة فرصها الاقتصادية.

تتضمن معظم الدساتير الوطنية أحكاما من أجل مساواة المرأة في الحقوق و المساواة في إتاحة الفرص في كل جوانب المجتمع. وقد صدقت كل الدول ما عدا السلطة الفلسطينية على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، بالرغم من أن معظم البلاد كان لديها بعض التحفظات فيما يتعلق بـبعض المواد التي تتعرض مع الشريعة أو مع القوانين الدستورية. كانت الاقتصادات الخليجية المتقدمة و سوريا هي آخر من وافق على الاتفاقية، و كان ذلك ما بين عام ٢٠٠٠ (السعودية) وعام ٢٠٠٩ (قطر). و قد اعتمدت حكومات المنطقة إعلانا في إطار الاجتماع الوزاري لبرنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بشأن دعم مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

الخطط القومية للتنمية

في وثائق الرؤية الوطنية لخطط التنمية الوطنية، غالبا ما تشير حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى أهمية تمكين المرأة و تنمية دورها في الاقتصاد على أنه أمر ضروري لتحقيق العدالة في التنمية المحلية والاقليمية و عادة ما تتعهد بـالعمل على زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة وفي مختلف قطاعات الاقتصاد.على سبيل المثال يبين المربع 1.3 مثالا للبيانات السياسية المؤيدة للنهوض بالمرأة في مجال التوظف و ريادة الأعمال و ذلك من واقع " استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر للسنوات 2011- 2016."

المربع 1.3- البيانات المتعلقة بالسياسات الداعمة للنهوض بالمرأة في مجال التوظف و ريادة الأعمال في استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016)

- " سوف يتم تشجيع تنمية القطريين في ريادة الأعمال ، خاصة الشباب و النساء، لزيادة مشاركتهم في القطاع الخاص" (ص. ١٦)
- "...يجب إتاحة فرصة أكبر للمرأة للإسهام في عالم الإقتصاد و الثقافة دون تقليص دورها في البنية الأسرية." (ص. ١٧)
- " سوف تبدي الحكومة أيضا عزمها المتزايد على دعم قدرات النساء و تمكينهن من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية و الاقتصادية" (ص. ١٧)
- "... اتخاذ التدبير لتشجيع عدد أكبر من النساء القطريات على الالتحاق بالوظائف مدفوعة الأجر " (ص. ١٤٧)
- " تقوم الحكومة بإنشاء مبادرة لريادة الأعمال تستهدف الشباب و النساء في قطر. تعمل هذه المبادرة –

بناء على تجربة "مركز روضة" و" قطر للمشاريع" على دراسة معوقات ريادة الأعمال، و تنظم مسابقة لأفضل خطة عمل و تشجيع التدريب الداخلي في المشروعات المحلية والإقليمية والدولية" (ص. ١٥١)

- " يتم دعم النظرة النابعة من الثقافة القطرية لدور المرأة من خلال منظمات المجتمع المدني المدافعة عن قضايا المرأة و من خلال حملات التوعية و البرامج التعليمية في الإعلام التي تبرز النساء كنماذج إيجابية يحتذى بها و كمهنيات، و أيضا تطوير التشريعات التي تراعي الفروق بين الجنسين لتشجيع عدد أكبر من النساء على القيام بدور عملي نشط في المجتمع، والقيام بمراجعة شاملة للمساواة بين الجنسين في التوظيف بالقطاع العام سوف يخدم كخطوة أولى في إزالة المعوقات الثقافية و الإجتماعية القائمة حاليا." (ص. ١٧٦)
- " اتضح دوليا أن الاستثمار في النهوض بالمرأة و تمكينها يؤدي إلى نتائج إنمائية إيجابية ويدعم النمو الاقتصادي" (ص. ١٧٧)
- " تبين البيانات الحديثة أن النساء القطريات يتخذن موقفا مرحبا بإدارة مشروعاتهن الخاصة التي تخدم نساء أخريات، مثل صالونات تصفيف الشعر و مخازن العطور و تجارة تجزئة الاكسسوارات." (ص. ١٨٤)

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠١١)، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦، الدوحة، قطر.

في بعض الحالات تدخل الحكومات أهداف محددة لضم عدد أكبر من النساء إلى القوة العاملة. على سبيل المثال، تحدد "رؤية اليمن الإستراتيجية ٢٠٢٥" هدفا لها لزيادة نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة الى٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥، و تحدد "الأجندة الوطنية الأردنية 2006-2015" هدفا لزيادة حصة المرأة في الوظائف إلى ٢٠%. و في الخطة الخمسية السادسة لمصر من سنة ٢٠٠٧ لسنة ٢٠١٢ تحدد هدف لزيادة نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى ٢٥%. و تهدف استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-١٦ لرفع نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة إلى ٤٢% بحلول سنة ٢٠١٦ عن طريق تغيير النظرة العامة لدور النساء في العمل و في التجارة و الصناعة، و في المجتمع ككل، و تشجيع النساء على القيام بالأدوار القيادية.

و تترجم أهداف خطط التنمية الوطنية بعد ذلك إلى استراتيجيات للقطاعات في الوزارات المختصة. و يتضمن عدد من الاستراتيجيات الوزارية أحكاما لزيادة مشاركة النساء في نشاط المشروعات. و على سبيل المثال، تدعم وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردنية برنامجا لتنمية المديرات االتنفيذيات ٢٠١١-٢٠١٣ و يدعم دور المرأة في الاقتصاد عن طريق إضافة الاهتمام برفع مستوى المهارات المهنية و مهارت المرأة في إقامة المشروعات و تيسير حصولهن على التمويل. و في الكويت، أدخل مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية"، الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و يدار من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، عنصرا للدعاية لريادة الأعمال و لمساعد ة النساء على بدء مشاريعهن الخاصة، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية السعودية 2010-2014 ، أصدر وزير العمل لوائح تهدف للنهوض بمشاركة المرأة في القوة العاملة من خلال العمل الحر.[١]

تقع مسئولية تصميم و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف على عاتق المستويات الوزارية الملائمة، و تعطي حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بعض العناية لتشجيع المرأة على بدء مشروع (عادة مشروع صغير) و نشاط مدر للدخل و تساندها بالتمويل الأصغر(عادة مدعم من جهة ممولة)، و

تتم هذه الأنشطة من الوزارات المعنية بشئون المرأة و التي ليس لها سوى صلات محدودة مع الوزارات ذات الطابع الاقتصادي على الرغم من أن هناك شواهد متزايدة على أن الوزارات الإقتصادية تقر بأن احتياجات رائدات الأعمال تستلزم اهتمام خاص، و في نفس الوقت لا توجد شواهد على وجود أية سياسات لمساندة المرأة في المشروعات القابلة للنمو، و بالتأكيد توجد رائدات أعمال في المنطقة إلا أن عددهن قليل و لا يظهرن إلى حد كبير، إن غياب سياسات موجهة لدعم امكانات النمو لمشروعات المرأة يمثل فجوة سياسية هامة.

الإطار السياسي للمشاريع ا لداعمة لرائدات الأعمال

في الاقتصادات المتقدمة، يكون الإطار العام لسياسة المشروعات هو غالبا الأداة الرئيسية لدعم مشروعات المرأة و تديرها بصفة عامة الوزارات ذات الطابع الاقتصادي ، وفي بلاد أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، تقع رائدات الأعمال غالبا تحت مظلة سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبينما قد يكون لمثل هذه السياسات أثرا مهما، بما أنها الشريحة التي تكون رائدات الأعمال ممثلة فيها بشكل أكبر، إلا أنه يجب التأكيد على ألا يؤدي هذا الإجراء لاستمرار القوالب النمطية وتعزيزها. ففي الواقع لا يجب افتراض أن جميع النساء تنحصر رغبتهن أو قدراتهن على إدارة الشركات الصغيرة فقط. قد يكون هناك مجموعة كبيرة من النساء ممن يردن تأسيس شركات قابلة لمعدل نمو مرتفع.

يتناول هذا الفصل مدى ضم النساء كفئة مستهدفة في السياسات الرامية إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (التنفيذ الفعلي لهذه السياسات يتم عن طريق الجهات الحكومية المذكورة في الفصل الرابع الخاص بموضوع "الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا"). و تاريخ حكومات المنطقة تاريخ قصير في سياسات المشروعات

---

1. أحد الأمثلة هي مبادرة وزارة العمل بتحديد عدد من الفرص المشروعات خصيصا للمرأة (مثل محال الملابس الداخلية و العمل على الهاتف و الانتاج على نطاق صغير) مع خطة عمل لدعم الانتفاع بهذه الفرص.

الصغيرة والمتوسطة و دعمها – إذ يرجع في الأغلب لبداية الألفية الثانية. و مع ذلك يختلف كل اقتصاد اختلافا بينا عن الآخر من حيث عمق و اتساع الخبرة في مجال هذه السياسة ، بالإضافة إلى أنه بالنسبة لمدى إدراج النساء كمجموعة مستهدفة، لم يعرف أي بلد في المنطقة رائدات الأعمال كفئة معينة مستهدفة. و أحد عوامل تفسير ذلك هي أن سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد ركزت أساسا على القطاعات الصناعية، حيث تتغيب النساء لحد كبير، و في الجزء الأخير من العقد، تم تطبيق سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوسع عموما على كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

كانت حكومات الجزائر و تونس تركز اهتمامها على سياسات تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة أطول من كل حكومات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و كان للحكومة الجزائرية وزير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و الحرف اليدوية منذ ١٩٩٢، وأنشأت الحكومة التونسية جهاز خاص لمساعدة الصناعات الصغيرة و المتوسطة (في قطاع التصنيع) لتحسين قدرتها التنافسية في عام ١٩٩٨. أما الجزائرو مصرو المغرب و

الإمارات العربية المتحدة فقد أصدرت قوانين للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (المغرب في ٢٠٠٠، الجزائر في ٢٠٠١، مصر في ٢٠٠٤، و الإمارات في ٢٠١١) و معظم حكومات منطقة الشرق الأوسط لديها شكل من أشكال السياسات أو الاستراتيجيات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال في كل من الجزائر- البحرين- مصر- الأردن- المغرب- قطر- تونس- الإمارات- اليمن) أو أنها بدأت حديثا في إنشاء شيء من هذا القبيل أو جعله رسميا (على سبيل المثال في كل من الأردن- لبنان- السلطة الفلسطينية - سوريا). و مع ذلك لا توجد سياسة قومية رسمية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في كل من جيبوتي - العراق - السلطة الفلسطينية – لبنان- ليبيا- الكويت – عمان - السعودية.

حيثما يكون للحكومات سياسات رسمية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، نادرا ما يكون هناك ذكر خاص لرعاية النساء كجموعة مستهدفة. إلا أن الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن (الذي يشرف على تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة) لديه استراتيجية لدعم رائدات الأعمال (غالبا عن طريق الانتفاع بالتمويل الأصغر)، مثلما يتم في ظل سياسة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر. وقد حددت أيضا استراتيجية المستثمرين في المشاريع الصغيرة و المتوسطة، التي وضعتها الهيئة العامة للاستثمار بمصر عام ٢٠٠٨ المشروعات النسائية كإحدى أولوياتها الاستراتيجية. في اليمن، أنشأت وزارة الصناعة و التجارة إدارة عامة للمرأة للتأكد من ضم المرأة في صياغة الخطط والبرامج و لتنمية طاقات المرأة ، و وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بدور المرأة الاقتصادي، و لكن هذا التطور يعتبر حديث نسبيا.

تدعو المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و البنك الدولي، لأدخال اعتبارات النوع عند وضع تصميم سياسات و برامج المشروعات الصغيرة و المتوسطة أو ريادة الأعمال و السياسات التنظيمية ذات الصلة (أنظر OECD,2001,2004; World Bank, 2010). و تذكر نشرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٠٠٤ " مشروعات المرأة : قضايا وسياسات"، أن معظم سياسات ريادة الأعمال حول العالم "يتم الاعلان عنها على أساس أنها محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي (أي أنه يمكن لكل من المرأة والرجل الانتفاع بها و بدعمها على قدم المساواة) ، و لكن في الواقع تستمر علاقات التفضيل بين المرأة و الرجل و عدم المساواة في الوصول إلى فرصة المساهمة في صنع القرار أو للموارد، و بالتالي، فإنها بالفعل لا ترى النوع و تقوم - و إن كان ذلك إلى حد كبير بدون قصد - بتعزيز عدم المساواة السائد بسبب النوع" (OECD ,2004).

وتوصي نشرة "مشروعات المرأة : قضايا وسياسات" بأن تقوم الحكومات باستحداث بعدا لمشاركة المرأة في ريادة الأعمال عند وضع كل السياسات المرتبطة بـالمشروعات الصغيرة و المتوسطة بالتأكيد على أن يؤخذ في الاعتبار تأثيرها على مشروعات المرأة منذ مرحلة تصميمها؛ والتقييم الدوري لتأثير السياسات المرتبطة بـالمشروعات الصغيرة و المتوسطة على نجاح المشروعات التي تملكها المرأة وإلى أي مدى تستفيد هذه المشروعات من برامج المشروعات الصغيرة و المتوسطة؛ و تحسين الأسس الواقعية والتحليلية التي ستؤدي لفهم أفضل للدور الذي تلعبه رائدات الأعمال في الاقتصاد، و هذا النوع من الاجراءات لا يظهر حاليا في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالنوع الاجتماعي

إن الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالنوع هي وثيقة تلخص الخطة الاستراتيجية للحكومة للنهوض بوضع المرأة في المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. و يعهد عادة بوضع و تطبيق خطة استراتيجية وطنية الخاصة بالنوع والوثائق المماثلة للمجالس الوطنية المعنية بوضع المرأة أو للوزارات المسئولة عن شئون المرأة (حيثما وجدت مثل هذه الوزارات).و قد تؤدي هذه الخطط الاستراتيجية دورا مهما في تحديد معوقات تنمية المرأة، بما فيها الجوانب القانونية والتنظيمية التي تعوق انضمام المرأة للحياة السياسية و الاقتصادية، بـالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين بيئة العمل من أجل المرأة بحيث تشارك بـشكل أكبر في القوة العاملة كموظفة و كرائدة أعمال.

إن قضايا النوع تعتبر جوهرية عند مناقشة مساهمة المرأة في ريادة الأعمال من عدة نواحي. وبغض النظر عن العقبات الاجتماعية والثقافية والدينية التي غالبا ما تحرم المرأة من فرصة بدء مشروعها الخاص أو عملها في قطاع معين من الاقتصاد، غالبا ما تتأثر المرأة بـبيئة العمل غير الودية حتى و إن كانت السياسات الاقتصادية والتنظيمية لا تبدو متحيزة ضد المرأة بـشكل علني، فإن القيود غير الرسمية، مثل كيفية تطبيق القواعد و اللوائح، وصعوبة الحصول على المعلومات، أو نظرة المسئولين الحكوميين والعملاء، أو المصرفيين إلى المرأة، كل ذلك قد يكون من العوائق الخطيرة لتطورها و بـالتالي لتنمية الاقتصاد ككل. (Chamlou, 2008; IFC, 2011).

يتنوع حجم هذه القيود عبر المنطقة، لكن في كل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، هناك احتياج شديد للمتابعة و للدفاع عن قضايا المرأة ، فإن الحقوق الأكثر أهمية لتمكين المرأة من المشاركة في أنشطة ريادة الأعمال هي:

- الحق في القيام بالأنشطة الاقتصادية؛
- حماية الحق في الملكية؛
- حق السفر بدون موافقة خاصة من الزوج أوولي الأمر؛
- حق الدخول في التعاقد التجاري بدون إذن من ولي الأمر.

المربع 2.3. **الحاجة إلى المزيد من البحوث عن حقوق المرأة الاقتصادية**

بالرغم من إثارة موضوع الحقوق القانونية للمرأة ، فأنه لم يذكر بـشكل محدد في قوائم البلاد، إن تعقدها من حيث تأثيرها الخاص على قدرة المرأة على أن تصبح رائدة أعمال قد يستحق المزيد من الدراسة المتعمقة التي تتناول الإطار القانوني و تطبيقه ، فهذه مشكلة يجب أن تستكشف في التحليلات اللاحقة.

إن لم تمنح و تحترم حقوق المرأة في هذه المجالات و قدرتها على حماية هذه الحقوق فإن ذلك سوف يؤثر على قدرتها على تسجيل مشروعها وعلى الوصول للتمويل والأسواق.

قامت جميع الحكومات تقريبا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوضع استراتيجيات وطنية للنوع الاجتماعي أو استراتيجيات وطنية لتنمية المرأة (يبدو أن الاستثناءات هي مصر و الكويت و السعودية حيث لم يتم العثور على مثل هذه الوثائق) . و مع الأسف غالبا ما يكون تطبيق هذه الاستراتيجيات تنقصه الموارد و غير قادر على تحقيق التأثير الأمثل و بصفة خاصة إزاء التقاليد الثقافية المتشددة بالنسبة لوضع المرأة في المجتمع.

إن نطاق هذه الاستراتيجيات واسع للغاية إذ تغطي العديد من القضايا المتعلقة بالمساواة وبحماية حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، و التخلص من التمييز بين الجنسين في القوانين و اللوائح (على سبيل المثال، بالنسبة للميراث و حقوق التملك، و الحق في العمل بدون إذن من الزوج) و زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار السياسي والحد من العنف ضد المرأة. و تدعو أيضا لتنمة مهارات المرأة في سوق العمل، و السعي لتحقيق المزيد من المساواة في فرص التعيين، و- في بعض الحالات – الحق في القيام بالأنشطة التجارية بدون الحاجة للحصول على موافقة الزوج، و كثيرا ما يكون التأكيد على تشجيع دور المرأة في أنشطة ريادة الأعمال هدفه هو الحد من فقر المرأة و يهدف بشكل أكبر لتمكين المرأة صاحبة الدخل المنخفض من العمل في الأنشطة المدرة للدخل و معظمها في نطاق المشروعات متناهية الصغر.

الدعاية لرائدات الأعمال

إن الدعاية للمرأة كرائدة أعمال قد يساعد على الأقل في أمرين رئيسيين: قد يساهم في نقلة إيجابية في نظرة المجتمع لدور المرأة في الاقتصاد عن طريق التصدي للقوالب النمطية و دعم الشرعية الاجتماعية لدورها كرائدة أعمال، و في تقديم نماذج يحتذى بها تلهم المزيد من النساء للنظر إلى ريادة الأعمال كأحد الاختيارات.

في بعض اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يجري عدد من المبادرات للدعاية للمرأة كرائدة أعمال و لإثارة المزيد من الوعي بالإسهامات التي تقدمها للاقتصاد الوطني، و تشمل هذه المبادرات نشرات توضح قصص النجاح وأفلام تسجيلية و برامج التكريم و الجوائز و المؤتمرات حول ريادة المرأة للمشروعات ، و عدد قليل من هذه المبادرات تقوم به الهيئات الحكومية، لكن الباقي هو نتاج تحرك جمعيات سيدات أعمال و الجهات المعنية الأخرى.

نشرات التعريف بالنساء الناجحات و رائدات الأعمال في البحرين ومصر و المغرب والإمارات و السعودية و قطر

- يصدر المجلس الأعلى للمرأة في البحرين مجلة "المرأة البحرينية"، لإلقاء الضوء على إنجازات المرأة، و مين حين لآخر عن إنجازات رائدات الأعمال.

- في عام ٢٠٠٧، نشرت وزارة المالية المصرية "سيدات الأعمال المصريات: تجارب ناجحة". و قد تم منح العشر نساء المذكورات شهادات تقدير من وزارة الاستثمار في ذلك الوقت لمساهماتهن في الاقتصاد الوطني و ذلك في احتفالية حضرها حوالي ٢٠٠ شخص في يوم المرأة العالمي.

- أصدرت الوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المغرب كتيبات توضح دراسات حالة لرائدات أعمال ناجحات تم ابتعاثهن إلى مراكز التدريب و الجمعيات لدعم مشروعات الريادة النسائية.

- نشرت حكومة الإمارات العربية المتحدة " *Women in the United Arab Emirates: A Portrait of Progress*-النساء في الإمارات العربية المتحدة: صورة التقدم" في عام ٢٠٠٨، وتضمنت هذه النشرة بعض الأمثلة لرائدات الأعمال.

- من خلال الشراكة بين" *Arab News*- الأخبار العربية" و مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في غرفة جدة للتجارة والصناعة، تقوم السعودية بتجميع قائمة سنوية عن "أفضل ٢٠ شركة لسيدات الأعمال السعوديات" (شركات تملكها أو تديرها النساء) و تنشرها في الملحق السنوي عن سيدات الأعمال، ووفقا لمحرر "أراب نيوز"، بدأت هذه المبادرة عام ٢٠٠٧ و تمثل الخطوة الأولى نحو إبراز صورة النساء السعوديات في مجال الأعمال.

- تنشر الشركة القطرية القابضة T & D - و هي شركة أسستها سيدة و توفر للنساء القطريات في الدوحة التدريب لتنمية مهاراتهن و خبراتهن- مجلة "القطريات"، و هي مجلة لسيدات الأعمال تغطي الأخبار المحلية و الاقليمية لسيدات الأعمال، شاملة انجازاتهن و عراقيل العمل، والمساهمات الاجتماعية، ومشاكل العمل والقضايا ذات الصلة.

جوائز رائدات الأعمال في الإمارات وقطر و اليمن

- أنشأت وزارة التنمية الاقتصادية في دبي - جائزة ترعاها الدولة لسيدات الأعمال في الإمارات، وهذه الجائزة مستمرة منذ ٢٠٠٣ عام (انظر مربع ٣,٣).

- أطلقت جمعية سيدات الأعمال القطريات جائزة قطر لسيدات الأعمال في عام ٢٠٠٧ تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر للتعرف على النساء القطريات اللاتي يساهمن في المجتمع وفي الاقتصاد القطري من خلال إنجازاتهن الهامة في المجال المهني أو في مشروعات الأعمال والإشادة بهن.

- في عام ٢٠١٠، خصصت وزارة الصناعة و التجارة اليمنية جائزة سنوية تكافأ بها" أبرز سيدات الأعمال اليمنيات"و ذلك بـالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية.

الأفلام التسجيلية عن رائدات الأعمال في لبنان وفي السلطة الفلسطينية

- أنتجت جمعية سيدات الأعمال اللبنانيات فيلما تسجيليا عن مشروعات رائدات الأعمال في لبنان في محاولة لتعزيز فهم أفضل للتحديات و الفرص بالنسبة لسيدات الأعمال.

- أنتجت جمعية سيدات الأعمال الفلسطيني فيلما تسجيليا مدته عشرون دقيقة بعنوان "واين رايحين"، يستعرض أربع نساء فلسطينيات من صاحبات المشاريع متناهية الصغر و مشاريعهن و تأثير هذه المشاريع على أسرهن وعلى دورهن.

المنتديات والمؤتمرات عن رائدات الأعمال و من أجلهن

تعقد الكثير من المنتديات و المؤتمرات الاقتصادية عن رائدات الأعمال ومن أجلهن في جميع أنحاء المنطقة بشكل منتظم. على الرغم من أن هذا مثال جيد (في حد ذاته) لنشاطات هدفها تعزيز ريادة الأعمال النسائية، فإن صورة المرأة كمساهم في الاقتصاد يجب أن تعزز بشكل أقوي حتى تؤثر في التغييرات الثقافية و السلوكية في المجتمع حول الدور الاجتماعي المناسب للمرأة ، ويحتاج الأمر إلى نشر نتائج المنتديات الوطنية و الاقليمية لرائدات الأعمال على نطاق أوسع و توزيع قصص النجاح- سواء كانت في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية، كل هذا إن كانت المعلومات و الفوائد التنموية لها أن تنتقل من صفوة شرائح المجتمع لتصل إلى فئات المجتمع الأوسع و إلى النساء صاحبات النشاط في المشاريع متناهية الصغر وإلى رائدات الأعمال من الشابات الطموحات. مطلوب المزيد من التنشيط و الدعاية لزيادة وضوح الرؤية الخاصة بدور النساء كرائدات أعمال في الاقتصاد و لإبراز تجاربهن و نجاحاتهن بحيث يصبحن قدوة للشابات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

مربع ٣,٣. **جائزة الإمارات للسيدات ـ حالة الإمارات العربية المتحدة**

جائزة الإمارات للسيدات (كانت أصلا جائزة الإمارات لسيدات الأعمال) هي مبادرة برعاية الدولة تنفذها" مجموعة دبي للجودة" و هي منظمة لا تهدف للربح أسستها دائرة التنمية الاقتصادية في دبي لتعزيز جودة خدمات المنظمات الأعضاء، و منذ عام ٢٠٠٣ تقدم الجائزة سنويا لتكريم سيدات الأعمال المتميزات في الإمارات سواء من المواطنات أوالمقيمات، كاعتراف بنجاحاتهن و مساهماتهن في المجتمع، بالإضافة إلى دورهن في إلهام و تشجيع نساء الأجيال القادمة لاكتساب التمكن الاقتصادي في المجتمع والتطلع للوصول للمناصب العالية و تحقيق النجاح المهني.

هناك فئتان للجائزة: الأولى لصاحبات الأعمال، و الثانية للمهنيات، و لكي تكون المرأة مؤهلة للترشح كصاحبة أعمال، يجب أن يكون المشروع مقره في الإمارات و يكون عمره ثلاث سنوات على الاقل ، و لديه رخصة تجارية، و أن تكون رائدة الأعمال(مالكة المشروع) مسئولة في المقام الأول عن إدارة ته و أدائه. يتم اختيارالفائزات بالجائزة على أساس مجموعة من المعايير الصارمة و يكون الحكم من قبل لجنة من أصحاب الانجازات العملية المعروفة بما في ذلك سيدات يدرن مشروعاتهن ومهنيات يرأسن منظمات أو شركات كبيرة.

تعطي الجائزة تقديرا للعوامل المتنوعة التي تصنع سيدة الأعمال الناجحة مثل القيادة الحكيمة وتحديد الأهداف المستقبلية و الإنجازات المهنية و الوظيفية و الإبتكار و المساهمة في المجتمع، و كجزء من عملية فرز الطلبات المقدمة للترشح، تتلقى كل من تقدمت بطلب تقريرا بالتقييم يتضمن الرؤى و الاقتراحات المهمة التي قد تساعدها على التنمية الذاتية.

تتم مبادرة الجائزة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم و بمساعدة مجالس سيدات الأعمال التي أنشئت في غرف التجارة والصناعة.

المصدر: مجموعة دبي للجودة (٢٠١٢)، www.dqg.org، تم الوصول اليه في مارس ٢٠١٢ و جائزة الإمارات للنساء (٢٠١٢)، www.ewa.ae، تم الوصول اليه في مارس ٢٠١٢.

إدراج القضايا التي تؤثر على سيدات الأعمال في حوار السياسات بين القطاعين العام والخاص

إن الحوار بين القطاع العام و الخاص المتعلق بالسياسات له أهميته لضمان أن تؤخذ احتياجات القطاع الخاص بعين الاعتبار. قد تواجه عضوات القطاع الخاص عوائق قانونية و تنظيمية و أخرى في بيئة العمل. لذلك فمن المهم إتاحة الفرصة لممثلي مجتمع سيدات الأعمال للإلتقاء المنتظم بصناع السياسة لضمان وجود صوت للمراة عند وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمناخ العمل.

لا تنشر آليات و ممارسات المشورة ذات القاعدة العريضة للحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص كثيرا في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، و أيضا من الصعب على ضوء المعلومات المعلنة والمتاحة تقييم إلى أي مدى تثار القضايا التي تؤثر على عمل المرأة في الحوار بين مجتمع الأعمال و الحكومة. ومن العوامل التي قد تؤثر في

هذا الموضوع هو إمكانات الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال (سواء البشرية أوالمؤسسية) في القيام بدور فعال في الدفاع عن حقوق المرأة. وعامل آخر هو ضم ممثلي جمعيات سيدات الأعمال للهيئات الاستشارية الحكومية وللاجتماعات الاستشارية بين القطاعين الخاص و العام حول المواضيع الأساسية المتعلقة بالسياسات، و في بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا قد لا تنضم جمعيات سيدات الأعمال بـشكل منتظم، ومن الأمور التي تساعد كثيرا وجود ضغوط سياسية عليا ، ففي الأردن نجد أن جلالة الملكة رانيا هي بطلة تنمية مشروعات الريادة النسائية ، و في البحرين صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، تدعو بـشدة لتمكين المرأة. و هناك أيضا سيدات أول لعبن دورا كبيرا في إبراز القضايا المتعلقة بـبيئة العمل بالنسبة للمشروعات المملوكة للمرأة.

هناك عدد من جمعيات سيدات الأعمال صغيرة الحجم، وعدد أعضائها قليل نسبيا وطاقاتها ومواردها محدودة. و مع ذلك هناك أمثلة لجمعيات سيدات أعمال قوية تقوم بدور في مجال الدعوة، وتمثل الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات في تونس مصالح رائدات الأعمال أمام المنظمات المحلية والدولية و تعزز وجود و تمثيل المرأة داخل منظمات أصحاب العمل وغرف التجارة الوطنية، و في الجزائر تمارس جمعية سيدات الأعمال الجزائريات (SEVE) الضغوط على المؤسسات العامة و الخاصة وصناع السياسات في الحكومة فيما يتعلق بالقضايا التي تحد من طاقات المرأة في ريادة الأعمال، و في لبنان تدعو الجمعية اللبنانية لسيدات الأعمال (LBWA) لاتخاذ السياسات والتشريعات التي من شأنها تحسين بيئة العمل والتجارة بالنسبة للشركات التي تقودها النساء، و في الأردن، كان الديوان الملكي قد دعي فيما مضى منتدى الأردن للسيدات الأعمال والمهنيات (JFBPW) لتقديم المقترحات بشأن الإجراءات التي من شأنها تحسين أوضاع مشاركة المرأة في ريادة الأعمال لضمها للخطة الوطنية للتنمية. في هذه الحالات- و ربما في غيرها التي لم نكتشفها بعد- يتم وضع وجهات نظر رائدات الأعمال في المقدمة. و بعد أحداث ٢٠١١ أصبح تقبل الحكومات الجديدة لمواقف الدعوة لسيدات الأعمال يحتاج للدراسة .

في اقتصادات الخليج، يبدو أن جمعيات سيدات الأعمالتتجه أكثر نحو تأسسيها داخل غرف التجارة والصناعة من أن تعمل كهيئات قائمة بذاتها، و نظريا فإن ارتباطها المباشر بـالغرف من المفروض أن يعني أن تثار القضايا التي تؤثر على رائدات الأعمال في الحوار بين الغرف و الحكومة. وفي الواقع لا يتضح مدى تحقق ذلك و يحتاج الأمر إلى المزيد من الدراسة.

الخلاصة

لقد وعدت عدة حكومات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بالالتزام بـبعض السياسات لتحسين وضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي ، كما يتبين من البيانات المتعلقة بأهمية المرأة كفاعل اقتصادي، ومن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وفي إدماج المرأة كفئة مستهدفة في خطط التنمية الوطنية. ومع ذلك يجب القيام بالمزيد لضمان أن تؤخذ مشاغل مجتمع سيدات الأعمال في الحسبان بـشكل منتظم عند وضع السياسات الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة . و توجد أمثلة لجمعيات سيدات الأعمال لديها المقدرة على ممارسة الضغوط على صانعي السياسات، لكن معظمها يفتقر للموارد وللعلاقات مع متخذي القرار. و على الرغم من أن حكومات عديدة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا قد اتخذت مجموعة من الأنشطة لدعم مشروعات المرأة، إلا أنه

من المطلوب بذل مجهودات أكبر لتغيير وجهات النظر تجاه دور المرأة في الاقتصاد و لتشجيع عدد أكبر من النساء للنظر إلى ريادة الأعمال كأحد الخيارات المهنية.

التوصيات الرئيسية

بناءا على "قوائم السياسات والمؤسسات والبرامج الداعمة لتنمية مشاريع المرأة في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الثمانية عشر" ومع الأخذ في الاعتبار المبادئ التي وافق عليها وزراء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في "الإعلان الخاص بتعزيز ريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط متكامل سط و شمال أفريقيا" في الاجتماع الوزاري عام 2007 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (انظرالملحق أ)، يطرح هذا التقرير توصيات عامة ذات الصلة بكل اقتصادات المنطقة، ومعظم التوصيات تدعو للتنفيذ من خلال الحكومات الوطنية و الجهات الوطنية المعنية. و مع ذلك يجوز وضع المفاهيم والممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	الجهات المنفذة
القيادة السياسية	
1. تصميم إطار عام سياسي متكامل لمساندة تنمية مشروعات المرأة بالتشاور مع أهم الجهات المعنية. 2. تبني خطة عمل لتطبيق الإطارالعام السياسي بـالإضافة إلى آلية لتنسيق ألأنشطة التي تقوم بها الجهات المعنية لمتابعة التنفيذ. 3. تأسيس فريق عمل مشترك بين الوزارات لمشروعات المرأة (تـدعمه سكرتارية) يضم ممثلين من جمعيات سيدات الأعمال الرئيسية و فرق عمل منتدى سيدات الأعمال لتنسيق أنشطة الجهات المعنية والتأكيد على استمرار تنمية مشروعات المرأة كأولوية سياسية. 4. القيام بـحملات التوعية واسعة النطاق لتسليط الضوء على أهمية ريادة المرأة للأعمال و قيمتها للإقتصاد و المجتمع، و لتشجيع النساء على اعتبار ريادة الأعمال أحد الخيارات المهنية.	الحكومات الوطنية بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية
5. القيام بـالبحوث من أجل فهم أفضل لأهمية الحوار بين القطاع الخاص والعام و لدور غرف التجارة و الصناعة، و الجمعيات النوعية ومنظمات أصحاب العمل، وجمعيات سيدات الأعمال في معالجة تنمية مشروعات المرأة.	الجهات الدولية المعنية، بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال

المراجع

- السياسات الوطنية و عبر الوطنية الخاصة بمشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة بحر البلطيق

BDF (Baltic Development Forum) (2011), *National and Cross-national Policies on Women's Entrepreneurship in the Baltic Sea Region - A Comparative Perspective*, Baltic Development Forum, Copenhagen.

- مناخ موات للمرأة في ريادة الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Chamlou, N. (2008), *The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development Series, World Bank, Washington, DC.

- نحو مناخ يمكن المرأة إقتصاديا في جنوب أفريقيا: تقرير عن الوضع الراهن

DTI (Department of Trade and Industry) (2011), *Towards an Enabling Environment for Women Economic Empowerment in South Africa: A Status Quo Report*, Republic of South Africa, Pretoria.

- خطة التنمية الوطنية في قطر 2011-2016

General Secretariat for Development Planning (2011), *Qatar National Development Strategy 2011-2016*, Doha.

- دعم انتفاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة المملوكة للمرأة في البلاد النامية بالتمويل

IFC (International Finance Corporation) (2011), *Strengthening Access to Finance for Women-Owned SMEs in Developing Countries*, World Bank, Washington, DC.

- إدراك فوائد العولمة و الاقتصاد المبني على أساس من المعرفة

OECD (2001), *Women Entrepreneurs in SMEs: Realising the Benefits of Globalisation and the Knowledge-based Economy*, OECD, Paris.

- المرأة و ريادة الأعمال : قضايا وسياسات

OECD (2004), *Women's Entrepreneurship: Issues and Policies*, presented at the second OECD Conference of Ministers Responsible for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) on "Promoting Entrepreneurship and Innovative SMEs in a Global Economy: Towards a More Responsible and Inclusive Globalisation", Istanbul, 3-5 June, OECD, Paris.

- ريادة الأعمال و الإبتكار

OECD (2010), *SMEs, Entrepreneurship and Innovation*, OECD, Paris.

- رواد الأعمال الجدد و مشروعات النمو السريع في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

OECD-International Development Research Centre (IDRC) (2012), *New Entrepreneurs and High Growth Enterprises in the Middle East and North Africa*, OECD, Paris.

- القطاع الخاص و تنمية المشروعات: دعم النمو في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Stevenson, L. (2010), *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa*, Edward Elgar and IDRC, Cheltenham.

المرأة و ريادة الأعمال في السويد

Swedish Agency for Economic and Regional Growth (2010), "Women's entrepreneurship in Sweden", Swedish Agency for Economic and Regional Growth – Tillväxtverket, Stockholm.

- البعد المرتبط بالنوع الاجتماعي في إصلاح مناخ الاستثمار: دليل لصناع السياسة و الممارسين

World Bank (2010), *Gender Dimensions of Investment Climate Reform: A Guide for Policymakers and Practitioners*, World Bank, Washington, DC.

الفصل الرابع

الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تبين التجارب أن الهياكل المؤسسية المخصصة لتنسيق المبادرات الرامية لدعم رائدات الأعمال لها فاعليتها، و ينظر هذا الباب في مثل هذه الهياكل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، فقد أنشأت معظم حكومات المنطقة مؤسسات مكلفة بالنهوض بوضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي، على الرغم من أنه لم تقم أي منها بتأسيس وحدة حكومية متخصصة لتنمية مشروعات المرأة، ونادرا ما يكون لدى جهات التسجيل و الترخيص آليات للوصول إلى صاحبات الأعمال، و ليست لدى الهيئات المعنية بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة خططا استراتيجية واضحة أو برامج دعم موجهة لرائدات الأعمال، و قد أنشأت عدة غرف تجارية – و لا سيما في بلاد الخليج – لجانا لسيدات الأعمال لزيادة مشاركة المرأة في هذه الغرف و تقدم لرائدات الأعمال فرصا للتواصل و الإرشادات و التدريب و في بعض الحالات حاضنات للأعمال.

تمهيد

يتعين أن تكون مؤسسات الدعم في كل بلد متسقة من حيث المبدأ مع التزامها السياسي و مع استراتيجيتها في مساندة رائدات الأعمال. فقد تكون هذه الجهات المؤسسية مسئولة عن مساندة مشاريع المرأة وعن تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية المشاريع النسائية، بما في ذلك تسجيل الأعمال والترتيبات (و المواضيع) المتعلقة بالتراخيص. و علاوة على ذلك و لاستكمال الترتيبات المؤسسية ويمكن لجمعيات الأعمال، بما في ذلك تلك المخصصة للنساء فقط، يمكنها أن توفر الخدمات لدعم صاحبات المشاريع.

في معظم اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا توجد مؤسسات رسمية للسير قدما بوضع المرأة الا قتصادي و الاجتماعي، و مع ذلك لم تقم أية حكومة في المنطقة بتأسيس جهة واحدة تكون مهمتها بصفة خاصة تنسيق الأنشطة الداعمة لتنمية أعمال الرياديات، و تواجه المرأة عوائق كبيرة عند تسجيل أعمالهن رسميا و الحصول على تراخيص التشغيل، كما أن المرأة لا تمثل بالقدر الكافي في تجمعات الأعمال الرئيسية (على سبيل المثال في غرف التجارة و الصناعة)، و تؤدي جمعيات سيدات الأعمال دورا محوريا في توفير المساندة للرياديات بالرغم من نقص االطاقات والاتصالات والموارد.

و يتناول هذا الفصل الترتيبات المؤسسية و التنظيمية القائمة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لدعم تنمية مشروعات المرأة في المنطقة، و يضم لمحة عامة عن المؤسسات الحكومية ونهجها، كما يوفرنظرة عامة على مستوى تمثيل المرأة في التجمعات الرئيسية للأعمال و على تفوق جمعيات سيدات الأعمال في المنطقة.

المؤسسات العامة للنهوض بوضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي

أنشأت معظم حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مؤسسات مهمتها النهوض بوضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي (جدول 1.4)، (البيانات في جدول 3 تمثل الهياكل القائمة قبل أحداث 2011 و لا تعكس أي تغيرات قد تكون الإدارات الجديدة أدخلتها)، وتؤدي/ أدت – هذه المؤسسات دورا هاما في الدفاع عن حقوق المرأة وعن المساواة و قد تكون قد أثرت في حد ذاتها قد أثرت على تنمية مشاركة المراة في ريادة الأعمال، و مع ذلك فإن القليل فقط من هذه المؤسسات ما هو مكلف خصيصا بمساندة تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال.

الجدول 1.4 المؤسسات المكلفة بالنهوض بوضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي

الاقتصاد	المجلس الوطني المعني بالمرأة	الوزارة المسئولة عن تنمية المرأة	الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي
الجزائر	المجلس القومي للمرأة والأسرة – 2007 هيئة استشارية	وزارة الأسرة ووضع المرأة	الإعلان الرسمي عن المساواة بين الرجل و المرأة (2006)، البرنامج العام للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في الجزائر (2009-2011)- (لمساعدة الحكومة في تنفيذ برنامج قومي للإصلاح الهيكلي لتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة مع التركيز على توفير فرص العمل لها)
البحرين	المجلس الأعلى للمرأة (2001)		استراتيجية وطنية لتمكين المرأة البحرينية (2007) –(تحسين وضع المرأة في كافة مواقع اتخاذ القرار) واحد من الأهداف هو زيادة عدد سيدات الأعمال والمنتفعات بالائتمان و استضافة ورش العمل التدريبية لرائدات الأعمال
جيبوتي	مجلس الأعلى للمرأة (1999)	وزارة شئون المرأة، توفير مراكز اتصال للمرأة في الوزارات الأساسية لتعزيز اتخاذ اسلوب يراعي النوع الاجتماعي	الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في مساعي التنمية (2002)
مصر	المجلس القومي للمرأة (2002)- (يقوم بإدارة مركز لتنمية مشاريع المرأة: مشروع متناهي الصغر للمرأة المعيلة)	الإدارة العامة لشئون المرأة في وزارة الشئون الاجتماعية (مهمتها تنفيذ و متابعة الخطط و السياسات المتعلقة بالمرأة، وحدات للمساواة في الفرص في معظم الوزارات، مبادرة تمويل المرأة	غير واضحة
العراق		وزارة الدولة لشئون المرأة (2003)	البرنامج الوطني للمرأة (2010) – هدف واحد هو توفير فرص عمل للمرأة
الأردن	المجلس الوطني الأردني لشئون المرأة	اللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة (1993)	برنامج عمل وطني للنهوض بالمرأة الأردنية 1998-2002،الاستراتيجية

	(1992)		الوطنية للمرأة في الأردن 2006-2010 (الأولى كانت في 2003) حد أدني لذكر دور المرأة في ريادة الأعمال فيما يتعلق فقط بفرص العمل الحر للنساء الفقيرات)
الكويت	المجلس الكويتي لشئون المرأة (قسم من مجلس الوزراء)- (2003)	قسم شئون الأسرة و المرأة (1997) وزارة الشئون الاجتماعية و العمل	غير واضحة
لبنان	المجلس الوطني للمرأة اللبنانية (1998)	الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية (1996) مراكز اتصال في الإدارات والمنظمات الرسمية	الخطة الاستراتيجية الوطنية العشرية لشئون المرأة في لبنان 2011-2021
ليبيا		اللجنة العامة الشعبية للشئون الاجتماعية (نفذت مشروع زيادة فرص التمكين الاقتصادي للمرأة (09-2007)	استراتيجية للمرأة في التنمية في الجماهيرية العربية الليبية 2009-2019
المغرب		وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن	خطة العمل الوطنية لدمج المرأة (1998) الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (2006)، تقرير المرأة الملحق بالتقرير الاقتصادي و المالي في 2006
عمان		الإدارة العامة لشئون المرأة و الطفل في وزارة الشئون الاجتماعية و العمل والتدريب المهني	الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العمانية 2007-2020
السلطة الفلسطينية		وزارة شئون المرأة (2003) مكتب المرأة في وزارة التخطيط و وزارة التعليم	استراتيجية 2011-2013 الوطنية للمرأة بين القطاعات
قطر	المجلس الأعلى لشئون الأسرة (1998)	لجنة شئون المرأة (1998)- تتبع المجلس الأعلى لشئون الأسرة	الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة القطرية
المملكة العربية السعودية		اللجنة الوطنية للمرأة (2005)، قرار مجلس الوزراء (2004) بإنشاء أقسام للمرأة في	غير واضحة

		المؤسسات الحكومية و تعزيز تشغيل المرأة و الحد من حاجة المرأة لكفيل من الذكور أثناء العمل	
سوريا	المجلس السوري لشئون الأسرة (2003) مؤسسة وطنية مسئولة عن النهوض بالمرأة	اللجنة الوطنية لشئون المرأة (1995) تقوم بمتابعة وضع المرأة، و تسعى لتعديل القوانين التي تميز ضد المرأة، إدارة لتمكين المرأة في لجنة الدولة للتخطيط، إدارة تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة (2000)، معظم الوزارات لديها وحدة معنية بشئون المرأة	الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (2005)، أقسام لتمكين المرأة في الخطة الخمسية التاسعة و العاشرة، اعتماد استرتيجية النهوض بالمرأة الريفية
تونس	الجلس الوطني للمرأة و الآسرة (1997) (هيئة استشارية ترأسها وزارة شئون المرأة و الأسرة والطفل والمسنين)، المجلس الوطني للمرأة و التنمية (1991)	وزارة شئون المرأة والأسرة و الطفل والمسنين (1991)	استرتيجيات للمرأة و ضعت لتكون من مدخلات خطط التنمية الوطنية
الإمارات العربية المتحدة		لا توجد وزارة محددة مسئولة. الاتحاد النسائي العام (مسئول عن تنفيذ استراتيجية تمكين المرأة)	الاسترتيجية الوطنية لتقدم المرأة (2002)
اليمن	المجلس الأعلى للمرأة (2000)	اللجنة الوطنية للمرأة (مشتركة للوزارات) (1996) و تقترح السياسات للنهوض بوضع المرأة و تتابع الاستراتيجية الوطنية، إدارة عامة لتنمية المرأة العاملة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية	الاسترتيجية الوطنية لتنمية المرأة (2006-2015)، الاستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة (2001-2011)

الهيئات المسئولة عن التنسيق و تنمية مشروعات المرأة

أفضل السبل لمساندة تنفيذ سياسات متجانسة هي تحديد جهة حكومية واحدة تكون مسئولة عن التنسيق و تنظيم الجهود المتعلقة بتنمية مشروعات المرأة، ويمكن لهذه الجهة على سبيل المثال أن تكون جهازا مركزيا مثل مجلس وطني لمشروعات المرأة أو مكتب للمرأة مقره داخل جهاز تنمية المشروعات الصغيرو و المتوسطة، و يؤكد منشور منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 2004 "مشروعات المرأة: قضايا و سياسات" أن إنشاء مكاتب حكومية لصاحبات المشروعات هو أسلوب فعال لتنمية و تنفيذ السياسات و البرامج الموجهة لمشروعات المرأة و للوصول إلى المزيد من ارائدات الأعمال (OECD - 2004).

لا توجد حكومة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لديها وحدة سياسيات تتعامل مع موضوع ريادة المرأة للأعمال بالتحديد، و على الرغم من أن بعض الخطط الاستراتيجية الخاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر تتضمن أهداف تتعلق بزيادة مشاركة المرأة في أنشطة المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه نادرا ما توجد تدابير سياسية واضحة لدعم هذا الهدف. و على حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا البحث عن تأسيس جهة واحدة مزودة بالموارد البشرية و المالية الكافية و مكلفة بالتنسيق بين الجهود المبذولة في مجال تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال.

و يبين المربع 1.4 أمثلة للممارسات الجيدة في وضع و تنفيذ سياسات ريادة أعما ل المرأة من خلال أجهزة محددة في ألمانيا و النرويج و جنوب أفريقيا و السويد و الولايات المتحدة، و في كل من هذه الأمثلة تقوم الوزارة أو الإدارة المسئولة عن التنمية الاقتصادية أو المشروعات الصغيرة إما أنها تقود أو تشارك مباشرة في وضع السياسات و في التنفيذ.

المربع 1.4 **نماذج للممارسات الدولية الجيدة في مجال الدعم السياسي و المؤسسي لرائدات الأعمال**

في بلاد و مناطق عديدة حول العالم اكتسب الدعم السياسي و المؤسسي لرائدات الأعمال زخما كبيرا، و السبب الرئيسي في أن الحكومات تحركت في هذا الاتجاه هو:

- الحد من قلة تمثيل المرأة في ملكية المشروعات بتنشيط معدلات أعلى لبدء و تنمية المشروعات المملوكة للمرأة
- الحد من الحواجز والعقبات التي تواجه رائدة الأعمال بسبب النظم القائمة
- دعم توفير فرص العمل
- التشجيع على الاندماج في المجتمع

ألمانيا

الجهاز الوطني الألماني لخدمات و أنشطة المرأة المبتدئة (BGA) الذي تأسس عام 2004 هو منظمة تعمل على مستوى البلد كله لمساندة رائدة الأعمال المبتدئة أو التي تفكر في بدء مشروع، و هي مركز خدمة دائمة تتخذ الشكل المؤسسي و تقدم المشور المتخصصة و المعرفة و المعلومات لرائدات الأعمال الناشئات و الجدد من خلال

عدة فروع في أنحاء البلد. و إلى جانب الخدمات الاستشارية يوفر الجهاز منتدى للتواصل و تبادل المعلومات من خلال مطبوعاته و الخط الساخن والشبكات و المؤتمرات، و تموله الوزارة الاتحادية الألمانية للتعليم و البحوث والوزارة الاتحادية للأسرة و كبار المواطنين و المرأة و الشباب والوزارة الاتحادية للاقتصاد و التكنولوجيا. و في عام 2009 منح الجهاز جائزة من المجلس الأوروبي كأفضل نموذج للممارسة الناجحة (انظر: www.gruenderinnenagentur.de)

النرويج

في عام 2008 أطلقت الحكومة النرويجية "خطة عمل خمسية لتعزيز ريادة الأعمال بين النساء 2008 - 2013"، وكان هدف الحكومة هوأن توفر أعمالا و صناعات أكثر إنصافا وتنوعا تؤدي إلى ابتكار يضيف قيمة في النرويج، و كما هو مبين في الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة النرويجية: " إن العمل الإيجابي لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات لا يعتبر ذو أهمية فقط لدعم المساواة بين الجنسين وتحقيق التنوع في مجال الأعمال و التجارة ،إن النقص في تمثيل الإناث بين رواد الأعمال يمثل أيضا طاقة غير مستغلة للاقتصاد النرويجي، و بتحسين الظروف بالنسبة لرائدات الأعمال و جعل المرأة جزءا قويا من الأعمال و التجارة نريد أن نساهم في دعم التنوع الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل للمرأة و تحقيق النمو الاقتصادي." إن هدف الحكومة هو زيادة حصة المرأة بالنسبة لمجموع رواد الأعمال إلى 40% على الأقل بحلول عام 2013 (بعد أن كانت 30-33% عام 2007)، و خطة العمل هي التزام واسع من جانب الحكومة تم توقيعه من سبع وزارات.

لقد وضعت التدابير من أجل زيادة وصول المرأة للخبرة و لشبكات التواصل و لرأس المال، و تعزيز المواقف الإيجابية نحو المرأة كرائدة أعمال ، و تحسين ظروف الجمع بين الحياة الأسرية وريادة الأعمال ، والتأكيد على زيادة العناية برائدات الأعمال في جميع الأجهزة التي تدير التمويل وأدوات السياسة العامة الأخرى، و تضمنت التدابير أيضا تشريعات جديدة تزكي رائدة الأعمال، وعلى سبيل المثال و في شهر يوليو عام 2008 صدر قانون جديد يقر حق المرأة صاحبة العمل الحر في استحقاقات الوضع والأمومة، و في عام 2009 استحدثت هيئة "الابتكار النرويجية- Innovation Norway" استراتيجية جديدة للمرأة رائدة الأعمال كفئة مستهدفة ذات أولوية، و ما تركز عليه هذه الاستراتيجية بصفة أساسية هو أعطاء الأولوية للمرأة في كل استرايجيات و برامج وخدمات الهيئة "الابتكارالنرويجية"، و تنظم هيئة الابتكار النرويجية أيضا مسابقة سنوية لأفضل مشروع تملكه المرأة و قابل للنمو و ذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة ، و الهدف من هذه المسابقة هو تشجيع المزيد من النساء- و بصفة خاصة الشابات - للسعي لتأسيس و تنمية المشروعات.

انظر:

(www.regjeringen.no/en/dep/nhd/selected-topics/innovation/promoting-entrepreneurship.html?id=582899,BDF,2011)

جنوب أفريقيا

في جنوب أفريقيا تعترف استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة بالاحتياجات الخاصة للمرأة لتأسيس المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و قد أسست وزارة التجارة و الصناعة "وحدة النوع وتمكين المرأة" لوضع و تنفيذ برامج تمكين المرأة بمجموعة من المبادرات التي تستهدف المرأة الراغبة في بدء مشروع و تنميته أو الاستمرار فيه، و الهدف هو توفير السياسة المواتية و مناخ الأعمال الذي يتيح لمشروع المرأة أن يزدهر و تزويده بالخدمات المساندة المتكاملة، و تعترف هذه المبادرات بأنه بينما يعتبر إدماج المرأة استراتيجية فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة اقتصاديا فإنه أحيانا لا يكون الإدماج كافيا و في مثل هذه الحالات يحتاجات الأمر إلى برامج محددة خاصة بالمرأة.

تعمل هذه الوحدة بارشادات من "الإطار الوطني الاستراتيجي للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة" بوزارة الصناعة و التجارة، و الدافع وراء هذه السياسات و أنشطة البرامج هو النقص في تمثيل صاحبات الأعمال في القطاع الرسمي و الزيادة في تمثيلهن كصاحبات مشروعات متناهية الصغر في القطاع غير الرسمي. و تشمل البرامج الرئيسية الموجهة لرائدات الأعمال برنامج " التكنولوجيا للمرأة في مجال الأعمال " و يهدف لسرعة معرفة المشروعات المملوكة للمرأة من خلال التكنولوجيا و الحلول المبتكرة، و برنامج المساندة لشبكة رائدات الأعمال في جنوب أفريقيا الذي يوفر الخدمات لرائدات الأعمال و يؤدي مهمة الدفاع عن السياسات، و برنامج صندوق المرأة " إيزيفاند- Isivande Women's Fund " و يقوم بتوفير التمويل الميسر للشركات المسجلة رسميا و التي تملكها المرأة بنسبة 60% و/أو تديرها و لديها سجل تجاري عمره سنتين على الأقل. (أنظر: www.dti.gov.za/dti_women.pdf ; و انظر أيضا (DTI, 2011

السويد

في السويد تقوم الوكالة السويدي للنمو الاقتصادي و الإقليمي (Tillvaxtverket) بتعزيز ريادة المرأة للأعمال كأولوية سياسية منذ عام 1993, و تدير الوكالة ثلاثة برامج بدأتها الحكومة لمساندة المرأة في مجال ريادة الأعمال: سفراء الحكومة لرائدات الأعمال، و برنامج تعزيز رائدات الأعمال و البرنامج الوطني لتطوير مراكز الموارد الإقليمية للمرأة، و يهدف لزيادة حصة المرأة في ملكية المشروعات إلى 40% و دعم مساواة المرأة في الحصول على الفرص على أساس أن ذلك من الأولويات السياسية للحكومة تضمنت خطة العمل أربعة أسس: 1) زيادة فرص التمويل، 2) توفير المعلومات و المشورة وتنمية المشروعات، 3) المزيد من العمل في البرامج القائمة،4) الدعاية للنماذج التي تتخذ قدوة، و تدار هذه المبادرات بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص و العام مثل الهيئة السويدية للضرائب و هيئة التأمينات الاجتماعية و جهاز التوظيف السويدي و الهيئة السويدية لتسجيل الشركات و "VONNOVA" و هي وكالة حكومية سويدية للنظم المبتكرة، وأيضا من مجالس إدارة المقاطعات. (أنظر: Swedish Agency for Economic and Regional Growth 2010K BDF,2011) www.tillvaxtverket.se

الولايات المتحدة

لدي حكومة الولايات المتحدة واحدة من أكثر السياسات تقدما لدعم وتطوير رائدات الأعمال. تم إنشاء مكتب للنساء صاحبات الأعمال الصغيرة (SBA) في عام 1979، مخصص فقط لدعم المشاريع النسائية، و ما يزال مستمرا حتى يومنا هذا، و في عام 1988 صدر قانون ملكية المرأة للأعمال ترتب عليه ما يلي: 1) التنبيه على جهاز الإحصاء بأن يضم جميع الشركات المملوكة للمرأة في الإحصاءات الخاصة بالمشروعات؛ 2) التوسع في قانون المساواة في

الفرص الائتمانية ليشمل الائتمان للمشروعات، و السماح للنساء بالحصول على قروض للمشروعات بأسماهن الشخصية، 3) تأسيس مجلس الأعمال الوطني للمرأة؛ و 4) أطلاق حملة تعليمية توسعت منذ ذلك الحين وتطورت الى برنامج "مركز المرأة للأعمال". في عام 1997، وأصدر الكونجرس تشريعا لإنشاء لجنة مشتركة مختصة بمشاريع المرأة لتعمل عبر خطوط الأجهزة الحكومية لتعزيز نمو وتطور مشروعات المرأة، و كجزء من إطار السياسة العامة لتنمية ريادة الأعمال بين النساء، تقوم صناديق مكتب مشروعات المرأة الصغيرة (SBA) بتمويل شبكة وطنية من مراكز سيدات الأعمال (WBCs) المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وأطلقت صناديق رأس المال الاستثماري الممولة من مكتب مشروعات المرأة للاستثمار في الشركات التي تقودها المرأة، بالإضافة إلى ذلك نص في قانون المشتريات الحكومية على أن تخصص حصة 5٪ من جميع عقود الحكومة الفدرالية تمنح للشركات المملوكة للنساء. و أخيرا تعد مكاتب مشروعات المرأة التقارير الإحصائية الشاملة عن وضع المشروعات المملوكة للنساء في البلاد. (انظر: www.sba.gov.)

جهات تسجيل المشروعات و إصدار التراخيص

قد تلقي الإجراءات المعقدة لتسجيل الشركات وإصدار تراخيصها ا بعبئ لا يداعي له على رواد الأعمال و بصفة خاصة من يرغبون في تاسيس مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم، كما أن صعوبات التسجيل قد لا تشجع المشروعات على ترك القطاع غير الرسمي، و لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يعمل صناع السياسات على الحد من العوائق المرتبطة بالاجراءات الإدارية المعقدة لتأسيس المشروعات.

و تبين البحوث الحديثة أن المشاركة الضعيفة للمرأة في القوة العاملة و العدد الكبير من المشروعات التي تعمل بشكل غير رسمي على أنها عوامل تسبب المعدلات المنخفضة لأنشطة المشاريع في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (2012-OECD-IDRC)[1]

يعمل عدد كبير من رائدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القطاع غير الرسمي ، و هذا هو الوضع أيضا بالنسبة لرواد الأعمال من الرجال في اقتصادات المنطقة،

وقد تشمل أسباب ذلك نقص المعلومات عن كيفية التسجيل الرسمي و نقص الوعي بفائدة التسجيل و عدم إمكانية الوصول إلى المواقع لإنهاءعملية التسجيل على وجه السرعة و التكلفة و الوقت المرتبطان بالتعقيدات الخاصة بالتسجيل الرسمي و الخوف من الخضوع للضرائب و سوء المعاملة من جانب مسئولي الضرائب و من أشكال الفساد الأخري.

قد تحتاج ظاهرة وجود عدد كبير من النساء صاحبات المشاريع يعملن في القطاع غير الرسمي إلى أن تعالج على وجه التحديد، وأن يبين لهن مزايا التسجيل لإدخال عدد أكبر من الشركات في الفطاع الرسمي، و في مصر والمغرب نجد السبب الذي يذكره في معظم الأحيان أصحاب الأعمال من النساء للبقاء في القطاع غير الرسمي عدم توقع أية فائدة من التسجيل (OECD، 2012). قد تجد الحكومات أنه من المفيد تحديدحجم المشكلة ودراسة الأسباب الكامنة وراء المشاركة المحدودة للمرأة في سوق العمل الرسمي.

1. تم القياس على أساس انتشار المشاريع أو عدد الشركات لكل 100 من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-64 سنة

اتخذت حكومات الشرق الأوسط عددا من الإصلاحات لتبسيط عمليات تسجيل الأعمال والحد من الوقت والتكلفة، مثلا عن طريق إنشاء مراكز الشباك الواحد ، و خفض أو استبعاد المبالغ التي يلزم أن تدفع كمتطلبات لرأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة، وإمكانية التسجيل على الانترنت. ومع ذلك فإن الخطوات الأساسية لتسجيل المنشآت هي ذاتها للرجال والنساء ولم يتم سوى القليل لضمان حصول النساء على المعلومات الملائمة حول تسجيل الشركات وعمليات إصدار الترخيص وفوائد إضفاء الطابع الرسمي على مشاريعهن ، و هناك بعض العوامل المتعلقة بالنوع قد تجعل عملية التسجيل والترخيص أكثر صعوبة بالنسبة للنساء. على سبيل المثال، إذا لم يكن مكتب التسجيل يقع في البلدة أو القرية التي تقيم بها المرأة صاحبة المشروع، فأن بعض القيود المفروضة على حركتها من الممكن أن تجعل من الصعب عليها الانتقال لبدء عملية التسجيل، و في بعض اقتصادات المنطقة، تتخذ الحكومة إجراءات لتسهيل عملية تسجيل الأعمال بالنسبة للنساء، لكن في حالات أخرى تبقى التحديات قائمة، أنشأت وزارة الصناعة و التجارة اليمنية مؤخرا نافذة للمتقدمات بطلبات، ويعمل بها النساء للشرح ولإرشادهن أثناء عملية تسجيل المشاريع، وقد وضعت وزارة الصناعة و التجارة أيضا خطة للتواصل للشرح لسيدات الأعمال مزايا تسجيل المشروعات رسميا وأسست مراكز الشباك الواحد بحيث يمكن للنساء من خلالها الوصول إلى جميع خدمات وزارة الصناعة و التجارة بسهولة. و يعفي قانون تسجيل الأعمال لعام 2010 أصحاب المشروعات الصغيرة من دفع رسوم التسجيل، مما سوف يبسط عملية تسجيل الأعمال بالنسبة للنساء (منتدى سيدات الأعمال 2011r).

في المملكة العربية السعودية إجراءات تسجيل الأعمال موحدة سواء كان المشروع يملكه رجل أو إمرأة إلا أنه من المطلوب أن يكون كل من يقدمون الخدمات من النساء في "قسم المرأة" (و له باب منفصل للدخول و الخروج)، و جاءت هذه الخطوة وفقا لمرسوم ملكي لمجلس الوزراء السعودي الذي صدر في أوائل عام 2003 و يطلب من كل الهيئات الحكومية فتح أقسام للإناث، و كان الهدف هو تيسير إنتفاع أفضل بالخدمات الحكومية بالنسبة لسيدات الأعمال. و مع ذلك و بناء على دراسات استطلاع الرأي مع رائدات أعمال سعوديات قيل أن أقسام المرأة في الإدارات الحكومية أقل كفاءة في إنهاء طلباتهن و أنهن في الواقع قد يضيفن المزيد من البيروقاطية بدلا من تيسيرات مراكز الشباك الواحد للحصول على الخدمات الحكومية (التركي و براسويل -2012)، ويوصي التركي و براسويل بإجراء المزيد من الدراسات لكيفية تقديم خدمات أفضل لرائدات الأعمال بما في ذلك أداء "أقسام المرأة " والتأكد من أن "أقسام الرجال" تتعامل بصورة أكثر فعالية مع الطلبات المقدمة من الإناث.

المربع 2.4 **التغيرات في إجراءات تسجيل مشروعات المرأة في السعودية**

حدثت تغيرات متعددة بالنسبة لتسجيل المرأة السعودية مشروعها إثناء الخمس سنوات الأخيرة، فحتى عام 2004 كانت المرأة السعودية لا تستطيع أن تمتلك مشروعا تجاريا بدون أن يمثلها وكيل ذكر "كمدير" بما في ذلك التعامل مع إجراءات تأسيس كيان قانوني في المملكة، وقد تغير ذلك نوعا ما بموجب القرار الوزاري الصادر في إبريل 2004 و الذي ينص على أنه يمكن للمرأة امتلاك و إدارة مشروعها التجاري إذا كان عملها يستخدم و يخدم النساء فقط، و مع ذلك إذا كان عملها يستهدف الرجال و النساء (مفتوح للجمهور عامة)، يمكن للمرأة السعودية امتلاك

المؤسسة و لكن عليها أن تستخدم رجلا لإدارة العمل. و بغض النظر عن الاجراءات القانونية فمازالت المرأة السعودية تذكر في التقارير أنه يطلب منها تعيين وكيل ذكر لتمثيل مؤسساتها مما يرفع من تكلفة إدارة المشروع ويثير عددا من قضايا "الثقة" و أيضا قضايا النوع.

و هناك صعوبة أخرى تواجهها رائدات الأعمال السعوديات وهي أن بعض فئات الأعمال وما يخصها من تراخيص لا يوجد تسجيل لها و ذلك بالنسبة للعديد من الأنشطة التجارية التي تبغى رائدات الأعمال القيام بها (مثال ذلك مراكز الرعاية النهارية و مراكز التجميل)، و قد أوصى (التركي و براسويل (2010) &Alturki) Braswekkبتعديل فئات التسجيل و أن يضاف إليها الفئات التي تعكس المشروعات التي تبغى المرأة القيام بها مما سيكون له فوائد اجتماعية واقتصادية.

و هناك مبادرة أخرى في السعودية لتيسير تسجيل مشاريع رائدات الأعمال و هي مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في غرفة التجارة و الصناعة بجدة، و يساعد النساء لاتمام معاملاتهن في الغرفة التجارية و الإدارات الحكومية و تطلع النساء على القوانين و اللوائح التي يجب عليهن مراعاتها كما تتلقى منهن الشكاوى .

و في الإمارات العربية المتحدة يعمل عدد كبير من النساء انطلاقا من بيوتهن و لا يستطعن الحصول على التراخيص التجارية، و لتلبية هذه الحاجة بدأت وزارة التنمية الاقتصادية في دبي برنامج "إنطلاق" لمساندة المشروعات متناهية الصغر التي تتم في المنزل و توفير تراخيص خاصة لها بأسعار مخفضة، و تعتبر مسألة تسجيل المشروعات التي تؤدى من المنزل و إصدار التراخيص الخاصة بهارواحدة من القضايا أيضا في الأردن حيث أنه لتسجيل مشروع على رائد الأعمال أن يكون له عنوان عمل رسمي (مع بعض الاستثناءات المحدودة) و بالتالي تضطر المرأة التي تدير عملها من منزلها أن تعمل بشكل غير رسمي، و في عام 2010 اتخذت حكومة الأردن و بلدية عمان الكبرى نوعا من الإجراء لمعالجة الموقف بأن سمحت للمرأة في بعض القطاعات أن تسجل مشروعها الذي يتخذ منزلها مقرا له بتكلفة مخفضة إلا أنه لم يتم بعد قياس تأثير هذا الإجراء .

على ما يبدو أن القيود و الممارسات المتبعة في التسجيل و الترخيص والمرتبطة بالنوع الاجتماعي تفسر جزئيا العدد الكبير من النساء اللاتي يدرن أعمالهن في القطاع غير الرسمي، و مثل هذه الأعمال ليس لديها سوى أفاق محدودة لتنمية نشاطها إلى مستوى أعلى من المشروعات متناهية الصغر أو للانخراط في أنشطة التصدير.

المربع 3.4 – **خفض الرسوم للتشجيع على تسجيل المشروعات رسميا**

اتخذت العديد من الحكومات حول العالم إجراءات لتشجيع أصحاب الأعمال على تسجيل مشروعاتهم رسميا، أساسا بتخفيض التكاليف المرتبطة بالتسجيل، و يبدو أن برامج التوثيق الرسمي لها تأثير إيجابي على المرأة حيث أن عبء الامتثال للوائح الحكومية يثقل على صاحبات المشروعات الصغيرة حيث أن غالبيتها مملوكة للنساء. و قد أدخلت البرازيل برنامج " SIMPLES" الذي تم بموجبه تبسيط اللوائح بالنسبة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف زيادة معدلات تسجيلها. و قد أدى هذا البرنامج إلى زيادة كبيرة في معدلات التسجيل، وهذا بالتالي أدى إلى عائدات أكبر و بفرص التشغيل وبأرباح أعلى بكثير للشركات المسجلة حديثا (Maloney 2010

(et al.) ، و في المكسيك أدى نظام " SARE" الذي أدخل خدمات النافذة الواحدة للحد من عدد من الإجراءات اللازمة لتسجيل الأعمال. (OECD, 2009)

إن الحد من تكلفة التسجيل و تحسين مناخ الأعمال من شأنه أن يحول ملايين المشروعات متناهية الصغر غير الرسمية إلى مشروعات تنافسية صغيرة و متوسطة الحجم في القطاع الرسمي.

الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

كما جاء من قبل، قد تحدد الحكومات مجموعة من الأهداف الخاصة بالمرأة في إطار سياساتها المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (انظر المربع 1.4 للحصول على أمثلة للممارسات الدولية الجيدة في مجال السياسات والدعم المؤسسي لتنمية المشاريع النسائية)، ولاستكمال هذا، قد تقوم الوزارات أو الهيئات المسئولة عن دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحديد رائدات الأعمال كفئة مستهدفة وتحديد الأهداف للوصول إليهن، مع توفير الدعم لصاحبات المشاريع الموجهة خصيصا لتلبية احتياجات مشروعاتهن في بدايتها وعند تحديثها وعند االتوسع فيها .

و على الرغم من أنها حديثة العهد توجد مجموعة متنوعة من المؤسسات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لوضع السياسات وتنفيذ البرامج الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أنشأت بعض الحكومات وزارات أو إدارات خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو وحدات مختصة لتلك المشروعات في وزارات الأخرى (على سبيل المثال في الجزائر و البحرين و مصر و الأردن و لبنان و المغرب وعمان و سوريا و تونس واليمن)، كما أقامت بعضها هيئات مختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال في الجزائر و الأردن والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة في دبي)، وقد شكلت بعض الحكومات أليات مشتركة بين الوزارات لتنسيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية و سوريا)، وأسست بعضها الآخر مجالس استشارية من القطاع الخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم المشورة والمساهمات (على سبيل المثال في الجزائر ولبنان و سوريا).

على مدى السنوات الخمس أو العشر الماضية، قطعت الحكومات و الجهات المعنية الأخري في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا خطوات واسعة في تنفيذ برامج عامة لمساندة و تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتمويل البرامج. و قد قامت (ستيفنسون عام Stevenson 2010) بسرد مجموعة من هذه البرامج والمبادرات في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي . و قام "هرتوج عام Hertog -2010) بإجراء دراسة مقارنة لسياسات وبرامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي. و قد توصلا إلي أن البنية التحتية المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا - بما في ذلك آليات تحسين الوصول إلى المعلومات حول إجراءات تسجيل الشركات وبرامج المساعدة لتوسيع نطاق المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغرةالقائمة - متخلفة بوجه عام، مع وجود فروق في الحجم والنطاق عبر المنطقة.

لا يستهدف سوى عدد قليل من الأجهزة الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا العميلات الإناث، و تستهدف الوكالة الوطنية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المغرب تطوير رائدات الأعمال كأحد أولوياتها الاستراتيجية وتنفذ مشروع خاص (ممول من الجهات المانحة) "دعم رائدات الأعمال " و هومشروع يساعد النساء على تطوير مهاراتهن الإدارية و الوصول للتمويل، وتحسين فرصهن في الوصول لشبكات الأعمال . كما أنشأت وزارة التجارة و الصناعة في اليمن إدارة عامة للمرأة لإدخال المرأة في سياق خطط الوزارة وفي الميزانيات، لضمان إدماج المرأة في صياغة الخطط والبرامج، و تنمية قدرات المرأة، و وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بدور المرأة الاقتصادي. كما خصصت نظام الشباك الواحد للنساء لتسهيل حصولهن على كافة خدمات وزارة التجارة و الصناعة، أما مؤسسة "جيدكو" لتطوير المشاريع في الأردن فإنها تطبق معاملة تفضيلية للمشروعات التي تقودها المرأة في إطار مخططات المنح الخاصة بالمشاريع وتنمية الصادرات. كما تدعم بعض الأجهزة الأخرى المسئولة عن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفعاليات التي تستهدف المرأة. وعلى سبيل المثال استضافت الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة المنتدى الاقتصادي للمرأة في عام 2010.

وعلى الرغم أن المرأة يمكنها الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يلزم إجراء دراسة عن المستفيدين منها بحسب النوع للكشف عن مدى تقديم الخدمات لعملائها من النساء. و قد يوفر تطبيق نظم للمتابعة والرصد معلومات مفيدة للجهات المعنية وربما تؤدي إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتسويقية.

و تظهر خيارات للحكومات للوصول إلى رائدات الأعمال واضحة في اقتصادات أخرى. على سبيل المثال، أنشأت هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان وحدة للمرأة لتنمية مشروعات المرأة وللقيام بتطوير وتقديم الخدمات لرائدات الأعمال (انظر المربع 4.4).

المربع4.4 **هيئة تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في باكستان – وحدة تنمية مشروعات المرأة**

تم تأسيس هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان (SMEDA) في عام 1998، التي أنشأت عام 2002 وحدة تنمية مشروعات المرأة (WED) . وكان هذا الإجراء ردا على أنه لا يوجد سوى 3٪ فقط من مجموع الشركات مملوكة للنساء، و معظمها يمارس من المنزل وهي متناهية الصغر من حيث إيرادات المبيعات والاستثمارات. ولما كانت النساء صاحبات المشاريع يواجهن العديد من العقبات بسبب مركزهن المتدني في المجتمع و بسبب عدد من التقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية المجحفة وعميقة الجذور فلم يكن لهن نفس الفرص المتاحة للرجال. ومما يحد من القدرة الاقتصادية لرائدات الأعمال النقص في فرص الحصول على رأس المال وعلى الأرض أو المقر التجاري وتكنولوجيا المعلومات والتدريب و مساعدات الهيئة. كذلك تعرضت المرأة لعدم التشجيع من جانب بعض أفراد الأسرة من الذكور، مما أدى إلى أن يكون تنقلها الجغرافي محدودا و رأس مالها قليل . كان واحدا من الأهداف التي تسعى سياسة الهيئة لتحقيقها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة عام 2007 هي زيادة نسبة ملكية المرأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 6٪ بحلول عام 2015.

و أهداف وحدة المرأة لتنمية مشروعات المرأة هي:

- تقييم احتياجات رائدات الأعماال من خلال دعم البحوث والاستشارات
- إنشاء الروابط مع رائدات الأعمال و المؤسسات والغرف والجمعيات والحفاظ عليها
- التأكيد على تنسيق الأنشطة

التعرف على الإجراءات و المشروعات

- توفير المشاريع والتدريب على إدارة الأعمال لتنمية المهارات

تقديم المساعدة في وضع خطط الأعمال

- تعزيز الروابط لتحسين انتفاع المرأة بالمقار التجارية والتمويل والأسواق

تدعم الوحدة نشاط المرأة في ريادة الأعمال من خلال وضع مشاريع الدعم الاستراتيجي، وتوفير خدمات إدارة الأعمال، وتشجيع المبتدئات بالمساعدة في إعداد دراسات ما قبل الجدوى عن فكرة المشروع، وتشجيع المشروعات الفعالة والمبتكرة والموجهة نحو التصدير، وتوفير الفرص للمرأة للترويج لمنتجاتها في الأسواق والمعارض التجارية، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات، و الوحدة مسئولة أيضا عن "مركز حاضنات مشروعات المرأة " الذي يستهدف المرأة التي تعمل من المنزل و تحتاج إلى مقر تجاري مشرف بأقل تكلفة، و المرأة الحريصة على بدء مشروعها و تحتاج إلى نظام مرن لاختبار جدوى مشروعها ، وصاحبات المشاريع المحتملات ممن يحتجن إلى التوجيه بشأن فكرة مشروعهن.(انظر: *www.smeda.org/project/WBIC- women- business-incubation- center.html)*

كما أنشأت هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان (SMEDA) شبكة معلومات لرائدات الأعمال، وهي بوابة معلومات على شبكة الإنترنت من أجل سد فجوة موارد المعلومات بالنسبة لسيدات الأعمال (www.win.org.pk).

عضوية الإناث في جمعيات الأعمال الرئيسية

إن وجود جمعيات قوية في القطاع الخاص و حوار منتظم بين القطاعين العام والخاص هي أمور لها أهميتها للتأكد من أن صانعي السياسات يأخذون في الاعتبار آثار السياسات واللوائح المقترحة على المشاريع الخاصة. و حيثما تلعب جمعيات الأعمال دورا استشاريا هاما ، فمن المهم أن تكون رائدات الأعمال ممثلات تمثيلا كافيا في عضويتها لضمان سماع صوتها في الحوار بين القطاعين العام و الخاص المتعلق بالسياسات.

يبدو أن سيدات الأعمال لا يشكلن سوى نسبة مئوية ضئيلة من الأعضاء في غرف التجارة والصناعة وجمعيات الأعمال الرئيسية. هذا هو الوضع في العراق و لبنان و ليبيا و الأردن والكويت واليمن. وعلى سبيل المثال في اليمن أفادت التقارير ان المرأة تمثل 15٪ من عضوية النقابات المهنية والقطاعية (WBF, 2011 r)؛ في السلطة الفلسطينية تشكل النساء أقل من 2٪ في عضوية غرف التجارة والصناعة (WBF-2011 i)، و في لبنان

(وفقا لبيانات عام 2007) كان هناك 17 فقط من النساء بين عدد 4000 عضو منضم لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وشمال لبنان ، وكان عدد النساء لا يتعدى 22 من سيدات الأعمال من بين 000 12 من الأعضاء في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان (WBF, 2011 f). هذا بالطبع له آثاره على قدرتهن على التواصل مع أصحاب الأعمال الآخرين و على الوصول إلى المعلومات وعلى تنمية الاتصالات التجارية.

وثمة تطور منذ أوائل الألفية الثانية و هو إنشاء لجان لسيدات الأعمال في غرف التجارة والصناعة لتشجيع المرأة على الالتحاق بالعضوية. ويتضح هذا بشكل خاص في اقتصادات منطقة الخليج المتقدمة البحرين و عمان و قطر و المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ولكن هذا يمارس أيضا في العراق وسوريا واليمن. في سوريا في عام 2001، طلبت الحكومة من الغرف التجارية إنشاء لجان لسيدات الأعمال، و في عام 2010 صدر المزيد من التشريعات التي تتطلب أن تكون جميع اللجان ممثلة في مجالس إدارة الغرف، مما يعني أن تصبح النساء العضوات ممثلات تمثيلا أكبر على مستوى مجلس الإدارة. وقد قام المنتدى الأردني لصاحبات الأعمال و المهنيات بدور نشط في تحديد وتعزيز وتشجيع انتخاب النساء في مجالس ادارة غرف الصناعة و / أو التجارة في الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام 2010، و في العراق، أنشئت أول لجنة لسيدات الأعمال في اتحاد الغرف التجارية العراقية في عام 2011. وكان هذا استجابة لتوصية أصدرها مجلس الاتحاد العربي للغرف التجارية الذي دعى كافة الغرف التجارية لتشكيل لجان لسيدات الأعمال تتبع الغرف (WBF, 2011e).

جمعيات سيدات الأعمال

جمعيات سيدات الأعمال (التي يشار إليها أحيانا باسم "جمعيات رائدات الأعمال") لها دور هام في النهوض بمشاركة المرأة في ريادة الأعمال. أولا فأنها توفر لرائدات الأعمال فرص التواصل بين صاحبات المشاريع وتقدم خدمات الإرشاد والمشورة والتدريب بالإضافة إلى خدمات واسعة لتنمية المشروعات. ثانيا أنها تلعب دورا في المشورة على مستوى السياسات، وتؤثر على صناع السياسة ليأخذوا في الاعتبار أثر السياسات والقوانين واللوائح على رائدات الأعمال وعلى مشروعاتهن ، وتؤسس رائدات الأعمال في جميع أنحاء العالم بصورة منتظمة جمعيات محلية أو إقليمية أو وطنية الغرض الأساسي منها الدعم المتبادل وتبادل الخبرات ومن ثم وفقا لحجم العضوية وللموارد تقدم أشكال أخرى من الخدمات لأعضائها وربما في وقت لاحق تقوم بتقديم المشورة ، وعلى سبيل المثال فقد كان لوجود العديد من جمعيات صاحبات الأعمال القوية في الولايات المتحدة دور أساسي في ممارسة الضغوط الناجحة من أجل إجراء التغييرات التشريعية والتنظيمية الداعمة لمشاركة المرأة في ريادة الأعمال على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية.

توجد جمعيات سيدات الأعمال تقريبا في اقتصادات المنطقة الثمانية عشر، و قد أدرج عدد من هذه الجمعيات في الجدول 2.4 مع وصف موجز لها، و في بعض الاقتصادات - مثلما هو في مصر، هناك عدة جمعيات لسيدات الأعمال بمعدل واحدة أو أكثر في كل محافظة. و هذه الجمعيات وإن لم يكن لها دائما الموارد الجيدة إلا أنها تقوم بدور نشط في إبراز احتياجات رائدات الأعمال، وتنظيم الندوات وورش العمل التدريبية، و تقديم الإرشاد لصاحبات المشاريع و تنظيم المؤتمرات، مما يساعد رائدات الأعمال على المشاركة في المعارض التجارية و تنشيط ريادة

الأعمال كأحد الخيارات للشابات والطالبات. وفي بعض الحالات، توفر أنواع من القروض متناهية الصغر وتقوم بإدارة مراكز لتنمية المشروعات أو حاضنات لمشروعات للمرأة. و يظهر عدد من هذه المبادرات والتجارب في الفصل السادس.

هناك عدة جمعيات سيدات الأعمال منضمة لجمعيات إقليمية أو دولية أكبر. فهناك عشر جمعيات سيدات أعمال في المنطقة أعضاء في "شبكة سيدات الأعمال للشرق الأوسط و شمال أفريقيا" التي تأسست عام 2005 بمعرفة مبادرة الولايات المتحدة للشراكة مع الشرق الأوسط والمنظمة غير الحكومية "الأصوات الحيوية – Vital Voices" و هناك أيضا عدد آخر منها يشارك في "الجمعية العالمية لصاحبات المشروعات" (FCEM) و هناك عدد كبير من جمعيات رائدات الأعمال في المنطقة أيضا التي تشارك في أنشطة "منتدى سيدات الأعمال" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

إن كل من جمعية صاحبات الأعمال في المغرب (AFEM) و المنتدى الأردني لصاحبات الأعمال و المهنيات (JFBPW) في الأردن تعمل كحاضنات لمشروعات المرأة (انظر النبذة الخاصة بمشروع حاضنات جمعية صاحبات الأعمال في المغرب في المربع 4.6 في الفصل السادس).قام منتدى سيدات الأعمال الفلسطيني بتأسيس مركز تنمية مشروعات للسيدات في عام 2009 لتقديم المعونة والخدمات لمساعدة النساء على تحويل أفكارهن إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وبناء قدرتهن التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية. و توفر الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال الفلسطينيات(أصالة) لسيدات الأعمال الفلسطينيات مجموعة شاملة من الدعم بما في ذلك التوجيه والإرشاد، والتدريب، والتمويل الأصغر والمتابعة على نطاق واسع (توجد نبذة عنها في المربع 5.6 في الفصل السادس).

و تخطط سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لتوفير المعلومات الخاصة بجمعيات سيدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على موقع منتدى سيدات الأعمال على الشبكة الدولية، و سوف يتيح هذا أوسع نشر للنماذج و الأساليب المختلفة لدعم تنمية مشروعات المرأة.

هنك عدد من المبادرات و البرامج الجيدة لجمعيات سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و مع ذلك فإنه بعد محاولة منتدى سيدات الأعمال عرض قائمة لبعض أنشطتها يكون من الأفضل القيام باختبار موسع لتجاربها و تقييمها و دراسة العوامل الرئيسية للنجاح، و يمكن القيام بتنفيذ ذلك من خلال مجموعة من المسوح و دراسات الحالة للتعرف على النماذج التي تحتمل التوسع والنقل إلى اقتصادات أخري في المنطقة، وقد يكون من المفيد أيضا تجميع نماذج لأفضل الممارسات لجمعيات سيدات الأعمال في مناطق أخرى مثل آسيا و أمريكا اللاتينية.

الجدول 2.4- **جمعيات سيدات الأعمال الرئيسية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا**

الاقتصاد	جمعيات سيدات الأعمال ونبذة عنها
الجزائر	الجمعية الجزائرية لمديرات ورئيسات المشروعات(AME) – (2005) هي شبكة لسيدات الأعمال والمديرات تهدف لتشجيع المشروعات التي تقودها المرأة، وتعزيز دور رائدات الأعمال في المجتمع العصري، وفتح الأفاق والفرص للنساء صاحبات المشاريع القائمة، و تعزيز روح ريادة الأعمال بين النساء الجزائريات الشابات. جمعية المعرفة و الرغبة في التنفيذ (Savoir et Entreprendre - SEVE)هي الجمعية الجزائرية لرائدات الأعمال تأسست في عام 1993) تشجع المبادرات الريادية للمرأة وتدعم الجمعيات الوطنية للنساء صاحبات الأعمال من خلال: نشر الوعي وتعزيز رؤية النساء صاحبات الأعمال؛ و ممارسة الضغوط والدعوة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص وصناع القرار والحكومات بشأن القضايا التي تعوق قدرة المرأة على ريادية الأعمال و تقوم بتسهيل تنمية الأعمال والشراكة والتجارة، وتعزيز النمو المهني، وتحسين مهارات العمل وتشجيع المرأة على تأسيس المشروعات. أما جمعية الإطارات النسوية االجزائرية لإعادة التقييم و التوسع (AFCARE)1997 فإنها تدعم المرأة المهنية في كل من القطاعين العام والخاص و تعمل على تمكين المرأة لتصبح من صناع السياسات والقرارات، وتوفر أيضا الدعم لتحسين ظروف عمل المرأة وتسهم في البحوث المتعلقة بقضايا النوع.
البحرين	جمعية سيدات الأعمال البحرينية ، أنشئت في عام 2000 لتطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين سيدات الأعمال في البحرين، وتسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والوطنية، وتوفير الموارد الدولية عبر الإنترنت، وتشجيع مشاركة المرأة في المجالس التنفيذية للغرف الحكومية والشركات الخاصة.
جيبوتي	لم تعرف بها جمعية لسيدات الأعمال إلا أن جمعة سيدات الأعمال المغربيات (AFEM) تقوم بتنفيذ برنامج لرائدات الأعمال في جيبوتي
مصر	الجمعية المصرية لسيدات الأعمال (EBWA) هي جمعية رائدات الأعمال الوحيدة المسجلة على المستوى الوطني و لكن هناك جمعيات أخرى مثل جمعية سيدات أعمال مصر 21 و جمعية تنمية صادرات سيدات الأعمال و جمعية سيدات أعمال مصر كما توجد عدة جمعيات أصغر لسيدات الأعمال على مستوى المحافظات (22 منهاعلى الأقل).
العراق	تقوم جمعية رائدات الأعمال (AWE) التي تأسست عام 2004 بمساندة المشروعات الصغيرة من خلال التدريب و الأنشطة الرامية لتحسين المهارات و تنظم ورش العمل و الدورات التدريبية على الحرف والصناعات اليدوية للنساء العراقيات وعدد المنضمين لها 100 عضو. جمعية سيدات الأعمال العراقيات (IBWA) تأسست عام 2004 و هدفها تمكين المرأة ماليا و اجتماعيا مما يتيح لها زيادة دخل أسرتها. و الآن و بعد أن سمحت الحكومة بتشكيل لجان للمرأة في غرف التجارة والصناعة أصبح هناك لجنة لسيدات الأعمال في الغرفة التجارية في بغداد (43 عضوة) و لجنة للمرأة في اتحاد

	الغرف التجارية العراقية، و أحد أهداف الغرف العراقية من وجود هذه المبادرة هو إستعادة ثقة المرأة بخدماتها و تشجيع رائدات االأعمال على الالتحاق بعضويتها، و الهدف الأساسي للجنة سيدات الأعمال هو القضاء على الفقر و الأمية و التخلف بين النساء في المجتمع.
الأردن	الجمعية الرئيسية في الأردن هي المنتدى الأردني لسيدات الأعمال و المهنيات (JFBPW) تأسس عام 1976- و يقدم المنتدى الدعم الفني للنساء في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال التدريب المتخصص و تبادل المعلومات و تكوين الشبكات لإمكان الوصول للأسواق الدولية و المشورة القانونية و تدريب الريفيات على أعمال غير تقليدية و الحاضنات التي تركز على مشروعات المرأة، كما أنه يدعو الشابات لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال و تدافع لدي الحكومة عن القضايا المتعلقة باللوائح التي تؤثر على مشروعات المرأة. وللمنتدى الأردني فروع في خمس مدن رئيسية ويركز بشكل كبير على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. و هناك جمعية ثانية تأسست حديثا و تكتسب أرضية و تقدم للمشروعات دعما ذي قيمة وخدمات التدريب لسيدات الأعمال في الأردن و هي جمعية صاحبات الأعمال و المهن في عمان (BPW- A) وهذه جمعية أعمال تزخر بالنشاط وتضم المهنيات المتحمسات و تعمل على زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد في الأردن من خلال حشد طاقات المرأة الاقتصادية و الاجتماعية غير المستغلة بالاستعانة بخبرات عضواتها البارعات و مواردها وشبكاتها و تقديم الخدمات الفعالة لتلبية احتياجات عضواتها من المهنيات و صاحبات المشروعات. وتركز هذه الجمعية على التعرف على الدور الانتاجي والمستقل للمرأة في المجتمع العربي والإسلامي و إبرازه. أنها توفر منبرا لعضواتها وللنساء المتطلعات إلى تشجيع وتسهيل التغيير والقيام بدور مجتمعي استباقي. و الجمعية النسائية الثالثة التي تركز على دعم المشروعات هي المنتدى الدولي للمرأة: فرع الأردن ، و يجمع بين القيادات النسائية من جميع انحاء البلاد لتطوير مهاراتهن القيادية والدعوة للنهوض ببيئة مشروعات المرأة في الأردن.
الكويت	منتدى صاحبا ت الأعمال و المهن – الكويت (BPW- Kuwait) تاسس عام 2009، تحت مظلة الجمعية الاقتصادية الكويتية (KES)، و يتبع الاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهن، وهو منظمة غير حكومية تأسست عام 1930 وكان لها وضع استشاري لدى الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) منذ عام 1947، و هدف المنتدى بالكويت هو تعزيز مهارات المرأة و الشبكات التجارية حتى تتمكن من إطلاق مشاريعها الخاصة. أما لجنة سيدات الأعمال الكويتيات (KBWC) فهي منظمة اجتماعية اقتصادية مستقلة غير هادفة للربح تتكون من سيدات الأعمال الكويتيات و أهدافها : تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والروابط التجارية بين سيدات الأعمال الكويتيات داخل البلد ونظرائهن في البلدان الأخرى؛ تعزيز الدور الذي تقوم به المرأة الكويتية في صنع القرار الاقتصادي، وتشجيع النساء على المساهمة الفعالة في تأسيس مشروعات الصناعات الصغيرة والأعمال القائمة على الحرف، والتعرف على خبرة المرأة وقدراتها وتطويعها لأغراض التنمية، والنشاط التجاري والاقتصادي والعلمي والثقافي ، وتعزيز الوعي بالأسس القانونية التي تقوم عليها الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تساهم فيها المرأة الكويتية، وتمثيل سيدة الأعمال الكويتية في

	المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
لبنان	الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (LLWB) تأسست عام 2006 للتشجيع على تمكين المرأة اللبنانية إقتصاديا من خلال توفير منتدى منظم للنساء لتحقيق إمكاناتهن في ريادة الأعمال. و تضم مجموعة من صاحبات الأعمال التجارية المحلية والنساء من مختلف مناحي الحياة لتكوين شبكة وطنية تعزز مكانة المرأة في النمو الاقتصادي . وتنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات وندوات لتعزيز دور المرأة في المجتمع اللبناني ومساعدة المهنيات في تطوير مهاراتهن، وتدعم خريجات الجامعات لتنفيذ المشاريع والشركات التي تؤثر بشكل مباشر على تنمية الاقتصاد اللبناني وتقوم بتثقف وتوجيه الشباب بصفة عامة والشابات بصفة خاصة بأهمية مشاركة المرأة في عالم الأعمال و ذلك من خلال الدورات التدريبية والحلقات الدراسية، و تقدم البرامج لطلاب المدارس والجامعات التي تتناول عالم الأعمال ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني، ولا سيما دور المرأة العاملة في مجال المشروعات والاقتصاد، وتسعى إلى ايجاد فرص للمنفعة المتبادلة بين سيدات الأعمال على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ولا سيما في نطاق العالم العربي من خلال المواطنين المقيمين بالخارج. والرابطة أيضا شريك في الأسبوع العالمي لريادة الأعمال في لبنان. جمعية سيدات الأعمال اللبنانيات (LBWA) التي تأسست عام 2007 تدعو للسياسات والتشريعات التي من شأنها تحسين بيئة تنفيذ الأعمال بالنسبة للمشروعات التي تقودها المرأة
ليبيا	لا توجد منظمات مستقلة بالفعل للمرأة في ليبيا، وكان على من يسمح له بالعمل نيابة عن حقوق المرأة أن يفعل ذلك في إطار الدولة وفقا لشروط "تقدم الثورة". وترتبط الجماعات النسائية بالدولة ارتباطا و ثيقا، ويسمح لهما فقط بالتعاون مع المنظمات النسائية الدولية التي تجيزها الحكومة. ومع ذلك، فإن المجلس الثقافي البريطاني دعم مجموعة "المرأة في الأعمال" وهي مجموعة أنشأها عدد من سيدات الأعمال الليبيات بهدف تعزيز مهارات سيدات الأعمال وتوفير منتدى لتبادل الآراء والأفكار.
المغرب	جمعية سيدات الأعمال المغربيات (AFEM) تأسست عام 2000 و عدد أعضائها 400 تقريبا و تقدم الموارد و الخدمات للأعضاء و تقوم بالدعوة العامة لتمكين العضوات من تحقيق الرخاء الاقتصادي، و تشارك بانتظام مع الوزارات المعنية لعقد الحوار البناء عن القضايا التي تواجه رائدات الأعمال في المغرب وتقوم بتشغيل حاضنتين لمشروعات المرأة. جمعية تعزيز مشروعات المرأة (ESPOD) تأسست عام 1991 فإنها تدعو لتمكين المرأة و كذلك لدعم نمو رائدات الأعمال الشابات و تتجه فقط لاستهداف قطاع المشروعات متناهية الصغر والمشروعات البادئة. أما الجمعية المغربية للنساء المقاولات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للشمال والجنوب (AMFEDES) فأنها إلى جانب عدد من الأهداف الاجتماعية تهدف و إلى إدماج المرأة الريفية الأقل حظا في الحياة العملية بمساعدتها لتأسيس التعاونيات و تعلم الحرف و تجميع الشركات التي تقودها المرأة في قطاع النشاط ذاته و تشجيع و مساندة المرأة الراغبة في بدء نشاط وتشجيع و تنمية ريادة الأعمال و مساعدة و إرشاد المرأة و رائدات الأعمال الشابات ، وتعزيز صورة المرأة رائدة الأعمال في المغرب و خارجها، و تمثيل رائدات الأعمال لدى

	المؤسسات المختلفة و الهيئات العامة و شبة العامة والخاصة و الاتحادات والمنظمات غير الحكومية في المغرب و خارجها. و تهدف جمعية رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات المساندة في طنجة لتأمين المناخ الموات للمرأة و التعريف باهتمامات سيدات الأعمال في شمال المغرب على المستوي الو طني و الدولي. الجمعية النسائية المغربية للإرشاد/ و التواصل (MWM) التي تأسست عام 2011 و تجمع بين المنظمات غير الحكومية و الجمعيات المهنية الاجتماعية لدعم طاقة المرأة من أجل تمثيل أفضل و مشاركة أكبر في تنمية البلد والمساهمة في تمكين المرأة المغربية من خلال الإرشاد و التواصل، وتهدف إلى توعية المرأة بأهمية مفهوم الإرشاد و التواصل من خلال قوافل الإرشاد في المدن وفي الريف، وكذلك دعم كفاءة المرأة وتعزيزتبادل الخبرات بين المرشدين و من يرشدونهم، و تزكية الروح القيادية للنساء من خلال المعرفة و تبادل الخبرات، وبناء الشبكات المهنية و تنميتها داخليا في المغرب و دوليا لبناء تعاون إيجابي يكون في خدمة دعم طاقات المرأة، وتعزيز المثال للمرأة الناجحة على المستوى الشخصى و المهني. و تهدف الجمعية لتدريب 600 من النساء بحلول شهر يونيو 2013.
عمان	شكلت لجنة منتدى سيدات الأعمال في غرفة عمان للتجارة والصناعة عام 2010، لتطوير بيئة العمل المناسبة وتشجيع المرأة على ريادة الأعمال ومواجهة القيود التي تعترضها، و أهداف لجنة منتدى سيدات الأعمال هي: نشر ثقافة ريادة الأعمال بين النساء وتشجيع المبادرة والإبداع، ودعم عمل المؤسسات الفردية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أقامتها رائدات الأعمال، وتوفير المناخ المشجع للمشاريع الفردية والجماعية وتقديم إرشادات لكل من أصحابها، والنهوض بثقافة إدارة الأعمال بين سيدات الأعمال، وتوفير شبكة للتواصل بين العضوات و فتح قنوات الاتصال مع السلطات و المساعدة في الحصول على البيانات والمعلومات عن فرص الاستثمار والمشاريع وعن الأسواق الجديدة من أجل مساعدة العضوات على اتخاذ قراراتهن بناء على قاعدة من المعلومات الدقيقة، وتوفير برامج التدريب والإصلاح في مختلف المجالات؛ وتمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، وعقد الندوات واللقاءات بين سيدات الأعمال والجهات المعنية لمناقشة أفضل السبل لتطوير سيدات الأعمال وتحسين قدراتهن التنافسية. منتدى النساء في دائرة الاهتمام هو منتدى تطوعي لسيدات الأعمال تأسس عام 2004 بهدف توفير منصة لانطلاق المرأة العمانية للمشاركة في المجتمع والتأكيد على دور المرأة كشريكة و كقائدة في قطاع الأعمال والمهن و ذلك من خلال شبكات التواصل بين النساء مما يساعد على تبادل المعلومات و الخبرات والإرشاد و التدريب و البحوث.
السلطة الفلسطينية	جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات (ASALA) التي تأسست عام 1997 لها عشرة مكاتب فرعية في الضفة الغربية و قطاع غزة و هدفها هو استهداف المرأة الفلسطينية المستبعدة و الفقيرة لتمكينها من تحقيق الاستقلال المالي والاستقرار، و تقدم المشورة بشأن المشروعات و التدريب و التمويل الأصغر لهذه الفئة من النساء لمساعدتهن على بدء مشروع متناهي الصغر أو صغير وإدارته و كذلك توفير الفرص لهن للمشاركة في الأسواق التجارية الإقليمية والمحلية.

	منتدي سيدات الأعمال الفلسطينيات (BWF) هو منظمة تضم في عضويتها المشروعات المسجلة التي تملكها و تديرها المرأة و كذلك المهنيات، هدفه دعم دور سيدة الأعمال كقائدة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال التوعية و شبكات التواصل و توفير خدمات للمشروعات، و يخدم المنتدي أعضائه و يقدم البرامج و الخدمات للرياديات المتطلعات لتأسيس مشروعاتهن أو تنميتها، و ينظم المنتدى دورات تدريبية منخصصة لتشجيع المرأة على الانضمام لقطاع الأعمال وعلى تطوير كفاءتها في إدارة الشركات، و يدعم شبكات التواصل بين سيدات الأعمال الفلسطينيات و نظراءهن في الخارج ويمثل أعضائه و يدافع عن مصالحهن لدى السلطات الختصة و يستضيف الندوات و ورش العمل عن موضوعات متنوعة مثل التعامل في المجال التنظيمي و القانوني، و يتعاون المنتدى أيضا مع المشروع العالمي – BiDNetwork – في تنفيذ " مسابقة أفضل خطة عمل للرياديات في الأسواق الناشئة" ومع السلطة الفلسطينية و ذلك بتوفير التدريب للفلسطينيات في مجال إعداد خطط العمل بحيث يتمكن من المنافسة، و لمزيد من التفاصيل عن مسابقة أفضل خطة عمل للرياديات في الأسواق الناشئة انظر: (www.bidnetwork.org/en/competition/women) لجنة سيدات الأعمال في غرفة التجارة و الصناعة في بيت لحم تشكلت عام2007 لتنمية طاقات سيدات الأعمال و دعم حضورهن كعضوات فاعلات في الغرفة.
قطر	جمعية سيدات الأعمال القطريات (QBWA) أسستها عام 2000 مجموعة من رائدات الأعمال لتكوين شبكات تواصل بين سيدات الأعمال لتوجيه النساء القطريات للإيمان بامكانياتهن و السعى لتحقيق الامتياز على المستوى المهني و الشخصي و تنمية الوعي بالدور الثمين المتزايد الذي تقوم به المرأة القطرية في تطوير المجتمع و في النمو الاقتصادي في البلد، و تعقد الجمعية المؤتمرات والمنتديات و قد أطلقت جائزة سيدات الأعمال القطريات في عام 2007 للتعريف بالمرأة القطرية التي تساهم في المجتمع و في الاقتصاد من خلال إنجازاتها في المجال المهني وفي ريادة الأعمال، و قد أعلنت الجمعية شراكتها مع جمعية رجال الأعمال القطريين في عام 2010 و هي شراكة تهدف لتوسعة مساحتها بحيث تشمل قطاعات مختلفة و إقامة العلاقات مع المنظمات القطرية لمساندة رؤيتها و المساعدة في إنجاز أهدافها. منتدى سيدات الأعمال القطريات (QBWF) تشكل عام 2000 في الغرفة القطرية للتجارة و الصناعة لتوفير شبكة تواصل لسيدات الأعمال القطريات وتعزيز دور المرأة القطرية في اتخاذ قرارها بشأن ممارسة أنشطتها التجارية والاقتصادية، و الأهداف الرئيسية لها هي تشجيع المرأة القطرية على تأسيس المشروعات صغيرة الحجم و الأنشطة الحرفية ، و إبراز الدور الذي يؤديه القطاع الخاص و المرأة القطرية في المساهمة في المشروعات و الاستثمارات والمهارات، و المساعدة في رفع مستوى كفاءة و مهارة سيدات الأعمال القطريات من خلال الندوات، و توفير المعلومات و الدعم للتعامل مع القوانين واللوئح الاقتصادية، و تناول القيود التي تواجه سيدة الأعمال القطرية و عرض هذه القيود على السلطات المختصة للمساعدة على العثور على الحلول المناسبة، وتمثيل المرأة القطرية في الفعاليات الاقتصادية الدولية و الإقليمية و استقبال الوفود النظيرة و دعم التعاون بين سيدات الأعمال القطريات و نظيراتهن الأجنبيات.

السعودية	عدة لجان لسيدات الأعمال في غرف التجارة و الصناعة: لجنة سيدات الأعمال- الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية(1999)، منتدى سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية- الدمام (2000)، مركز السيدة خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال – غرفة التجارة و الصناعة بجدة (2004)، لجنة السيدات للغرف السعودية للتجارة و الصناعة، القسم النسائي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض (2004) اللجنة الوطنية النسائية - مجلس الغرف السعودية، توفر كل هذه اللجان الدعم للمشروعات القائمة و تساعد على تأسيس المشروعات الجديدة و تحدد العوائق التي تواجة تنمية مشروعات المرأة و الضغط لإزالة هذه العوائق و ذلك لتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، و تسعى لإصلاح التشريعات و السياسات الحالية لتصبح داعمة لتقدم المرأة و توفر شبكات التواصل و الفرص الثقافية لرائدات الأعمال و المرأة العاملة و الرياديات المحتملات.
سوريا	اللجنة الأولى الصناعية لسيدات الأعمال في غرفة الصناعة (1999)، بعدها تأسست لجان سيدات الأعمال في غرفة حلب للتجارة (2005)، وفي غرفة حلب للصناعة و الغرفة التجارية بدمشق(2000) و في عرفة دمشق للصناعة (1999) و غرفة حماه للتجارة و الصناعة (2002) و غرفة حمص للتجارة و الصناعة و غرفة اللاذقية للتجارة و الصناعة (2002)، و مهمة هذه اللجان هي دعم دور سيدات الأعمال و تنمية المهارات و مساعدة المرأة في تأسيس مشروعاتها الخاصة.
تونس	الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال (CNFCE) تاسست عام 1990 و هي عضو في االاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و الجمعية العالمية لرائدات الأعمال و مجلس سيدات الأعمال العرب، و تهدف لتمثيل مصالح رائدات الأعمال أمام المنظمات و المؤسسات الوطنية و الدولية، و دعم تواجد و تمثيل المرأة في منظمات أصحاب العمل و الغرف الوطنية و تعزيز ريادة المرأة للأعمال و تنمية المشروعات التي تملكها المرأة بتوفير الإطار المساند و الذي يستجيب للاحتياجات الخاصة للمساعدة و التدريب و المعلومات لرائدات الأعمال، كما تعرض إنجارات رائدات الأعمال و تشجيع المرأة على النظر لريادة الأعمال كأحد الخيارات للعمل، و من الأساليب المبتكرة للترويج للمشروعات التي تملكها المرأة و لمنتجاتها مبادرة الغرفة الوطنية للعلامة التجارية لتشجيع صاحبات الأعمال على استخدام علامة " صنع في تونس بمعرفة رائدات الأعمال".
الإمارات العربية المتحدة	يوجد بالآمارات العربية المتحدة جمعيات و شبكات عديدة لمساندة رائدات الأعمال و النساء العاملات. مجلس الإمارات لسيدات الأعمال (EBWC) أنشأه عام 2002 اتحاد غرف التجارة و الصناعة للإمارات لحث المرأة على النهوض بأنشطتها وإنعاش دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بعد إنشاء المجلس بقليل تشجعت الغرف التجارية المحلية داخل الإمارات العربية المتحدة – بما في ذلك دبي وأبوظبي – على تأسيس لجانها لسيدات الأعمال، و هناك فروع محلية لمجلس الإمارات لسيدات الأعمال تعمل في كل من أبو ظبي و دبي و الشارقة (مجلس الشارقة لسيدات الأعمال 2002)، و يعتبرالمجلس رائدات الأعمال في الإمارات و بصفة

	خاصة رائدات الأعمال من الشباب على أنها أول فئة تستهدفها، و الأهداف الرئيسية للمجلس هي ممارسة الضغط نيابة عن رائدات الأعمال في الإمارات و تيسير البحوث عن مشاكل الرياديات و العمل كمنتدى مع المنظمات الوطنية و الدولية المهتمة بمساندة رائدات الأعمال في الإمارات. مجلس دبي لسيدات الأعمال تأسس عام 2002 و تشكل في إطار غرفة تجارة وصناعة دبي. مجلس أبو ظبي الوطني لسيدات الأعمال (ADNBC) تأسس عام 2001 بهدف التوسع في نطاق مشاركة المرأة في مجالات مختلفة للمهن والتجارة و الصناعة ، و يوفر المجلس كذلك الفرص للمرأة للتدرب و التأهل لتوسعة نطاق مشاركتها في مجال الأعمال و المهن المشروعات و التعاون مع المؤسسات المحلية و العربية و الأجنبية و الانتفاع ببرامجه و رفع مستوى مساهمة المرأة في عملية النمو والتطوير. المجموعة الدولية لسيدات الأعمال (IBWG) لها فرع في دبي تأسس عام 1983 و يساند سيدات الأعمال في دبي و الإمارات الشمالية بأن يوفرلأعضائه منتدى للتواصل و فرص للنمو و التطور المهني من خلال سلسلة من ورش العمل التعليمية و جموعات الإرشاد و الانتفاع بحاضنات المشروعات الصغيرة.
اليمن	تم تأسيس إدارة سيدات الأعمال في الاتحاد العام للغرف التجارية و الصناعية اليمنية عام 2007، و الغرض منها ضم سيدات الأعمال في القطاعين الرسمي و غير الرسمي و توفير الدعم و المشورة و اقتراح الحلول للمشاكل التي تواجه سيدات الأعمال في القطاع الخاص، و لإدارة سيدات الأعمال التابعة للاتحاد العام للغرف التجارية و الصناعية اليمنية (BWD-FYCCI) سبعة فروع في المحافظات.

الخلاصة

أنشأت معظم حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مؤسسات كلفتها بالنهوض بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة ومع ذلك فهذه المؤسسات في كثير من الأحيان تعاني من نقص الموارد وعدم وجود التنسيق مع الوزارات المسئولة عن التنمية الاقتصادية والمشاريع. ولم تنشئ حكومات المنطقة وحدة كمكتب للمشروعات المملوكة للمرأة ، للقيام بالجهود المتصلة بتنمية مشروعات المراة . و بينما توجد بعض الأمثلة من هيئات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف النساء صاحبات المشاريع إلا أنها ليست منتشرة على نطاق واسع، و ستكون هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث لتحديد مدى استفادة النساء من البرامج العامة لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وإذا كانت النساء يواجهن عقبات في تسجيل مشروعاتهن، و جمعيات سيدات الأعمال هي السائدة في المنطقة وتلعب دورا رئيسيا في توفير خدمات تنمية المشروعات، وتوفرفرص التواصل والإرشاد لصاحبات المشاريع.

التوصيات الرئيسية

بناء على قائمة السياسات و المؤسسات و البرامج التي تساند تنمية مشروعات المرأة في اقتصادات 18 دولة في الشرق الآوسط و شمال أفريقيا، و مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التي وافق عليها وزراء المنطقة في الإعلان الخاص بتعزيز ريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لعام 2007 (انظر الملحق أ)، يقترح هذا التقرير توصيات عامة مناسبة لجميع اقتصادات المنطقة. معظم التوصيات تدعو إلى التنفيذ بمعرفة الحكومات المحلية أو الجهات المحلية المعنية. بيد أنه يمكن وضع المفاهيم والممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	الجهة المنفذة
الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال	
1. إنشاء مكتب لرائدات الأعمال، ويفضل أن يكون في الوزارة أو الهيئة المسئولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن مع عقد الصلات مع الوزارة المسئولة عن شئون المرأة. و يختص بالآتي : تقييم احتياجات صاحبات المشاريع من خلال البحوث و التشاور مع أصحاب الشأن، القيام بالإجراءات والمشاريع وتنسيقها؛ تعزيز الروابط لتحسين انتفاع المرأة بالتمويل، والأسواق، وخدمات تطوير الأعمال والمعلومات، والدفاع عن مصالح سيدات الأعمال على مستوى السياسات. وينبغي للمكتب ضمان أن تدمج المرأة في سياق برامج الدعم واسعة النطاق. 2. فحص و تقدير حجم الأسباب الكامنة وراء المشاركة الضعيفة للمرأة في سوق العمل الرسمي. 3. جعل إجراءات تسجيل الأعمال أكثر شفافية ويسرا و تقديم الرعا ية الخاصة لرائدات الأعمال بما في ذلك اللاتي يعملن منهن في القطاع غير الرسمي. و يمكن أن يشمل ذلك: تحديد متطلبات و إجراءات التسجيل ذات التأثير الضار على الرياديات و وضع الإجراءات التي تراعي النوع.	الحكومات الوطنية
4. توفير التدريب الموجه للعاملين المسئولين عن البرامج الموضوعة خصيصا لرائدات الأعمال بناء على الممارسات الناجحة.	الحكومات الوطنية بالتشاور مع المجتمع الدولي
5. إجراء دراسة مكثفة للممارسات و تأثيرها و عوامل النجاح الرئيسية لجمعيات سيدات الأعمال. 6. مساعدة جمعيات سيدات الأعمال على الدخول في عملية تبادل منتظمة للمعلومات و التجارب على المستوى الوطني و الإقليمي والدولي، و هذا من شأنه تيسير التنسيق و التعاون والمساعدة على تفادي الازدواج كما يتيح استخداما أكثر فاعلية للموارد المحدودة.	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال

المراجع

- سيدات الأعمال في المملكة العربية السعودية: السمات و التحديات و التطلعات في إطار إقليمي

Alturki, N. and R. Braswell (2010), *Businesswomen in Saudi Arabia: Characteristics, Challenges, and Aspirations in a Regional Context*, IFC (International Finance Corporation) and CAWTAR (Centre of Arab Women for Training and Research), Washington, DC.

- السياسات الوطنية و عبر الوطنية بشأن ريادة المرأة في منطقة بحر البلطيق

BDF (Baltic Development Forum) (2011), *National and Cross-national Policies on Women's Entrepreneurship in the Baltic Sea Region - A Comparative Perspective*, Baltic Development Forum, Copenhagen.

- نحو مناخ يمكن المرأة اقتصاديا في جنوب أفريقيا: تقرير الوضع الراهن

DTI (Department of Trade and Industry) (2011), *Towards an Enabling Environment for Women Economic Empowerment in South Africa: A Status Quo Report*, Republic of South Africa, Pretoria.

- مقارنة سياسات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة

التحديات و الفرص

Hertog, S. (2010), "Benchmarking SME Policies in the GCC: A Survey of Challenges and Opportunities", a research report for the EU-GCC Chamber Forum project, Eurochambres, Brussels.

- هل تنهض الشكل الرسمي بأداء المشروعات متناهية الصغر؟ دلائل من البرنامج البرازيلي (سيمبلز)

Maloney, W. F., P. Fajnzylber, and G. Montes-Rojas (2011), "Does formality improve micro-firm performance? Evidence from the Brazilian SIMPLES program", *Journal of Development Economics*, Elsevier, Vol. 94, No. 2, pp. 262-76.

- رائدات الأعمال: قضايا و سياسات

OECD (2004), *Women's Entrepreneurship: Issues and Policies*, second OECD Conference of Ministers Responsible for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) on "Promoting Entrepreneurship and Innovative SMEs in a Global Economy: Towards a More Responsible and Inclusive Globalisation", Istanbul, 3-5 June, OECD, Paris.

- هل يعتبر العمل غير الرسمي أمرا طبيعيا؟ نحو وظائف أكثر و أفضل في البلاد النامية

OECD (2009), *Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries*, OECD Development Centre, Paris.

- سد الفجوة بين الجنسين : التحرك الآن

OECD (2012), *Closing the Gender Gap: Act Now* (forthcoming), OECD, Paris.

- سياسة المشروعات الصغيرة و المتوسطة 2007: نمو اقتصادي تقوده المشروعات الصغيرة

و المتوسطة – توفير فرص العمل و الحد من الفقر.

SMEDA (Small and Medium Enterprise Development Authority) (2007), "SME Policy 2007: SME Led Economic Growth – Creating Jobs and Reducing Poverty", Ministry of Industries, Production and Special Initiatives, Government of Pakistan, Lahore.

- القطاع الخاص و تنمية المشروعات: دعم النمو في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

Stevenson, L. (2010), *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa*, Edward Elgar and IDRC (International Development Research Centre), Cheltenham..

- رائدات الأعمال في السويد

Swedish Agency for Economic and Regional Growth (2010), "Women's entrepreneurship in Sweden", Swedish Agency for Economic and Regional Growth – Tillväxtverket, Stockholm.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الجزائر

WBF (OECD-MENA Women's Business Forum) (2011a), "Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Algeria – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: البحرين

WBF (2011b),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Bahrain – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: جيبوتي

WBF (2011c),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Djibouti – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مصر

WBF (2011d),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Egypt – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: العراق

WBF (2011e),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Iraq – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: لبنان

WBF (2011f),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Lebanon – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا:المغرب

WBF (2011g),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Morocco – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: عمان

WBF (2011h),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Oman – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: السلطة

الفلسطينية

WBF (2011i),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Palestinian Authority – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: المملكة

العربية السعودية

WBF (2011j),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Saudi Arabia – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies

and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: سوريا

WBF (2011k),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Syria – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تونس

WBF (2011l),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Tunisia – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الإمارات العربية المتحدة

WBF (2011m),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: United Arab Emirates – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا:الأردن

WBF (2011n),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Jordan – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الكويت

WBF (2011o),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Kuwait – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: ليبيا

WBF (2011p),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Libya – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and

Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: قطر

WBF (2011q),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Qatar – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

- قائمة السياسات و البرامج التي تساند مشاريع المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: اليمن

WBF (2011r),"Inventory of Policies, Institutions and Programmes Supporting Women's Enterprise in the Middle East and North Africa: Yemen – Draft Report", presented at WBF Conference on "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September.

الفصل الخامس

إمكانية حصول رائدات الأعمال فى المنطقة على الائتمان و الخدمات المالية

يتناول هذا الفصل أمكانية حصول رائدات الأعمال على التمويل فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصعوبات التمويل المعينة التى تواجههن، والمرأة في الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة أخرى في العالم مثلها مثل نظيرها من الرجال تقوم بتمويل أنشطة مشروعاتها عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق أفراد العائلة والأصدقاء و بسبب تخلف أسواق المال فى المنطقة تكون حرية الاختيار محدودة بالنسبة لرجال وسيدات الأعمال على حد سواء، إلا أن رائدات الأعمال يواجهن أيضا عوائق خاصة بسبب النوع مثل عدم كفاية الضمانات وضعف الثقافة المالية و الافتقارالى وجود تمويل للمشروعات النسائية التى تعدت مرحلة التمويل الأصغر . المرأة تقع أيضا عادة خارج نطاق العملاء الذين تسعى إليهم البنوك التجارية و برامج ضمان الائتمان ومشروعات شركات رأس المال الاستثماري وشبكات التمويل الميسر للمشروعات وربما يرجع ذلك الى النقص فى مكاتب الائتمان العامة أوالخاصة فى المنطقة.

المقدمة

تشيرمجموعة الكتابات فى هذا الموضوع إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين اتساع القطاع المالي والنمو الاقتصادي والتنمية . ونظريا يسهم نمو قطاع الخدمات المالية فى نتائج اقتصادية أفضل و ذلك بتوجيه الموارد الى المشروعات المناسبة والحث على الادخار والاستثمار وبخفض تكلفة المعاملات التجارية و ذلك من بين أمور أخرى . وتشمل الموارد الرئيسية للتمويل الخارجي تمويل الديون عن طريق القروض المصرفية والسندات أو تمويل أسهم رأس المال حيثما يبيع صاحب المشروع جزءا من الشركة لمستثمر الخارجي.

يتوقف الحصول على التمويل جزئيا على أسلوب صناعة التمويل تجاه المقترضين إلا أن الموقف الذي يتخذ نحو صناعة التمويل يؤثر أيضا على طلبات الدعم التمويلي و يقرر حدود نمو المشروعات، ان البيئة العامة المحيطة بالائتمان ككل فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتسم بنسبة عالية من التمويل بالدين والى حد ما كسوق تمويل بأسهم رأس المال، و تحتل المنطقة المرتبة الثانية ضمن أقل أسواق رأس المال تقدما بين المجموعات الإقليمية وخيارات التمويل الخارجي فيها محدودة نسبيا ، وبالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة نجد أن صناعة رأس المال الاستثماري متخلفة مع وجود بضعة شبكات متخصصة في التمويل الميسر و نسبة قليلة من صناديق الاستثمار.

إن رائدات الأعمال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلهن مثل النساء فى أجزاء أخرى من العالم يعتمدن بصورة أقل من الرجال على التمويل الخارجي . و اللاتي يطلبن تمويلا خارجيا يلجأن أولا إلى الاستفادة بالتمويل الأصغر ، ويعرض عدد من برامج التمويل الأصغر فى المنطقة منتجات مخصصة لرائدات الأعمال ولكن التوعية من جانب البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى محدودة . لا تملك المؤسسات التمويلية سوى معلومات محدودة عن التاريخ الائتماني للعملاء و يرجع ذلك إلى أن جزء كبير من الجمهور البالغ لا يتعامل أصلا مع البنوك (أي ليس له حسابات بنكية) وأيضا إلى أن مكاتب الائتمان ليست متقدمة.

و يتناول هذا الفصل المشكلة الحرجة الخاصة بوصول رائدات الأعمال للخدمات و المنتجات التمويلية فى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما يدرس اذا كانت برامج ومبادرات الهيئات الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر والبنوك التجارية على صلة برائدات الأعمال، و يشتمل هذا الفصل على أمثلة من الممارسات الدولية الجيدة لتحسين التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة كما يناقش مستوى تطور مكاتب الائتمان فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

المبادرات و التسهيلات المالية الداعمة لرائدات الأعمال

طبقا للأبحاث المتاحة معظم رائدات الأعمال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يطلبن الحصول على مصادر تمويل خارجية رسمية لتمويل أنشطة مشروعاتهن . ومعظمهن يقمن بتمويل أنشطة مشروعاتهن من مدخراتهن الشخصية و كذلك التمويل من أفراد العائلة والاصدقاء .

والنساء اللاتى يسعين للحصول على تمويل خارجى رسمى لديهن اختيارات محدودة ومن بينها مؤسسات التمويل الأصغر ، البنوك التجارية وفى بعض الحالات القروض الحكومية أو منح التأسيس. وفى عام 2011 ألقت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول "حصول المرأة على التمويل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الضوء على بعض التحديات الرئيسية التى تواجه المرأة فى االمنطقة للوصول إلى التمويل بما في ذلك عدم وجود الضمانات الآمنة الكافية لتلبية متطلبات البنوك للإقراض ، النمو المحدود لمصادر التمويل البديلة وعدم خبرة المرأة فى التعامل مع البنوك والتقدم بعروض للمشروعات تكون قابلة للتمويل المصرفي(OECD -2011b) .

يبدو أن سبل حصول المرأة على التمويل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة بسبب أن النساء - وفرصهن أقل في الحصول على عمل مدفوع الأجر- يكون ما يمتلكن من مدخرات أقل و قد تكون ممتلكاتهن أقل لأن نصبهن في الميرات أقل من أقرانهن من الرجال وسواء بسبب القانون أو العادات لا يمكنها رهن ممتلكاتها كضمان للقرض، وبالاضافة الى ذلك فأن المرأة عادة تدير مشروعات صغيرة قد لا تتطلب سوى دعم مالي محدود. إن المرأة التي تمتلك مشروع صغير أومتوسط – و بصفة خاصة التي تعمل فى القطاع غير الرسمية غالبا ما تكون مهاراتها المالية محدودة، وتنقصها عادة الخبرة والمعرفة في كيفية كتابة وتقديم طلبات التمويل - و هي طلبات معقدة أصلا ويصعب استكمالها با لنسبة لنساء مستوى درايتهن وتعليمهن منخفض.

وفى مؤتمر منتدى سيدات الأعمال حول موضوع " تعزيز البيئة المواتية لتمكين مشروعات المرأة في الاقتصادات العربية" الذي انعقد فى بيروت (لبنان) فى نوفمبر 2010 خلص المشاركون في المؤتمر الى أنه بينما مشكلة عدم الانتفاع بالقدر الكافي بالتمويل هو عقبة يواجهها كل من الرجال والنساء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هناك حاجة الى اتخاذ أسلوب هادف يتم تصميمه حسب الحاجة لتحسين عملية توفير التمويل لرائدات الأعمال وخصوصا لصاحبات المشروعات الصغيرة التى تعتبر أكبر من التمويل الأصغر وفى الوقت نفسه ليست كبيرة بالقدر الكافي لتهتم بها البنوك التجارية. (OECD, 2010) ،وفى الوقت نفسه انتهى المؤتمر إلى أن هناك احتياج لتفديم المساعدة الفنية و التدريب لتوعية المؤسسات المالية بأهمية توفيرالقروض للمشروعات الصغيرة و المتوسطة المملوكة للمرأة وأيضا لتعليم النساء كيفية اعداد طلب القرض الذي يقدم للبنوك التجارية .

دعم رائدات الأعمال من خلال التمويل الأصغر

ما تزال المبادرات الرامية لتحسين حصول رائدات الأعمال على التمويل مبعثرة وتركز غالبا على التمويل الأصغر و قد إزداد التمويل الأصغر وزنا خلال العقد الأخير والبعض يعتقد أنه حل محل البرامج الحكومية كأداه رئيسية لبدء وتدعيم الأنشطة المدرة للدخل فى البلاد التى تدعم التمويل الأصغر دعما كبيرا.

وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجري عرض التمويل الأصغر عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر والأجهزة الحكومية و مثال ذلك عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية فى اليمن و في مصر أو من خلال المنظمات غير الحكومية (و يمول معظمها من الجهات المانحة). تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على تمويل فى المقام الأول من البنوك المحلية والى حد ما من الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي. أما صناديق الاستثمار الموجهة للتمويل الأصغر فإنها تخدم فى نطاق محدود للغاية كجهات مقرضة ، و أكثر مؤسسات التمويل الأصغر تقدما نجدها لدى المغرب ومصر و السلطة الفلسطينية .

و تشكل المرأة نسبة كبيرة من مجموع عملاء برامج التمويل الأصغر، ووفقا لتقارير مركز تبادل المعلومات عن التمويل الأصغر(ميكس – MIX) مثلت النساء 62 % في المتوسط من عملاء التمويل الأصغر فى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2009/2008، و تمت خدمة أكثر من الثلثين منهن من خلال الإقراض الجماعي (MIX 2012) ، ومع ذلك فان حجم قروضهن يقل كثيرا عن قروض العملاء من الذكور بذلك لا يحصلن على نسبة متساوية من الحجم الكلي للقروض . و لم تقدم سوى 38 % فقط من مؤسسات التمويل الأصغر تقارير عن عدد العميلات اللاتي إنتقلن من الاقراض الجماعي الى الاقراض الشخصي، ولكن متوسط النسبة المئوية لهذه الفئة كانت منخفضة للغاية وتقف عند 5 % فقط ، وهذا يوحي بأن المرأة لا تسعى لتوسعة نطاق مشروعها للدرجة التى تصبح فيها القروض الفردية هي الخيار المجدي.

و قد جاء أيضا في تقرير مركز معلومات التمويل الأصغر أن اكثر من 70 % من مؤسسات التمويل الأصغر قد أرست قاعدة تمكين المرأة و المساواة بين الجنسين كهدف إنمائي ، ويوجد عدد من مؤسسات التمويل الأصغر تخدم فقط رائدات الأعمال على الرغم من أن هذا حقيقي بقدر أقل فى بلاد الخليج حيث لا يوجد التمويل الأصغر على نطاق واسع كأداة للتمويل ، و بصفة عامة تركز جهات التمويل الأصغر المعنية برائدات الأعمال على المرأة محدودة الدخل مثل "المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر" فى اليمن و جمعية "أصالة" لدى السلطة الفلسطينية، و قد أدى طلب الضمانات وكذلك الادراك الحسى للشكل المناسب من القروض للمرأة قد أدت إلى أن يقتصر اقتراض معظم النساء على القروض الجماعى بدلا من تأهيلهن للقروض الفردية.

و يعتبر صندوق التمويل الأصغر للنساء فى الأردن - و هو مؤسسة تابعة للبنك العالمي للمرأة فى نيويورك - مثال جيد لتوفير التمويل الأصغر لرائدات الأعمال، ورسالته هي توفير الخدمات التمويليه وغير التمويليه المستمرة لأصحاب المشروعات من الفقراء و بصفة خاصة للمرأة لتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وتمكينها من تحقيق مستوى معيشي أفضل . ومنذ بدء التمويل الأصغر فى عام1994 وفر الصندوق اكثر من 400000 قرض باجمالي 150

مليون دنيار أردني (2.1 مليون دولار أمريكي) وقام بتطوير منتجات للتمويل الأصغر بما فيها التأمين الأصغر لمساعدة النساء صاحبات الدخل المنخفض على تنمية مشروعاتهن (انظر نبذه عنه في مربع 1.5) كما أضاف الصندوق أحد مكونات تنمية المشروعات لما يقدمه من عروض لعملائه كما استحدث مشروعات مطبخ تجاري لرفع مستوى مهارات ومعلومات رائدات الأعمال بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر لانتاج اغذية مصنوعة فى المنزل . وهذا المشروع قابل للتوسع و التكرار فى أجزاء اخرى من الأردن و في اقتصادات أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

المربع 1.5 صندوق التمويل الأصغر للمرأة ــ تجربة جيدة من الأردن

إن شعار صندوق التمويل الأصغر للمرأة (MFW) هو " تمكين كل امرأة طموحه". وقد تم تأسيس صندوق التمويل الأصغر للمرأة فى عام 1994 وقد حقق الصندوق الاكتفاء الذاتي واشتهر بأنه مؤسسة التمويل الأصغر الأولى فى الاردن . ويستهدف الصندوق الأصغر رائدات الأعمال صاحبات أقل الدخول غير القادرات على الحصول على ائتمان من البنوك التجارية والمستبعدات من قروض المؤسسات التمويلية التقليدية التى تتطلب الضمانات ، و يعمل الصندوق على تحقيق أربعة أهداف :

1 ـ توفير الخدمات المالية المستمرة وفقا لأفضل الممارسات لصاحبات المشروعات متناهية الصغر من صاحبات الدخل المنخفض .
2 ـ تمكين المرأة من أن تصبح قادرة على تحقيق دخل وصنع القرار فى بيوتهن ومجتمعاتهن .
3 ـ المساهمة فى الحد من البطالة بزيادة الفرص الاقتصادية وتوفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر .
4 ـ النهوض بالوضع الاقتصادى للمرأة على وجه العموم ولعائلاتهن من خلال الحصول على الائتمان .

وفى عام 2011 أصبح صندوق التمويل الأصغر للمراة يعمل به 300 فردا فى 30 فرعا منتشرا فى عدة محافظات ويقدم الخدمات لنحو 70.000 من العملاء النشطاء . و يقوم كثير من عميلات الصندوق بإدارة وتشغيل مشروعات من منازلهن ويعملن فى بيع وشراء السلع بالتجزئة، والبعض الاخر يدخلن فى عملية تصنيع الأغذية و في الحرف اليدوية والحياكة والتطريز أو يعملن فى قطاع الخدمات مثل القيام بادارة محال البقالة الصغيرة والصالونات و دور الحضانة.

القروض متناهية الصغر

يطبق صندوق التمويل الأصغر للمرأة كل من منهجية المجموعة المتضامنة والقروض الفردية، و يبدأ القرض بمبلغ 200 دينارا أردنيا (280 دولارا أمريكيا) ويصل إلى 10.000 دينارا أردنيا (14.000 دولارا أمريكيا)، ولما كانت معظم قروض الصندوق هي قروض لمجموعات فأن متوسط حجم القرض صغير الفعلي هو فقط 243 دينارا أردنيا (340 دولارا أمريكيا) – إلا أن معدل سداد الديون يزيد عن 98 % ، و تدفع المقترضات أسعار فائدة معقولة وتتحدد فترة رد الديون على أساس من إمكانياتهن . وعند نجاح مشروعاتهن وتسديد القروض

يعاد تدوير المبالغ و تصب في الصندوق مرة أخرى لتوفير فرص لغيرهن من رائدات الأعمال صاحبات الدخل المنخفض .

وهناك نوعان رئيسيان من القروض الجماعية، قرض " تضامن" و يقدم للنساء صاحبات المشروعات القائمة في المنزل و يعمل على الأقل منذ ستة شهور . و تدير كل مقترضة فى المجموعة التضامنة التي تتكون من 4 الى 6 نساء مشروعا منزليا منفردا . و تستخدم المقترضات قروض التضامن لشراء سلع ومواد يحتاجونها لادارة مشروعاتهن أو توسعتها ، وكل قرض فردي تضمنه المجموعة . و يصل حجم القرض إلى 900 دينارا أردنيا (1300 دولارا أمريكيا) مع فترة سداد تصل إلى 18 شهرا . ويوجد قرض موسمي متاح للعميلات ممن لديهن مشروعات موسمية مثل صنع وبيع زيت الزيتون بعد الحصاد أو صناعة المنتجات التقليدية والأغذية الخاصة با لمواسم السنوية مثل شهر رمضان أو العيد . والقرض الموسمي متاح للمجموعات النسائية وكل منهن تدير مشروعها . ويصل حجم القرض إلى 200 دينارا أردنيا (280 دولارا أمريكيا) يسدد على فترة ثمانية شهور .

أما القروض الفردية فإنها تركز بصفة مبدئية على المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة التي ترغب في التوسع، و يتاح قرض "تطوير" للرجال والنساء ممن يديرون مشروعات قائمة منذ ستة أشهر على الأقل . ويستعمل المقترضون قروضهم في شراء أصول ثابتة أو رأسمال عامل . و قد يصل القرض لمبلغ 10.000 دينارا أردنيا (14.000 دولارا أمريكيا) ويسدد على فترة 36 شهرا.

التأمين الأصغر

برنامج "حماية " هو نظام إجباري للتأمين علي الحياة للحماية في حالة التخلف عن سداد القرض بسبب الإعاقة الجز ئية أو الكلية أوالوفاة. و يدفع المقترض قسطا رمزيا ولكن أسرهم تحصل على مبلغ نقدي من التأمينات يوازي ضعف قيمة القرض الأصلي عدة مرات لمساعدتها في مواجهة نفقات الدفن ومصاريف الجناز. و بخلاف معظم برامج التأمين على الحياة التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر فان برنامج"حماية" يوفر تغطية شاملة مجانية لزوجة العميل لحمايتها في حالة وفاة الزوج.

خدمات تنمية المشروعات و بناء الطاقات

و اعترافا بحاجة عملاء القروض للمزيد من المهارات و المعارف لضمان استمرارية مشروعاتهم متناهية الصغر ، بدأ صندوق التمويل الأصغر للمرأة عام 2008 في تقديم خدمات غير مالية لتنمية المشروعات لعملاء التمويل الأصغر و تدريبهم. هذا الأسلوب المتكامل يمكن المرأة من استخدام قرضها بطريقة أفضل و تنمية مشروعها بحيث يصبح مصدرا لدخل ثابت لها ومن تحسين معيشة أسرتها و في الوقت نفسه تمكين الحاصلة على القرض من اكتساب الثقة و تحسين قدرتها على اتخاذ القرار داخل بيتها و في مجتمعها.

و من خلال مهمة التدريب و بناء الطاقات تتعلم المقترضة أسس ادارة المشروعات و وضع استراجيات التسعير و تسويق منتجاتها أو خدماتها و متابعة الإيرادات و المصروفات و تقييم المنافسة. و يقوم صندوق التمويل الأصغر للمرأة بتنظيم الأسواق و المعارض عبر الأردن و يترك فيها لربط العميلات بالأسواق القائمة و الجديدة و توسيع قاعدة عملائهن والعمل على استقرار دخلهن.

ويواصل الصندوق علاقاته مع رائدات الأعمال ، وقد قام عام 2011 بفتح العديد من الفروع الجديدة له عبر الأردن كما استكمل المرحلة النهائية من برنامج (الغذاء للفكر) الذي بدأ في عام 2009 بدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف بناء الطاقات و زيادة دخل العميلات ممن يعملن في صناعات الأغذية من المنزل . و هذا البرنامج من كبرى البرامج لتحقيق الدخل وتنمية المشروعات ، و يدرب الصندوق عميلاته على إدارة مشروعات انتاج الأغذية من المنزل ، ويتناول التدريب الأساليب الأساسية للمشروع بما فيها التسويق الفعال و حفظ الدفاتر و المحاسبة وكذلك أساسيات سلامة الأغذية و المناولة وممارسات النظافة في المطابخ التجارية وأهمية التوحيد القياسي و كيفية الطهي بكميات كبيرة، و قد بدأ التدريب لأول مرة في مدينة إربد حيث افتتح الصندوق مطبخا مجهزا بالكامل و مرخصا سمي "لقمة هنية" تديره النساء اللاتي تخرجن من المراحل الثلاث في مراكز التدريب في شمال المحافظة. و يتوقع الصندوق لهذا المشروع أن يأتي بتأثير إيجابي على النساء اللاتي يعملن في " لقمة هنية" مما يؤدي لزيادة مكاسبهن و اعتمادهن على أنفسهن ويساعدهن على الخروج من دائرة الفقر. و يتشارك الصندوق مع الادارة الأردنية للغذاء والدواء و جمعية شباب الأعمال لوضع وحدات و مواد التدريب ومع مركز إربد للتدريب المهني لإعداد و تقديم ورش العمل عن فن الطبخ.

المصدر: موقع الصندوق :*www.microfund.org.jo*

ومن وقت لآخر تقدم جمعيات سيدات الأعمال برامج القروض متناهية الصغر لرائدات الأعمال، مثال مجلس سيدات الأعمال في أبو ظبي و أول جمعية نسائية في البحرين (برنامج بداية القرض الأصغر) وجمعية " أصالة" لسيدات الأعمال الفلسطينيات، و جمعية أصاله هي أكثر جمعيه توفر هذه الخدمه بشكل متكامل، فقد ظلت تمنح قروضا متناهية الصغر لصاحبات الدخل المنخفض منذ 1997عام وحتى آخر 2010. و أصدرت ما يقرب من 17000 قرضا تبلغ قيمتها 18.4 مليون دولار من خلال ثلاثة برامج: برنامج الإقراض الأصغر و برنامج الاقراض الصغير و برنامج التمويل الاسلامي ، و برنامج الاقراض الأصغر مكون من جزئين أحدهما يتبع نموذج القروض الجماعية و يقدم قروضا بالدولار الأمريكي من 300 الى 1500 دولار أمريكي، والآخر يتبع نظام القروض الفردية و قيمة القرض من 250 إلى1000 دولار أمريكي. وهذه القروض الفردية يمكن استخدامها لتغطية الطلب على رأس المال الموسمي أو لمناسبات أخرى أو شراء معدات . أما برنامج الأقراض الصغير فإنه يقوم على أساس نموذج القروض الفردية بقروض من 5500 دولار امريكي الى 20000 دولار امريكي. و عميلات هذه القروض بصفة عامة هن مصدر الدخل الرئيسي لأسرهن . وبرنامج التمويل الإسلامى يقدم تمويلا يتراوح بين دولار امريكي والزبائن لهذا القرض عامة هن اللاتى يوفرن الدخل الرئيسى العادى المنزلى . وبرنامج التمويل الاسلامى يقدم تمويلا يترواح ما بين 1000 دولار أمريكى و 15000 دولار أمريكى.

التمويل المصرفي

تعمل البنوك التجارية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى بيئة غير تنافسية . و قد تأسس معظم هذه البنوك فى المناطق الحضريه و تندر فروعها فى المناطق الريفية . ولما كان القطاع التمويلى يتجنب المخاطرة فان التمويل يركز على المشروعات الكبيرة أو متناهية الصغر (أنظر أعلاه). و مثل هذا التمويل يقدم مع الدقه الشديدة فى الاختيار و بسعر فائدة مرتفع و/أو توفر الضمانات . و لا تقوم البنوك بدور نشط فى دعم تنمية المشروعات الصغيره ومتوسطة الحجم. فخبرة البنوك فى اقراض المشروعات الصغيره والمتوسطة الحجم محدودة و تكلفة التمويل لديها والضمانات التي تطلبها عالية . و من الصعب على جزء كبير من الجمهور الانتفاع بالمؤسسات المصرفية ، و ترى البنوك أن الحافز ضعيف لتصميم منتجات وخدمات وفق طلب النساء . و لذلك فإن جهود المؤسسات المصرفية للقيام بإدخال خدمة العميلات وتعيين المتخصصات في تمويل المرأة محدودة للغاية .

وكما لوحظ من البحث الموضوعي لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية حول "حصول المرأة على التمويل فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا" فان بعض المؤسسات المصرفية قد بذلت جهودا لتوعية المرأة أ ثناء فعاليات التواصل في الشبكات وخدمات التدريب على المشروعات (OECD 2011-b) فقد قامت بعض البنوك فى دول الخليج بفتح فروع لها للنساء فقط مثل "مصارف جوهرة التابعة لبنك دبي الإسلامى و بنك الإمارات الإسلامي "بنك الريم للسيدات"[1]. وهذه البنوك تعمل بها النساء في المقام الأول وفي بعض الحالات تستضيف فعاليات التواصل مع رائدات الأعمال، وفى المملكة العربية السعودية تقوم فروع منفصلة بتقديم الائتمانات للمرأة ، و هي سياسة تترتب عليها أثار متباينة، وبالرغم من أن المرأة يمكنها دخول أي بنك فان فكرة إنشاء فروع البنوك المخصصة للنساء كانت لاجتذاب العميلات اللاتى يفضلن الخدمات المخصصة لهن . و هناك أيضا مؤسسات مالية عديدة فى اليمن تفتح فروعا لها خصيصا لخدمه النساء.

و يعمل "ستاندرد تشارترد بنك " العضو فى "التحالف المصرفي العالمي للمرأة" وهو تجمع لبعض المؤسسات المالية التي تسعى لدعم تنمية مشروعات المرأة في ستة من اقصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البحرين ـ لبنان ـ الأردن ـ عمان ـ قطر ـ الامارات العربية المتحده) ، وقد أنشا البنك موقعا على شبكة الانترنيت باسم "مركز الموارد لسيدات الأعمال" ويمكن الوصول اليه باللغة العربية،[2] ويوفر هذا المركز وحدات تدريبية وتمارين بغرض مساعده المرأة على بدء مشروعها و تنميته ، و قد أنشأ بنك الاتحاد الأردني حسابات بنكية والخدمات المصاحبة لها المخصصة لرائدات الأعمال، وفى لبنا ن يصمم البنك التجاري اللبناني (BLC) خدمات تمويلية و مصرفية تهدف لمساعدة صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أنضم مؤخرا (BLC) الى التحالف المصرفي العالمي للمرأة .

وهناك بعض التجارب الدولية فى تعديل التمويل المصرفي لتلبية احتياجات رائدات الأعمال تستحق الذكر، و المربع 2.5 يلقى الضوء على سبع من هذه التجارب المبتكرة في كل من بنجلاديش والهند و كينيا و ماليزيا وباكستان وتركيا، و تبين هذه الامثلة أنه يمكن جعل التمويل المصرفي يصل لرائدات الأعمال بصورة أكبر بوجود الالتزام الكافي والدافع القوى والحوافز . و قد استفادت بعض المبادرات من الدعم الحكومي. ففى بنجلاديش والهند أصدرت البنوك المركزية تعليمات للبنوك (فى حالة بنجلاديش لكل البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة ، وفى الهند

لكل بنوك القطاع العام) بضرورة تحديد حصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قيمة حافظة القروض لديها تخصص للمشروعات الصغيرة و المتوسطة المملوكة للمرأة. وفى كل من ماليزيا وتركيا وضعت البنوك ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة حزم إقراض خاصة للمشروعات المملوكة للمرأة. وأما فى باكستان فهي حالة فريدة لأن لديها بنك مخصص لخدمه النساء، وفى كينيا يقدم بنك كينيا التجاري (KCB) قرضا خاصا لرائدات الأعمال بضمان جزئي من هيئة تنمية الائتمان التابعة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية . و قد توسع بنك الضمان التركي في ملفه الخاص بالقروض للمشروعات المملوكة للنساء بدعم من مؤسسة عبر البحار للاستثمارات الخاصة.

مربع 2.5: ممارسات دولية جيدة في مجال التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة

بنجالاديش

في عام 2007، أصدر بنك بنجالاديش (البنك المركزي) نشرة دورية لجميع البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه؛ تحت عنوان "خطة إعادة تمويل مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة". وقد حددت هذه النشرة عدة شروط هامة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة، أهمها بالتحديد أن تخصص جميع هذه البنوك والمؤسسات المالية حصة قدرها 10 ٪ من إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (حتى 1,5 مليون تاكا بنجالاديشي) لتلك المشروعات المملوكة منها للمرأة، بسعر فائدة يتراوح ما بين 10:5٪ على أساس خالي من الضمانات. وكانت هذه بمثابة مبادرة هامة للبنك المركزي البنجالاديشي للتيسير على رائدات الأعمال فرص الحصول على التمويل اللازم (المصدر:غرفة المرأة للتجارة و الصناعة في بنجلاديش –BWCCI 2008)

الهند

في الهند، وضعت الحكومة خطة عمل ألزمت بها بنوك القطاع العام زيادة فرص المرأة في الحصول على التمويل المصرفي، بما في ذلك تمويل مشروعاتهن الصغيرة والمتوسطة. وصدرت التعليمات لبنوك القطاع العام أن تخصص حصة قدرها 5 ٪ من إجمالي ما تقدمه من قروض للنساء المقترضات (في عام 2001، كانت النساء تحصل فقط على 2,36 ٪ من إجمالي حجم القروض).واصدر البنك المركزي الهندي تعليماته بالاحتفاظ بقاعدة بيانات لمتابعة الإنجاز الفعلي ومقارنته بالخطة المستهدفة. وبناء على توجيهات الحكومة عام 2000، طلب "بنك الاحتياطي الهندي" من بنوك القطاع العام القيام بكتابة تفاصيل البيانات الخاصة بالنسبة المئوية من الائتمانات المخصصة للمرأة من إجمالي القروض التي تقدمها وأن تقدم التقارير عنها. ويفترض أن تدرج هذه التقارير ضمن "التقرير السنوي للاتجاهات والتقدّم " الذي يصدره بنك الاحتياطي الهندي. وفي عام 2009، زاد صافي مجموع الائتمانات المصرفية المخصصة للنساء إلى 6,3 ٪، مع تحقيق 25 بنكا من بنوك القطاع العام للخطة المستهدفة. (المصدر: مؤسسة التمويل الدولي -IFC 2011)

كينيا

بموجب شراكة مع برنامج الضمان الجزئي لهيئة ائتمانات التنمية التابعة لهيئة المعونة الأمريكية استحدث البنك المركزي الكيني ما سمي "قرض السماح"، الذي تم تصميمه حسب الطلب لرائدات الأعمال الأفراد لتلبية احتياجاتهن

من رأس المال العامل أو الأموال اللازمة للتوسع في مشروعاتهن. فمن خلال قرض السماح، الذي يتضمن عنصرا تدريبيا هاما، صارت المرأة الكينية تستطيع أن تتقدم بطلب لاقتراض مبلغ يصل إلى 000 62 دولا أمريكي، ويمكن سداده خلال مدة تصل إلى 36 شهر. ويمكن لرائدات الأعمال الانضمام لنادي "بياشارا Biashara" التابع للبنك المركزي الكيني حيث تتاح لهن فرص الدخول إلى عالم ريادة الأعمال و حضور ورش العمل عن بناء الطاقة وعن كيفية الحصول على الخدمات الاستشارية للمشروعات وحضور الندوات وورش العمل عن إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومنذ طرح قرض السماح، قدم البنك قروضا تزيد قيمتها على 1,6 مليون دولار أمريكي لعدد 350 من رائدات الأعمال. (المصدر: مؤسسة التمويل الدولية2011 IFC).

ماليزيا

لتعزيز قدرة رائدات الأعمال على إدارة مشروعات أكبر، ابتكر بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا نظام حاضنات لرائدات الأعمال ؛ يقدّم لهن التسهيلات التمويلية والإرشادات الخاصة بالمشروعات، والتدريب ويساعدهن في التسويق والترويج لمنتجاتهن. ولدى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا مجموعة من حزم الإقراض المتنوعة لرائدات الأعمال تتوقف على حجم المشروع ومستوى نموه والقطاع الذي ينتمي إليه.و قد استخدم البنك الحاضنة التابعة له في تشجيع النساء ممن لديهن روح المبادرة على صقل مهاراتهن في مجال الأعمال وعلى تنمية مشروعاتهن (المصدر: مؤسسة التمويل الدولي 2011 IFC).

باكستان

تأسس "البنك الأول للمرأة المحدود" (FWBL) كبنك تجاري في باكستان عام 1989 في ظل قيادة ورؤية رئيسة الوزراء بنازير بوتو، باعتباره مؤسسة مالية إنمائية لمساند تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي و تلبية احتياجاتها المصرفية. وقد شاركت خمسة بنوك قطاع عام في 90 ٪ من رأس المال الأساسي المدفوع وشاركت الحكومة الاتحادية بالنسبة الباقية. ورسالته هي أن يكون بمثابة بنك مالي مستدام يركز على النهوض بالرفاهية الاقتصادية ومساندة اعتماد المرأة على نفسها في المناطق الحضرية والريفية وذلك بوضع سياسات ائتمانية فريدة و تنمية مهاراتها في ريادة الأعمال و تطوير المنتج واكتساب المهارات الإدارية من خلال مراكز تنمية المشروعات والمراكز التدريبية، وتقديم المشورة للنساء في الجوانب القانونية والضريبية والتسويقية.

ومن الأهداف الرئيسية لبرامج بناء الطاقات والتدريب التي يتبناها البنك تمكين المرأة بصفة عامة من خوض العمل في جميع القطاعات الاقتصادية بحيث تصبح جزءا واضحا ومنتجا في الاقتصاد الباكستاني. ففي باكستان، تجي معدلات المشاركة النسائية في الاقتصاد والمشروعات ضمن أكثر المعدلات انخفاضا في العالم؛ حيث تقل النسبة المئوية لصاحبات المشروعات عن 1 ٪. وهذا البنك هو البنك التجاري الوحيد الذي يستهدف تمويل احتياجات صاحبات المشروعات، حيث يمثلن حصة من السوق غالبا ما ينظر إليها بشكل غير صحيح على أنها لا تستحق الاستهداف. وفي عام 2011 أصبح البنك الأول للمرأة المحدود يعمل من خلال 38 فرعا له منتشرة في 23 مدينة.

وتلبي منتجات الإقراض في البنك احتياجات صاحبات المشروعات متناهية الصغر(التي يتراوح إيرادها من 5000-100000 روبية)، و صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المشروعات التي لا يزيد صافي مبيعاتها عن 300 مليون روبية ولا يزيد عدد عمالها عن 50 عاملا إذا كان مشروعا تجاريا ولا يزيد عن 250 عامل بالنسبة للمشروعات الصناعية أو الخدمية)، ومشروعات الشركات والمؤسسات (التي تعرف بأن مبيعاتها السنوية لا تقل عن 1

مليون روبية، وأن لها مدة في العمل لا تقل عن ثلاث سنوات مع سجل عمل ناجح و تخضع ماليته للمراجعة المحاسبية) . وينظر البنك إلى العملاء من المقترضين أصحاب المشروعات متناهية الصغر باعتبارأنهم عملائه المرتقبين كأصحاب مشروعات صغيرة و متوسطة أو كأصحاب الشركات في المستقبل. وخلال الفترة من 1989 إلى 2008، خدم "بنك المرأة الأول المحدود" ما يقرب من 220000 عميلة استفادت من التمويل الأصغر،ممن قمن كل واحدة منهن بتوفير أربعة فرص عمل جديدة في المتوسط. وتشجّع السياسات الائتمانية للبنك المرأة على ملكية الأصول ويموّل المشروعات التي لا تقل ملكية المرأة فيها عن 50 ٪، أو التي تتولي فيها المرأة منصب المدير العام، أو التي تشغل فيها المرأة نصف العدد الإجمالي للوظائف على الأقل.

وتتيح الحزم المقدمة للشركات النسائية قروضا لرائدات الأعمال لتأسيس شركات جديدة أولتطويرمشروعات قائمة وللحصول على رأس المال العامل ذلك من خلال قروض تتراوح قيمتها من 100000 روبية (حوالي 1000 دولار أمريكي) إلى 2 مليون روبية (حوالي 20000 دولار أمريكي). (المصدر: موقع www.fwbl.com.pk)

تركيا

يعد "بنك جارانتي التركي - Turkey GarantiBank "- و هوعضو التحالف المصرفي العالمي للمرأة ـ ثاني أكبر بنك تجاري مملوك ملكية خاصة في تركيا (917 فرعا محليا) وهو متخصص في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة و له أعلى نسبة إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي حافظة الإقراض لجميع البنوك في تركيا. وفي عام 2011، كان للبنك عملاء حاصلين على قروض لمشروعات صغيرة ومتوسطة يبلغ عددهم 1,4 مليون عميل، حصلوا على قروض قيمتها 11,7 مليار دولار أمريكي تقريبا.

وحرصا من البنك على إظهار التزامه ودعمه لزيادة مساهمات رائدات الأعمال التركيات في الاقتصاد، بادرت إدارة الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك ، بتقديم حزمة لدعم رائدات الأعمال بتقديم تمويل طويل الأجل للمشروعات المستقرة المملوكة للنساء و تسعى للتوسع. ويتيح "قرض دعم رائدات الأعمال" فترات سداد ممتدة تصل إلى 60 شهرا وأسعار فائدة خاصة وقروضا يمكن أن تستخدم لتمويل احتياجات رأس المال العامل لزيادة الطاقة الإنتاجية أو تحسين جودة الخدمة. وكجزء من حزمة الدعم يمكن لصاحبات الأعمال الحصول على بطاقة ائتمان خاصة للشركة.

وفي عام 2009، اصدرت مؤسسة عبر البحار للاستثمارات الخاصة (OPIC) قرضا لبنك "جارانتي" قيمته 100 مليون دولار أمريكي لدعم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين 9300 قرضا أصدرها البنك، ذهب 75 ٪ منها تقريبا للنساء. و على إثر هذا القرض التجريبي الناجح، اعتمدت مؤسسة عبر البحار للاستثمارات الخاصة في أبريل 2012 مبلغ 400 مليون دولار أمريكي لتمويل بنك ""جارانتي لدعمه المزيد من القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تركيز خاص على التوسع في تقديم الائتمانات للمشروعات المملوكة للنساء في ظل برنامج جارانتي لمشروعات المرأة.

ويعمل بنك جارانتي بالتعاون مع جمعية سيدات الأعمال التركية لتنظيم فعاليات لبناء مهارات المرأة. ويقوم أيضا بتنظيم مسابقة رائدات الأعمال (و هو برنامج يمنح جوائز لرائدات الأعمال) و ذلك بالتعاون مع مجلة "إيكونوميست التي تقوم بنشر قصص نجاح الفائزات بالجوائز. وتساهم جمعية سيدات الأعمال التركية في هذه المبادرة بالترويج للمسابقة بين عضواتها والمساعدة في التحكيم في المسابقة. (مصدر المعلومات عن حزمة دعم رائدات الأعمال:

(*www.garantikadingirisimci.com/index_en.htm*

المزيد من التدابير لرامية لزيادة فرص المرأة في الحصول على التمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قد تكون الأساليب والطرق التي يتم تفصيلها حسب الطلب فعالة في التغلب على مشكلة التمويل المحدود وتحسين شروط التمويل بصفة خاصة بالنسبة لرائدات الأعمال، ويمكن أن تعمل السلطات والمؤسسات المالية المحلية سويا لتحسين وزيادة فرص المرأة في الحصول على التمويل. ويمكن أن تدير المؤسسات المالية العامة والخاصة بوجه عام برامج معلنة مدعومة لرائدات الأعمال، أو أن تتفق على مبلغ محدد تستهدفه أو نسبة مئوية من حجم الإقراض السنوي تصرف على المشروعات التي تملكها وتديرها المرأة.

وهذه بعض الإجراءات التي تمت حديثا و دعمتها غالبا حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و تسعي لتحسين فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة:

- يمنح المعهد الفني العالي للنساء في الإمارات العربية المتحدة، التابع لمؤسسة التدريب الفني والمهني، قروضا حتى 200000 ريال سعودي لخريجاته اللاتي يقررن بدء مشروعات صغيرة خاصة. ويعد هذا جزءا تكميليا للبرنامج التعليمي الذي يقدم دورات دراسية عن المشروعات لتشجيع الخريجات الجدد على أن يصبحن رائدات أعمال.
- في عام 2011، اقنعت وزارة شئون المرآة مجلس الوزراء العراقي بمنح قروض لتمويل المشروعات الصغيرة، مع اعطاء الأولوية للمرأة المعيلة.
- في المغرب قامت الوكالة الوطنية لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ANPME) بتنفيذ برنامج "تمويل المشروعات النسائية" الذي بذل جهودا كبيرة لتوعية المؤسسات المالية باحتياجات عملائها من النساء وأوصى بأن تتعهد البنوك بتدريب موظفي مكاتبها الأمامية على التعرف على احتياجات العملاء بحسب النوع. ولايزال الحصول على ائتمانات البنوك التجارية أمرا صعبا، ومع ذلك بدأت بعض البنوك حملات تسويقية تستهدف الوصول إلى سوق المرأة.
- لقد ابتكر بنك مسقط – و هو البنك الرائد في تقديم الخدمات المالية في سلطنة عمان- منتجات متميزة للمرأة، وتدعم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك برامج عديدة لبناء مهارات سيدات الأعمال في جميع قطاعات الأعمال. ويمول البنك أيضا الحاضنات لمشروعات سيدات الأعمال.
- في عام 2011، أبرمت جمعية المديرات ورائدات الأعمال الجزائرية عقد اتفاق مع مؤسسة "سايديل CIDEAL" الأسبانية و "بنك البركة" في الجزائر لبدء مشروع للتمويل الأصغر لعضوات الجمعية بشروط سداد مرنة على فترة خمس سنوات. وتقوم مؤسسة "سايديل" بتمويل المشروع، بينما تكون الجمعية ضامنة لحافظة المشروعات وتقدم المساعدة للعميلات في وضع وإنجاز خطط أعمالهن، ويقوم بنك البركة بتسليم القروض. والهدف الأكبر للمشروع هو زيادة مشاركة النساء الجزائريات في التنمية والتنوع الاقتصاديين.
- طرحت مؤسسة تنمية المشروعات الأردنية (JEDCO) برنامجا لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة، يتم بمقتضاه زيادة مبالغ القروض لرائدات الأعمال إلى 90 ٪ من تكاليف المشروع

(نظرا للصعوبة البالغة بالنسبة لهن في تقديم الضمانات بالنسبة للقروض التقليدية)، بينما لن تغطي القروض سوى 60-80 ٪ من تكاليف المشروعات بالنسبة لرواد الأعمال من الذكور.

- وقدّم صندوق تنمية المشروعات الصغيرة في اليمن برنامجا ائتمانيا لصاحبات المشروعات ، صمم خصيصا لتلبية احتياجات التمويل الأصغر للإنتاج المنزلي.

يظل الدعم المالي لصاحبات الأعمال ممن يتجهن لتنمية مشروعاتهن يمثل فجوة حرجة. وبالإضافة إلى الجهود الأكثر تنظيما وانتشارا لتحسين وزيادة فرص حصول االمرأة بوجه عام على التمويل الخارجي لمشروعاتهن، يجب توجيه المزيد من الاهتمام بتصميم منتجات تمويلية لتلبية احتياجات رائدات الأعمال اللاتي يسعين للتوسع في أعمالهن.

وقد تكون الخطط الموجهة نحو ضمان الائتمان طريقة مفيدة أيضا لتسهيل حصول المرأة على التمويل لمشروعاتها. وضمان الائتمان هو التزام من قبل الجهة الضامنة لتعويض الدائن كليا أو جزئيا عن مبلغ القرض في حالة عجز المدين عن السداد. ويمكن أن تؤدي نظم ضمان الائتمان بشكل ملموس إلى تحسين فرص الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض، ويمكن وضع نماذج لهذه الضمانات تناسب المكان الذي توجد فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة والمملوكة للمرأة. وتختلف معايير الأهلية للضمان حسب أهداف الجهة الضامنة. وتحصل الشركة المقترضة على الضمان مقابل رسوم . ويمكن أن يقوم القطاع العام أو القطاع الخاص بإدارة أجهزة لضمان الائتمان. وتعطي مؤسسة "كفالات"- و هي الجهة الرئيسية لتقديم ضمان الائتمان في لبنان- مثالا مفيدا يمكن الاقتداء به في هذا الصدد. و قد بدأت مؤسسة "كفالات" في الأصل كهيئة حكومية، ولكنها تدار الآن بواسطة القطاع الخاص. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن خطط ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ورقة العمل لبرنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011 عن "خطط ضمان الائتمان: أداة لتنشيط نمو و تجديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (OECD -2011a)

التوعية و الثقافة المالية

علاوة على ذلك، يمكن لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومؤسساتها المالية أن تستكشف طرقا لبعض الإجراءات الجانبية المناسبة، ففي الواقع تواجه صاحبات المشروعات، اللاتي على قدر محدود من التعليم التسويقي والمالي، صعوبات معينة في تقديم وعرض مشروعاتهن الاستثمارية على المصرفيين أو المستثمرين. وقد تحتاج قاعدة معارفهن إلى مزيد من التطوير من خلال التدريب على الإدارة المالية. ويمكن أن يساهم التعليم والتدريب في بناء قاعدة من الثقة لدى النساء في التعامل مع السلطات والمؤسسات المالية. فقد يساعد التثقيف والتدريب النساء في طرح مقترحات مشروعاتهن والحصول لها على التمويل حيث سيصبحن أكثر مقدرة على تقدير احتياجاتهم التمويلية بدقة و على وضع خطط عمل مقنعة ويقمن بطرح عرض مقنع للمستثمرين أو للجهات المقرضة المحتملة. وفقا لنشرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2012 *"سد الفجوة بين الجنسين : لنعمل الآن"* إن الارتقاء بمستوى الثقافة المالية يجعل الأفراد يكتسبون سلوكيات إيجابية، منها كيفية "إعداد الميزانية بحرص

وعناية، والتحكم في الإنفاق والتخطيط للتقاعد وتراكم الثروة، والقدرة على فهم مزايا المشاركة في الأسواق المالية". ونتيجة لذلك، صارت الثقافة المالية بمثابة أولوية لدي صناع السياسات سواء في البلاد النامية أوالمتقدمة. (OECD -2012)

معلومات مكاتب الائتمان

يمكن أن تساعد المعلومات الخاصة بالائتمانات في وضع المعايير الموضوعية و توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات المتصلة بالقروض و ذلك من خلال تجميع التاريخ الائتماني. وفي بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان إنشاء مكاتب الائتمان هو الأساس لتسهيل الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال. وتعد مكاتب الائتمان أساسية في الحد من تضارب المعلومات بين الحاصلين على الائتمان والجهات مانحة القرض للتأكد من حصول الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض. ووجود هذه المكاتب يتيح للبنوك أن تضع أسسا لقراراتها الخاصة بالإقراض ـ وتحديد علاوة المخاطر التي تتقاضاها ـ وفقا للجدارة الائتمانية اللشركات أو الأفراد المتقدمين للحصول. وتساعد أيضا على الحد من مخاوف المقرض من المخاطر من خلال بتوفير صورة دقيقة للجدارة الائتمانية للعميل.

و قد يكون التأكيد على قيام مكاتب الائتمان على جمع المعلومات الائتمانية من مؤسسات التمويل الأصغرعاملا مساعدا للمرأة لبناء تاريخها الائتماني و الحصول على قروق أكبر في وقت لاحق، ويحتمل أن يكون ذلك من البنوك التجارية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يوجد سوى قدر قليل من المعلومات المتاحة علنا عن الجهود التي تبذلها مكاتب الائتمان لجمع المعلومات عن عملاء التمويل الأصغر. وكما هو معروف جيدا، فإن اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير متقدمة في تأسيس مكاتب الائتمان الخاصة، ولا تحتفظ مكاتب الائتمان العامة سوى عن نسبة ضئيلة من الجمهور. وكما تكشف تقارير البنك الدولي "ممارسة الأعمال – Doing Business"، فإن اقتصادات المنطقة لا تصنف على مستوى مرتفع في مؤشرات "الحصول على الائتمانات". وأداء الاقتصادات المتقدمة في المنطقة (الخليج) أفضل منه في الاقتصادات النامية في المنطقة من حيث تغطية مكاتب الائتمان. ولكن حتى مع أفضل أداء (في البحرين)، تبلغ نسبة تغطية المعلومات الائتمانية 40 ٪ فقط من الجمهور، مقارنة بها في قمة الأداء في الاقتصادات المتقدمة حيث تبلغ 100 ٪. وفي ثمانية اقتصادات فقط من بين ثلاثة عشر اقتصاد نامي في المنطقة، لا تصل تغطية مكاتب الائتمان سوى لأقل من 10 ٪ من الجمهور. وفي تقرير البنك الدولي "ممارسة الأعمال" لعام 2012، حصلت ربع اقتصادات المنطقة في بند "عمق معلومات الائتمان" على ثلاث درجات فقط أو أقل من ست درجات.

وفي تقرير صندوق التنمية والتوظيف الأردني (جهاز حكومي)، بدأت خمس أو ست مؤسسات في الأردن للتمويل الأصغر في إنشاء مكاتب الائتمان الخاصة بها لإمدادها بالمعلومات الائتمانية، وقد تكون هناك مبادرات أخرى صغيرة مماثلة في أماكن أخرى من المنطقة. ويجب التحري عن ذلك بصورة أكبر في دراسة لاحقة. وقد أقر البرلمان الأردني في عام 2011، التشريع الرسمي لإنشاء المكتب الوطني للائتمان في الأردن واللوائح المتصلة به ، وتتخذ الخطوات لإنشاء مكتب للائتمان في عام 2012.

الخلاصة

تتسم معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنظم إقراض وأسواق المال غير متقدمة و يشكل ذلك أحدى التحديات التي تؤثر على كل أصحاب المشروعات بصرف النظر عن النوع (ذكور أو أناث). و يعتبر تنمية المزيد من أسواق المال ــ من خلال دعم حقوق كل من الدائنين والمدينين وتأسيس مكاتب للائتمان وخلق مناخ أفضل للمنافسة في القطاع المصرفي ــ أمور حاسمة لتحسين وزيادة فرص الحصول على التمويل بالنسبة لجميع رواد الأعمال العاملين في المنطقة.

وبالإضافة إلى عوائق العامة للتمويل، تواجه رائدات الأعمال أيضا عوائق خاصة تتصل بالنوع مثل عدم كفاية الضمانات للحصول على الائتمان والثقافة المالية المحدودة وعدم الخبرة بكيفية التقدم للمؤسسات المالية بمقترحات المشاريع القابلة للتمويل المصرفي. ومع أنه يمكن للمرأة الوصول لبرامج التمويل الحكومية العامة والتقدم إلى مؤسسات الإقراض التقليدية في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، إلا أن البيانات توضّح أن النسبة المئوية لرائدات الأعمال في قاعدة العملاء في الشرائح المالية بخلاف المشروعات متناهية الصغر تظل ضئيلة جدا. ويبدو أن التدابير الموجهة نحو تحسين فرص التمويل للمشروعات التي تقودها المرأة، وبخاصة تلك المشروعات التي تجاوزت مرحلة التمويل الأصغر غير موجودة على نطاق واسع. و قد توفرممارسات عدد من الاقتصادات الأخرى خارج المنطقة - والمتعلقة بسد الفجوة في الفرص المتاحة للمرأة للحصول على التمويل المصرفي- أمثلة ذات فائدة يمكن أن تطلع عليها حكومات المنطقة.

التوصيات الرئيسية

بناءً على قوائم السياسات والمؤسسات والبرامج الداعمة لتنمية مشروعات المرأة في الاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع النظر بعين الاعتبار للمبادئ التي اتفق عليها وزراء دول المنطقة في "إعلان دعم مشروعات المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصادر عام 2007 عن الاجتماع الوزاري الذي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (انظر الملحق أ)، يطرح هذا التقرير توصيات عامة تناسب جميع اقتصادات المنطقة. وتدعو معظم هذه التوصيات للقيام بتنفيذها بمعرفة الحكومات أو المؤسسات والجهات الوطنية المعنية. ويمكن مع ذلك وضع المفاهيم والممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	القائمون بها
الوصول للخدمات الائتمانية و المالية	
1. وضع الخطط لإتاحة فرص التمويل بشكل أكبر لصاحبات المشروعات الناشئة ممن تخطت مشروعاتهن مرحلة المشروعات متناهية الصغر، وقد يشمل ذلك إدخال نظام حوافزللبنوك لتجربة برامج إقراض لرائدات الأعمال و الخطط الهادفة لضمان الائتمان	الجهات المعنية الوطنية والدولية
2. التعريف بالممارسات الدولية الجيدة في المنتج و الخدمة المالية لتلبية احتياجات رائدات الأعمال بما في ذلك استضافة منتدى حول التمويل والمشروعات المملوكة للمرأة يضم المصرفيين من المنطقة، و يمكن لهذا المنتدى أن ينظر في إجراءات من جانب العرض مثل : توسيع التمويل الأصغر والحلول التي من شأنها التغلب على اختناقات	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك

التمويل التي تواجهها عادة المشروعات الصغيرة و المتوسطة عندما "تتخرج" و تبلغ مرحلة التقدم للبنوك التجارية و النظر أيضا في تحسين نظام المعلومات الخاصة بالائتمان.	منتدى سيدات الأعمال
3. وضع البرامج التدريبية عن مراعاة النوع الاجتماعي تقدم للبنوك و البدء بالبنوك التي تبدي استعدادها مقدما لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	الجهات المعنية الوطنية و الدولية بما في ذلك البنوك جمعيات الأعمال
4. القيام بالبحوث لاكتساب رؤية أعمق للفروق بين الجنسين فيما يتعلق بجوانب المعرفة المالية وتنظيم برامج ثقافة مالية تصمم حسب الطلب. 5. توفير الآليات التي تجعل المرأة أكثر معرفة بمصادر التمويل الخارجية و الانتفاع بالتدريب التمرين الخاص بمحو الأمية المالية و كيفية وضع و تقديم طلبات الاقتراض للجهات المقرضة.	الحكومات الوطنية بمساندة مؤسسات الأعمال والمجتمع الدولي

ملاحظات

1. *www.dib.ae/en/joharabanking.htm*
2. *www.standardshartered.com/sme/resourcecentre/en*
3. "سحناوي: BLC Bank - أول بنك في لبنان وفي المنطقة يطلق مبادرة تمكين المرأة بحضور و مشاركة مؤسسة التمويل الدولي و مؤسسة شيري بلير"- بيان صحفي – 30 مارس 2012- BLC Bank- لبنان- (الموقع الاليكتروني:www.blcbank.com/sites/default/files/We%20Conference%20Press%20Releases.pdf

المراجع

- بناء المرأة في مجال الأعمال: تحليل لوضع رائدات الأعمال في بنجلاديش

BWCCI (Bangladesh Women Chamber of Commerce and Industry) (2008), *Building Women in Business: A Situation Analysis of Women Entrepreneurs in Banglades*h, Bangladesh Women Chamber of Commerce and Industry in co-operation with the Center for International Private Enterprise (CIPE), Dhaka.

- دعم الوصول للتمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة المملوكة للمرأة في البلاد النامية

IFC (International Finance Corporation (2011), *Strengthening Access to Finance for Women-Owned SMEs in Developing Countries*, World Bank, Washington, DC.

-تبادل المعلومات عن التمويل الأصغر عالم التمويل الأصغر: تقرير تحليل و قياس التمويل الأصغر العربي

MIX (Microfinance Information eXchange) (2010), "MIX Microfinance World: 2010 Arab Microfinance Analysis & Benchmarking Report", Microfinance Information eXchange, Washington, DC.

- نتائج مؤتمر دعم مناخ تمكين المرأة في البلاد العربية

OECD (2010), "Conclusions of the Conference on Enhancing the Business Enabling Environment for Women in Arab Countries", MENA-OECD Investment Programme, Beirut, 24 November.

- خطط ضمان الائتمان: أداة لنمو و تحديث المشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير و خطوط استرشادية

OECD (2011a), "Credit Guarantee Schemes: A Tool to Promote SME Growth and Innovation in the MENA Region. Report and Guidelines", presented at the meeting of the MENA-OECD Investment Programme's Working Group on SME Policy, Entrepreneurship and Human Capital Development on "Growing Micro and Small Enterprises: Tackling Financing Obstacles in the MENA Region", Casablanca, 22-23 February 2011, OECD, Paris.

- وصول المرأة للتمويل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

OECD (2011b), "Women's Access to Finance in the Middle East and North Africa (MENA) Region", presented at the meeting of the MENA-OECD Investment Programme's Working Group on SME Policy, Entrepreneurship and Human Capital Development on "Growing Micro and Small Enterprises: Tackling Financing Obstacles in the MENA Region", Casablanca, 22-23 February 2011, OECD, Paris.

- سد الفجوة بين الجنسين: لنعمل الآن

OECD (2012), *Closing the Gender Gap: Act Now*,(forthcoming), OECD, Paris.

الفصل السادس

معلومات و خدمات تنمية المشروعات

يبحث هذا الفصل في التدابير الرامية إلى تحسين فرص حصول المرأة على خدمات تنمية الأعمال وعلى المعلومات عن المشروعات والأسواق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قد يكون مقدمي خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال مؤسسات عامة أو خاصة، وقد تتخذ شكل مراكز لمشروعات المرأة أو مراكز لموارد مشروعات المرأة أو حاضنات للمشروعات التى تقودها المرأة. و تقوم بتوفير الخدمات لرائدات الأعمال مثل المقار المشتركة والخدمات التقنية والتدريب لتنمية المهارات والمساعدات الاستراتيجية. ويعد وصول رائدات الأعمال إلى القنوات الرسمية للمعلومات محدودا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تواجه عوائق أكبر فى الوصول للمعلومات بسبب عدم انضمامهم دائما للشبكات غير الرسمية حيث يتم تقاسم المعلومات المفيدة، أو ربما بسبب أن الجهات التي تقدم خدمات تنمية المشروعات لا تبذل سوى جهود محدودة لتكييف خدماتها ومنتجاتها بما يناسب عميلاتها.

المقدمة

تعد خدمات تنمية المشروعات ذات أهمية حاسمة لتنمية الشركات من جميع الأحجام، والوصول إلى تلك الخدمات هو أمر أساسي لجميع رواد الأعمال، بما في ذلك رائدات الأعمال، وتتراوح خدمات تنمية المشروعات بين المرافق المشتركة (مثل خدمات نسخ مستندات، والاستقبال والهاتف) إلى خدمات أكثر تخصصا (مثل الحسابات، و دعمتكنولوجيا المعلومات)، و تنمية المهارات (التدريب والتوجيه) والمساعدات الاستراتيجية (النصح والمشورة) (EC&OECD,2008). كما أنها قد تشمل الخدمات القانونية والمحاسبية.

إن التوصل للمعلومات الخاصة بالمشروعات – سواء كانت اقتصادية أو تشريعية أو تنظيمية – لها أهمية كبيرة بالنسبة لرواد الأعمال. وقد تنطوي المعلومات المتصلة بالمشروعات على مواضيع مثل اللوائح الضريبية، ونظم التصدير والإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص وما إلى ذلك. كما أن الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية يعد أمر أساسي لتمكين المرأة من التوسع في أعمالها، سواء من خلال تحسين فرص الوصول إلى المعلومات عن الأسواق وفرص التوريد أو المبادرات الرامية إلى زيادة ظهورها في السوق من خلال المعارض و الأسواق التجارية، وقد يكون التدريب على ريادة الأعمال و إدارة المشروعات له فعالية كبيرة في بناء مقدرة المرأة على تأسيس مشروعاتهن وتنميتها ، و بالإضافة إلى التدريب الأساسي على ريادة الأعمال ، يمكن أيضا أن يوجه التدريب بصورة أكبر نحو تعليم المرأة كيفية التوسع في مشروعها و فتح أسواق جديدة للتصدير، وكيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء.

تعد خدمات تنمية المشروعات إلى حد كبير غير متطورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و لا يستفيد رواد الأعمال سوى استفادة محدودة من خدمات الجهات المتخصصة في النصح و المشورة (Stevenson, 2010). إن الاستعانة المحدودة بمثل هذه الخدمات قد يؤثر سلبا على إنشاء الشركات وتوسعها، و مما يعرقل الجهود المبذولة لتقديم خدمات أفضل لتنمية المشروعات وجود عدد كبير من الشركات تعمل في ظل القطاع الاقتصادي غير الرسمي. و لا تصل صاحبات الأعمال في القطاع غير الرسمي للجهات الرسمية التي توفر الخدمات مثل مراكز مشروعات المرأة أو مراكز موارد المرأة أو حاضنات المشروعات سوى بقدر محدود.

وجدت الدراسات الاستقصائية لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي قام بها المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) أن أقل من 5% من رواد الأعمال ممن في مراحل العمل المبكرة ينتفعون بالخدمات المهنية مثل المحاسبين والمحامين ومقدمي خدمات تنمية المشروعات – وهي نسبة أقل بكثير مما هي عليه في الاقتصادات الأخرى المشاركة في المرصد العالمي. و يستخدم رواد الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي دوائر اتصالهم الشخصية من أفراد العائلة والأصدقاء لطلب المشورة بشأن الأعمال، ويزداد ذلك بالنسبة لرائدات الأعمال في مراحل العمل المبكرة حيث يستخدمن المصادر الشخصية، مثل الأزواج أو أفراد الأسرة الآخرين (مركز بحوث التنمية الدولية - IDRC 2010). وبالإضافة إلى ذلك، يطلع أقل من 5% من البالغين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مضمون ريادة الأعمال في ظل نظام التعليم الأساسي ونسبة أقل من 14% بعد التعليم الأساسي (IDRC 2010). وهذا يعني أن النسبة المئوية المنخفضة من النساء في الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا ممن يبدأن المشروعات (بالنسبة للمتوسط العام في اقتصادات البلاد المشاركة في المرصد العالمي (GEM) يبدأن مشروعاتهن بدون الانتفاع بالتدريب على ريادة الأعمال أوبالمعلومات أو المشورة المتخصصةة التي من شأنها زيادة خبراتهم.

ويتناول هذا الفصل موضوعا هاما وهو وصول رائدات الأعمال إلى الخدمات غير المالية لتنمية المشروعات في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدرس ما إذا كانت البرامج والمبادرات - بما في ذلك مؤسسات الدعم المحددة التي أنشأتها الحكومات أو الجهات الفاعلة غير الحكومية - تساعد المرأة في الحصول على المعلومات الأساسية الاقتصادية والتنظيمية أو المتعلقة بالسوق بحيث تساعدها على اتخاذ قرارات مستنيرة طوال مراحل إنشاء المشروع والتوسع فيه. كما يناقش أشكال أخرى من الدعم لرائدات الأعمال، مثل التدابير الرامية إلى وصول المرأة إلى الأسواق و الانتفاع بالتدريب على ريادة الأعمال و إدارتها بصورة أفضل.

مقدمي خدمات تنمية المشروعات في القطاعين العام والخاص وريادة المرأة للأعمال

أساسا يعد تقديم خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حديث العهد نسبياُ ومحدود من حيث التوزيع الجغرافي حيث يصل إلى عدد صغير فقط من المنتفعات. و تقوم الجهات الحكومية و المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات و كذلك جمعيات الأعمال. وتقوم جمعيات سيدات الأعمال وبعض المنظمات غير الحكومية (غالباً ما ترأسها إمرأة) إلى حد كبير بسد الفجوة في تلبية احتياجات رائدات الأعمال بالنسبة لخدمات تنمية المشروعات، وفي كثير من الأحيان بتمويل من جهات مانحة. وهي فجوة تقوم الحكومات في البلدان المتقدمة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بملئها من خلال مراكز مشروعات المرأة وغيرها من المبادرات كما هو موضح في الممارسات الدولية الجيدة في المربع 2.6.

بصفة عامة لا يتشاور مقدمي خدمات تنمية المشروعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع المنظمات المماثلة ومن ثم لا يتم التنسيق لتقديم الخدمات. ونتيجة لذلك قد يحدث أحيانا إزدواج في تقديم بعض الخدمات، و عجز في عرض خدمات أخرى . و أيضا قد يتم استهداف بعض المجموعات بشكل زائد في حين تعاني مجموعات أخرى من قلة الخدمات، بما في ذلك مجموعات رائدات الأعمال. و في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يوجد سوى القليل مما يدل على أن مقدمي خدمات تنمية المشروعات تتم دعوتهم للحضور في شبكات التواصل لتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. ولعله من المفيد تكرار الممارسات الجيدة الحالية في مجال توفير خدمات تنمية المشروعات وجعلها متاحة للمرأة بشكل أفضل في كافة اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء في المراكز الريفية أو الحضرية، و ذلك بالنسبة للمشروعات بأحجامها المختلفة ، وفي مراحل نموها المختلفة.

الكيفية التي توفر بها حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال

لا يوجد سوى ضغوط سياسية قليلة من جانب الحكومات لتحقيق منافذ خاصة بالمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للوصول إلى خدمات تنمية المشروعات. و هناك استثناء واحد هو "المجلس القومي للمرأة" في مصر، الذي أنشأ "مركز تطوير مشروعات المرأة " منذ بضعة سنوات لتوفير التدريب والمشورة للنساء اللاتي يرغبن في بدء مشروع خاص أو التوسع فيه ، وعلى الرغم من كثرة التصريحات السياسية حول أهمية تشجيع المرأة على الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل، فإن معظم الجهود قادها القطاع غير الحكومي، وبصفة خاصة جمعيات سيدات الأعمال. وغالباً ما تقوم الجهات المانحة بتمويل هذه البرامج الخاصة بدعم المشروعات وتوفر لها المواد التي يمكن أن تستخدم في تدريب المرأة على مهارات ريادة الأعمال، مثل برنامج مؤسسة التمويل الدولية (IFC) و اسمه" Women get the Business Edge " في اليمن، و المواد التدريبية الخاصة برامج منظمة العمل الدولية "إبدأ مشروعك الخاص" ، و "توسع في أعمالك" ، و "تعرف على عالم الأعمال" و ذلك في عدد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يمكن للمرأة أن تحصل على خدمات تنمية المشروعات الرئيسية كلما توفرت مثل هذه الخدمات. إلا أن خدمات تنمية المشروعات ليست متاحة بشكل منتظم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما في المناطق الريفية. وتشير الدلائل إلى أن المرأة تمثل نسبة منخفضة للغاية من عملاء هذه الخدمات. وعلى

المستوى الوطني، يوجد عدد من المراكز مثل: "مراكز تحديث الصناعة" وبرامج"الارتفاع بالمستوى mise à niveau - ومراكز "التكنولوجيا والابتكار"و هكذا التي تستهدف الشركات في قطاعات الصناعة على أن يكون عملها قد بدأ منذ سنتين على الأقل ، و يعمل بها حد أدنى لعدد الموظفين (ربما 10 أو أكثر) أو تكون تعمل في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة. و الغالبية العظمى من المشروعات المملوكة للنساء لا تفي بهذه المعايير.

منذ حوالي عام 2005 بدأ يظهر اهتمام على مستوى السياسي بتوفير الخدمات لرواد الأعمال الجدد، و خاصة تلك الموجهة للشباب حيث ارتفعت معدلات بطالتهم بشكل متفاوت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في هذا الوقت، أنشأت حكومات الجزائر والمغرب وتونس برامج لروادالأعمال الشبان لتوفير التدريب على بدء المشاريع و المشورة والمساعدة في إعداد خطة العمل ، وحاضنات الأعمال، وتوفير رأس المال الأساسي للعاطلين عن العمل من خريجي المعاهد الفنية والجامعات. و قد كشف تقرير عن نتائج البرنامج الجزائري، قدمه الجهاز الوطني لتشغيل الشباب (ANSEJ) عن أن 18% من الشركات التي تم إنشاؤها خلال السنوات من 2005 إلى 2008 كانت تقودها الشابات (MPMEA 2009).

المسار الرئيسي أم "المسار الجانبي": نهجين لخدمات تنمية مشروعات رائدات الأعمال

جرى نقاش كثير في الأدبيات البحثية حول ما إذا كان من أفضل تيسير حصول المرأة على خدمات تنمية المشروعات من خلال إدخال اعتبارات النوع في المسار الرئيسي للآليات القائمة حاليا لخدمات تنمية المشروعات ، أم أنه من الأفضل - كما تصفها بيترسون وهيدين – Peterson and Hedin 2010 - إنشاء"مسار جانبي" لدعم رائدات الأعمال من خلال هياكل موازية مكرسة خصيصا لخدمة المرأة. والدعوة لأفضلية تعميم منظور النوع الاجتماعى أنه - من حيث الاستفادة من الموارد- يضمن أن يكون مقدمي خدمات تنمية المشروعات لديهم الوعي الكافي باحتياجات المرأة لتجنب الازدواجية. على الرغم من أن هناك بعض الأمثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمات رئيسية لتنمية المشروعات التي جعلت أولويتها هي إدماج المرأة في قاعدة عملائها (مثال مركز تطوير الأعمال في الأردن)، وتعد البنية التحتية لمنظمات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تزال غير متقدمة بشكل عام.[1] وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتحيز الثقافي الراسخ المتعلق بالنوع الإجتماعي، سوف يستغرق توعية

[1]. مركز تنمية المشروعات (BDC) في الأردن هو منظمة غير حكومية تعتمد على الجهات المانحة لتوفير طائفة واسعة من الخدمات التدريبية والاستشارية لأصحاب المشاريع القائمة والمحتملة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة). لضمان أن يتم إدماج المرأة في قاعدة عملائه، و تصل إليهن من خلال جهود تسويقية خاصة. وتوفر برامج مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المرأة من حيث بناء القدرات والإرشاد، وتنمية المهارات القيادية والإدارية. كما ترعى مسابقة لأفضل خطة أعمال لرائدات الأعمال، "المرأة في تحديات المشروعات" التى تثير اهتمام المرأة بوضع أفكار لمشروعات جديدة وبتلقى التدريب والتوجيه على كيفية وضع خطط المشروعات. (انظر *www.bdc.org.jo.*)

مقدمي الخدمات والمستشارين والمدربين بخدمات تنمية المشروعات قدرا كبيرا من الوقت والجهد. وينبغي البدء في هذا العمل، على الرغم من عدم كفايته في حد ذاته للتغلب على الإخفاقات المنتظمة للسوق في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بتوفير خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال.

تحتاج المرأة إلى مؤسسات تدعم ريادة الأعمال/المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصممة خصيصا بحيث تتيح بيئة مواتية للمرأة. وهناك أمثلة عديدة لمثل هذه المبادرات في البلدان المتقدمة أثبتت فعاليتها. و قد اتفق على هذه النتائج المشاركون في مؤتمر منتدى سيدات الأعمال حول" تعزيز بيئة الأعمال التي تمكن المرأة في الاقتصادات العربية" في نوفمبر 2010 الاقتصادي والتنمية (OECD -2010b -) وفي الاجتماع حول"سياسات وخدمات الدعم لمساندة المرأة في ريادة المشروعات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبتمبر 2011. وقد أكد الأعضاء المشاركون في منتدي سيدات الأعمال على قيمة المبادرات الموجهة للإناث فقط، مثل مراكز مشروعات المرأة، وحاضنات الأعمال وخدمات التوجيه والإرشاد لتقديم الخدمات الاستشارية التي توضع خصيصا لرائدات الأعمال (OECD, 2011). وقد لاحظ عدة أعضاء من منتدى سيدات الأعمال الحاجة إلى التأكيد على استكمال المبادرات الموجهه للإناث فقط باتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان وصول النساء لخدمات الدعم في المسارالرئيسي أيضاً.

كشفت دراسة أجراها برنامج دعم خدمات تنمية المشروعات (BDSSP) في مصر لبحث أسباب الإقبال الضعيف على خدمات تنمية المشروعات من جانب رائدات الأعمال و صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة – كشفت عن وجود فارق بسيط بين خدمات تنمية المشروعات التي طلبها أصحاب و مشغلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الذكور والإناث. فقد ركز كل من المرأة والرجل بشكل مكثف على خدمات التسويق والمعلومات مع المطالبات المشددة لخدمات الارتفاع بمستوى التكنولوجيا وتحسين جودة المنتج، ومع ذلك، وجدت فروق كبيرة بين الجنسين في عمق الاحتياجات التي تم التعرف عليها و عن كيفية تقديم الخدمات الفعالة لتنمية المشروعات. إن كل من عوامل الوقت والقدرة على التنقل والقيود الاجتماعية والثقافية على المرأة هي التي تحدد محور الاهتمام والمحتوى والخدمات اللوجستية التي تعتبر أساسية لتوفير الخدمات الناجحة لتنمية مشروعات المرأة (6.1 مربع). و نبين احتياجات المرأة التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تصميم خدمات الدعم لتنمية المشروعات وتسويقها وتقديمها.

مربع 1.6 - **الدروس المستفادة من بحث إمكانية حصول المرأة**

على "خدمات تنمية المشروعات" في مصر

يشير بحث مشروع خدمات الدعم لتنمية المشروعات (BDSSP)عام 2005 في مصر إلى أنه على الجهات المعنية بتوفير "الدعم لتنمية المشروعات" في مصر أن تراعي القضايا التالية في عملية خدمات الدعم لتنمية المشروعات ومنهاجها:

- **تنويع السوق** : دراسة إمكانية تنويع السوق، للتأكد من أن الخدمات الداعمة لتنمية المشروعات تستجيب لاحتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مشغليها سواء من الذكور أوالإناث ، واستخدام أساليب التوعية المناسبة لإشراك كل من المرأة والرجل، مع التركيز بصفة خاصة على المعلومات و على الرسوم.

- **خدمة العملاء**: اتخاذ نهج لخدمة العملاء أولا يراعي التنوع، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة لكل من النساء والرجال، ثانيا يحض على الالتزام باللوائح التنظيمية؛ و ثالثا يركز على انتفاع العميل.
- **التوجيه والإرشاد**: هناك حاجة لفريق من العاملين بالمشروع ومن المساعدين الفنيين يراعي اعتبارات النوع الإجتماعي لتدريب و إرشاد مديري خدمات تنمية المشروعات على الاستجابة للاحتياجات الخاصة بأصحاب المشروعات و مدرائها من الذكور والإناث، و تبين مجموعة متزايدة من التجارب في كل من قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر الحاجة الماسة للتدريب – بصفة خاصة – لصاحبات ومديرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة و رواد الأعمال من الخريجات و الخريجين و أيضا المبتدئين منهم.
- **تكوين كوادر متخصصة من الجنسين لتقديم خدمات تنمية المشروعات**: قد يفيد كل من نشر الوعي المسبق و الإبداع حشد المتخصصين و المتخصصات للعمل كأخصائيين في خدمات تنمية المشروعات كمدربين/ميسرين وأيضا كمستفيدين لسد الحاجة إلى مجموعة من الجنسين تعمل في خدمات تنمية المشروعات سواء كميسرين أومقدمي خدمات أومدربين. ولهذا أهمية خاصة لمستوى الشعور بالراحة لدى بعض سيدات الأعمال ممن يصعب عليهن التعامل مع الميسرين والمدربين الرجال فقط .
- **الحوار بين الجنسين:** المساواة بين الجنسين في المجتمع معناها تقدير الرجال والنساء على حد سواء. وقد يتم هذا من خلال الحوار وإيجاد الحلول المشتركة معا وتقاسم الخبرات وستقوم خدمات تنمية المشروعات الناجحة بتكوين الروابط بين سيدات الأعمال ورجال الأعمال وجمعياتهم من أجل المنفعة المشتركة.
- **التوقيت**: لكي تكون الخدمات تراعي احتياجات العميلات ينبغي تصميم الخدمات بحيث تقدم خلال فترة زمنية قصيرة (أقل من يوم، ويفضل ألا تمتد على مدى عدة أيام متتالية). وينبغي تجنب تقديم خدمات تنمية المشروعات خلال شهر رمضان وأثناء فترات الامتحانات المدرسية حيث تركز المرأة في المسؤوليات الأسرية.
- **الوصول :**حيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن تكون خدمات تنمية المشروعات قريبة من منازل العملاء أو مشروعاتهم، و هذا له قيمته بالنسبة للمرأة نظرا لقدرتها المحدودة على التنقل. و من المهم أيضا إدخال خدمات تنمية المشروعات في الفعاليات المحلية وتنشيط الخدمات محلياً.
- **تحليل الفوارق بين الجنسين**: يجب أن يتم تحليل الفوارق بين الجنسين داخل بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستهدفة نظرا لوجود معايير اجتماعية وثقافية و كذلك ممارسات عمل محلية، كما ينبغي أيضا مراجعتها بشكل منتظم للتعرف على الفرص الجديدة و الطرق المبتكرة لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل من النساء والرجال، فإن قضايا النوع الإجتماعي تتطورمع مرور الوقت وتتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية.
- **التمكين**: إجراء عمليات تقييم الاحتياجات التي تقوم على المشاركة، و يعتبر تنظيم جلسات التدريب والتقييم مسألة ضرورية للتأكد من أن كل من المرأة والرجل يستطيع أن يصبح متمكنا من خلال خدمات تنمية المشروعات.
- **الدعوة**: تحتاج خدمات تنمية المشروعات الناجحة لصاحبات و مديرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة لأن تساندها حملات الدعوة المنظمة و مع المسئولين الحكوميين والمصرفيين والتي تقوم بها المرأة من أجل المرأة.
- **النماذج:** من المهم أن يتم توثيق واستخدام دراسات الحالة التي تبين النماذج الناجحة المشاريع الصغيرة

والمتوسطة للمرأة والرجل و تؤدي دورا سواء كان تقليديا أوغير تقليدي في الاقتصاد.

المصدر: مشروع دعم خدمات تنمية المشروعات BDSSP (مصر 2005)، "دراسة المشاركة المنخفضة للمرأة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الآثار المترتبة على خدمات تنمية المشروعات"، الوكالة الكندية للتنمية الدولية- القاهرة.

مراكز مشروعات المرأة وموارد الأعمال كأحد الخيارات الفعالة

أحد الطرق الفعالة لوصول خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال الحاليات والمحتملات هي التوجه لهن من خلال مراكز مشاريع المرأة. وقد وجدت أمثلة لهذا في كثير من البلدان التي تعد أكثر تقدما في خدمة سوق رائدات الأعمال. و يسلط مربع 2.6 الضوء على أمثلة في الولايات المتحدة وكندا حيث دعمت الحكومات شبكات مراكز مشروعات المرأة، وكذلك سائر الممارسات الجيدة لدعم المشروعات التي تقودها الحكومة في كل من ألمانيا والسويد وتركيا .

أظهرت دراسات أجريت لتقييم أثر مراكز مشروعات المرأة في كندا مستويات عالية من رضاء العميلات و أشارت إلى مزايا إيجابية أخرى ، (Orser and Riding, 2006; Ference Weicker & 2011Co., 2008; CWB, 2010; Orser, 2011)، و أفادت العميلات أن هذه المراكز توفرلهن بيئة تتسم بالأمان والدفئ و الرعاية .كما أكدن أن المستشارين يقدمون لهن المشورة من "منظور نسائي"؛ ويأخذون أفكارهن واهتماماتهن مأخذ الجد؛ ولديهم الإحساس و الدراية بالتحديات الخاصة بامتلاك المشروعات التي تواجه المرأة والمرتبطة بالنوع ؛ و يبدون التفهم والاحترام للتحديات التي تواجهها رائدات الأعمال، بما في ذلك احتياجات المرأة للتوفيق بين واجباتها الأسرية والعمل (Orser, 2011). استمرار العلاقات بين المستشارين والعميلات أدى لبناء علاقات قوية وتعزيز الثقة بينهم. كما وفر الدعم النفسي وأمد المرأة بالثقة و الاعتداد بالنفس. كما أشادت العميلات باتاحة الفرصة لهن للتواصل والتعلم من رائدات الأعمال الأخريات.

وهناك العديد من الأمثلة لمبادرات دعم المشروعات التي تركز على المرأة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثمانية عشر (ملحق ج)، و مع ذلك لا تعرض المصفوفة في (ملحق ج) قائمة شاملة بل لمحة فقط عن الآليات الدعم المتوفرة في عدد من الاقتصادات. وتشمل هذه مراكز تنمية مشروعات وموارد المرأة وحاضنات مشروعات المرأة و مشاريع دعم رائدات الأعمال و مراكز خدمات المشورة والتدريب، ومبادرات التسويق.

مربع 2.6 - **الممارسات الدولية الجيدة في خدمات تنمية مشروعات رائدات الأعمال**

كندا

للحكومة الكندية عدة مبادرات سياسية لمساندة زيادة مشاركة رائدات الأعمال، بما في ذلك القيام بتمويل شبكات "مراكز مشروعات المرأة" (WECs) في كافة المناطق في كندا من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها رائدات الأعمال. أطلقت الشبكة في عام 1994 لتشجيع إنشاء وتنمية المشروعات المملوكة للنساء، وتشجيع العمل الحر، وتعزيز المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة. يساند هذه المهمة عدد من التدابير لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال للمرأة وزيادة فرص حصولها على رأس المال؛ وتوفير الخدمات لمساعدتهن على اكتساب الخبرة و التجربة والحصول على الأصول وعلى تاريخ ائتماني. و تعتبر الحكومة الكندية هذه المراكز المجمعة في خدمات الشباك الواحد لرائدات الأعمال الحاليات والمحتملات مسألة أساسية لزيادة إقبال النساء على خدمات الدعم الحكومية والتأكد من وصول خدمات الدعم لهن بشكل أفضل.

تدار مراكز مشروعات المرأة - في كل مقاطعة من المقاطعات الغربية الكندية الأربعة- بمعرفة منظمات لا تهدف للربح - تمنح عقود تجدد كل خمس سنوات- لتقديم المشورة إلى النساء والمساعدة في تخطيط المشروعات والإرشاد والتوفيق بين الشركات و إتاحة فرص الانضمام لشبكات التواصل والإمداد بالمعلومات وترشيح المحاسبين والمحامين لهن. كما أنها تقدم صناديق القروض (تجمعات تصل قيمتها إلى 5 مليون دولار كندي) توجه للمشروعات الجديدة أو القائمة التي تمتلكها المرأة بقروض تصل إلى 150 ألف دولار كندي، وتعتبر القروض- لا سيما تلك المقترنة بتقديم المشورة للمشروع والمساعدة في تخطيطه- أفضل خدمة يتلقاها العملاء.

من عام 2003 و حتى 2008 ، قدمت شبكة مراكز مشروعات المرأة 28 ألف خدمة من الخدمات الاستشارية و21 ألف فرصة تدريب للسيدات. أدت هذه المساعدات إلى تأسيس مشروعات جديدة والحصول على فرص عمل جديدة في شركات قائمة وزيادة العائدات وإلى معدلات أعلى في استمرار المشاريع الكندية الصغيرة والمتوسطة (Ference Weicker & Co., 2008). كما منحت هذه المراكز خلال نفس الفترة 572 قرضاً للمشروعات المملوكة للمرأة تبلغ في مجموعها حوالي 22.9 مليون دولار كندي. وكانت أهم الآثار التي ترتبت بالنسبة لرائدات الأعمال: التحسن في نمو مشروعاتهن و مهاراتهن الإدارية والشخصية و زيادة فرص الانتفاع بالبرامج والخدمات الأخرى و التواصل مع رائدات الأعمال الأخريات و الوصول إلى المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار وتلقى التشجيع لبدء أو مواصلة تطوير مشاريعهن الخاصة. وقد أثبتت هذه الأدآة فعاليتها لتنمية مشروعات المرأة مع آثار كبيرة و مضاعفة على الاستثمار الحكومي.

ألمانيا

تقوم الوكالة الوطنية لخدمات و أنشطة النساء المبتدئات (التي تأسست عام 2004) بتوفيرؤ خدمات الدعم لرائدات الأعمال الجدد و الطموحات. وتقدم برنامجا دراسيا على شبكة الإنترنت لتعليم النساء كيفية بدء المشروعات ، فضلا عن الندوات و التدريب و الارشاد والتوجيه ومساندة المبتدئين، والمعارض التجارية. و قد نظمت الوكالة أكثر من خمسة الآف جلسة استشارية مع رائدات الأعمال وأنشأت شبكة تضم أكثر من 000 1 خبير في مجال ريادة المرأة للأعمال. أهداف الوكالة هب حشد طاقات المرأة في مجال الصناعة و المشروعات وزيادة عدد المشاريع التي تؤسسها المرأة في ألمانيا وتوفير بيئة عمل صديقة للمرأة لراحة صاحبات الأعمال.

(انظر:www.gruenderinnenagentur.de)

السويد

كانت الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي مسئولة عن إدارة مبادرة السياسة الإقليمية لمراكز موارد المرأة منذ منتصف التسعينات. وكانت هذه المراكز قد نشأت من رحم حركة ريفية سويدية لفتت الانتباه إلى اختلاف مشاركة الرجل عن المرأة ومدى مشاركتها و ظهورها في التنمية الإقليمية. وهناك أكثر من 100 مركز من المراكز للموارد المحلية للمرأة في جميع أنحاء البلاد تسعى إلى الاستفادة من الخبرة الفنية للمرأة في المجتمع لتحقيق نمو مستدام وطويل الأجل على قدم المساواة مع الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 20 مركزا إقليميا لموارد المرأة تتحمل مسؤولية التنسيق الخاص في مناطقها. أما البرنامج الوطني للنهوض بمشاركة المرأة في ريادة المرأة الأعمال (2007) فإنه يوفر خدمات الدعم والإرشاد للمشروعات المبتدئة التي تديرها النساء. وفي عام 2009، أوحت الشبكة الوطنية للسفيرات التابعة للبرنامج بإنشاء "الشبكة الأوروبية لسفيرات ريادة الأعمال (انظر: www.tillvaxtverket.se؛ الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي، 2010).

تركيا

بهدف انتفاع مشروعات المرأة بالخدمات الاستشارية والدورات التدريبية بصورة أفضل تقدم العديد من المنظمات الخاصة بخدمات تنمية مشروعات رائدات الأعمال في تركيا ، وفيما يلي ثلاث تجارب محددة:

اتحاد التجار والحرفيين الأتراك (TESK) و يضم حوالي 100 ألف من رائدات الأعمال بين أعضائه، ويقدرن بنحو 20 % من اجمالى رائدات الأعمال في البلد. و الاتحاد ملتزم بالمساهمة في السعي لزيادة عدد النساء رائدات الأعمال ودعم أولئك اللاتي يرغبن في توسيع مشروعاتهن الخاصة. بدأ الاتحاد أولاً بمشروع لدعم رائدات الأعمال في عام 2002، ثم مشروع لزيادة انشاء مراكز تجريبية لتدريب رائدات الأعمال الجدد والقائمة في خمس مناطق في تركيا. في يناير 2008، أطلق الاتحاد "مشروع دعم المرأة رائدة الأعمال " بدعم يبلغ 4.5 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي وإنشأ "مراكز دعم مشروعات المرأة " في 25 مقاطعة، يقع مقر معظمها في الاتحادات المحلية لغرف التجار والحرفيين. اشتملت أهداف "الاتحاد الأوروبي" للمشروع على شقين: 1) تنفيذ وتطوير "نموذج مستدام لدعم المرأة رائدة الأعمال" يدمج في الهياكل المؤسسية لاتحاد التجار والحرفيين الأتراك والغرف المحلية؛ و 2) توفير التدريب على ريادة الأعمال والخدمات الاستشارية لرائدات الأعمال الطموحات وكذلك خدمات التدريب على تطوير الأعمال والخدمات الاستشارية للمشاريع متناهية الصغر التي تقودها المرأة.

كانت أهداف هذا المشروع تدريب 4500 إمرأة كرائدات أعمال قبل نهاية عام 2008، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى 1500. وقد تم تجاوز هذه الأهداف خلال الأشهر الثلاث الأولى، مما يشير إلى وجود طلب زائد. وفي عام 2008 تم تدريب 6291 إمرأة؛ واستفادت 2755 من الخدمات الاستشارية و أسست 255 سيدة مشروعات جديدة (خدمات رائدات الأعمال -WES 2009).

أنشأ اتحاد التجار والحرفيين الأتراك والغرف الأعضاء "شبكة صاحبات المشاريع الحرفية والمهنية" لتمكين النساء من تبادل الخبرات وإرشاد المشاريع البادئة وتنمية الروابط بين المشروعات، والتأثير في السياسات لصالح مشروعات المرأة.

و قد تلقت منظمة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) تمويلاً من الاتحاد الأوروبي في

عام 2008 لتنفيذ مشروع "إنشاء مراكز حاضنات لمساندة رائدات الأعمال ". وأدي هذا إلى إنشاء أربع حاضنات متسعة لمشروعات المرأة بحيث يستوعب كل منها حضانة 20 مشروعا في وقت واحد.

توفر الجمعية التركية لرائدات الأعمال (KAGIDER) الحاضنات والإرشاد وبرامج التدريب للمتطلعات لريادة الأعمال ، فضلا عن إثارة الوعي بريادة الأعمال بين الفتيات الصغيرات. منذ تأسيسها في عام 2002، قامت الجمعية بتقييم أكثر من 5000 مقترح لمشروعات المرأة وتزويد 1300 إمرأة بمهارات ريادة الأعمال وتزويد المرشحين الناجحين بحاضنة مصممة حسب الطلب، و تقديم الإرشاد والخدمات الاستشارية. في مارس 2009، افتتحت الجمعية مركزا لتنمية المرأة (Biz-) كمكان لإضفاء الشكل الرسمي على تدريباتها للمرأة على ريادة الأعمال و خدمات المشروعات وحاضنات الأعمال. وتوفر الجمعية كذلك خدمة الاستشارات المالية والمصرفية، ومكانا لدوائر اتصال رائدات الأعمال، و منبرا للمناقشة ولتطوير المنظمات المهتمة بموضوع تنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال.

(مصادر المعلومات عن تركيا: www.kadindestek. www.kadindestek.org/; www.kagider.org/; WES, 2009؛ وثائق متنوعة لمشروع الاتحاد الأوروبي)

الولايات المتحدة

قامت شبكة مكونة من أكثر من 110 إدارة للمشروعات الصغيرة (SBA) بتمول مراكز مشروعات المرأة (WBCs) في الولايات المتحدة، وتوفير التدريب على المهارات الأساسية لريادة الأعمال والمواضيع التجارية المتقدمة، وكذلك المشورة الفردية والجماعية، وعرض حزم القروض، والإرشاد من جانب أصحاب المشروعات النظيرة، والتوصية لدى الجهات الأخرى التي تقدم الدعم، وفي بعض الحالات بتوفير مساحة في الحاضنة لرائدات الأعمال المرتقبات. في 2010 قامت مراكز مشروعات المرأة بمساعدة ما يقرب من 200 ألف عميلة (بزيادة قدرها 15% مقارنة بعام 2009)، كما ساعدت في إطلاق 13300 مشروع أعمال جديد أتاح 36500 وظيفة جديدة. و قد ساهمت هذه الشركات المدعومة من مراكز مشروعات المرأة في الاقتصاد الأمريكي بما بقدر بمبلغ 1.3 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن معدل استمرار مشروع المرأة التي تحصل على المشورة والمساعدة التقنية أعلى بكثير من تلك التي لم تتلقى دعما مماثلا (انظر "رابطة مراكز مشروعات المرأة" في: www.awbc.biz).

مراكز تنمية مشروعات المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

توجد أشكال مختلفة لمراكز مشروعات المرأة في مصر، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، المملكة العربية السعودية وسوريا، على الرغم من أنها تختلف في مستوها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي. وفي معظم الحالات لا تكون أداة لسياسة الحكومة. و هناك عدد قليل من الاستثناءات وتشمل: مركز تنمية أعمال المرأة (WBDC) في مصر (و هو أسبق مراكز مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتوجد نبذة عنه في مربع 3.6) ومراكز مشروعات الحرفيات المدعوم من وزارة الشئون الاجتماعية لدى السلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، من

خلال مشروع "دعم رائدات الأعمال"، وتقوم " وزارة الصناعة و التجارة اليمنية"، من خلال الإدارة العامة للمرأة، بتقديم خدمات خاصة لرائدات الأعمال.

وباقي مراكز مشروعات المرأة الأخرى تديرها منظمات غير حكومية أو جمعيات سيدات الأعمال أو لجان سيدات الأعمال في غرف التجارة والصناعة و على سبيل المثال:

- في الأردن : المنتدى الأردني لصاحبات الأعمال و المهنيات JFBPW بدأ في عام 1997، ويقدم خدمات تنمية المشروعات للمرأة؛
- أيضا في الأردن: " حاضنة تنمية مشروعات المرأة " في إربد، بدأت في عام 2002 تحت مسمى "حاضنة بلا جدران" توفر الخدمات للمبتدئات و لتنمية مشروعات المرأة في 21 قرية في شمال الأردن، مع التركيز أساسا على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛
- الجمعية الاقتصادية الكويتية (KES)، التي تستضيف سيدات الأعمال و المهنيات (BPW)- بالكويت ولديها مركز أعما ل للنساء ؛
- في عمان، بدأ طرح مراكز سيدات الأعمال، التي يدعمها بنك مسقط في عام 2010؛ وهناك حاليا ثلاثة منها على الأقل؛
- أسس منتدى سيدات الأعمال الفلسطيني مركز تنمية مشروعات المرأة عام 2009 بدعم من "مؤسسة شيري بلير"؛
- في قطر، مركز المرأة لريادة الأعمال والابتكار " الروضة "،هو منظمة غير حكومية تأسست على يد مجموعة من القطريات من سيدات الأعمال لتشجيع المرأة على ريادة الأعمال ، بدأت عملها عام 2011 بدعم من مبادرة " Silatech " والشيخة هنادي بنت ناصر بن خالد؛
- في المملكة العربية السعودية تم إنشاء مركز سيدات الأعمال "خديجة بنت خويلد " في غرفة تجارة جدة؛
- في سوريا، منظمة "تحديث وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية (مورد- MAWRED) وهي منظمة غير حكومية، أنشئت عام 2003، و تقدم الاستشارات والنصح وخدمات الإحالة لرائدات الأعمال.

مربع 3.6 الممارسة الجيدة في "مراكز تنمية مشروعات المرأة" – حالة مصر

أنشئ "مركز تنمية مشروعات المرأة WBDC" في مصر تحت مظلة المجلس القومي للمرأة بوصفه مركز خدمي متكامل ومكتفي ذاتيا وغير هادف للربح و ذلك لتوفير الدعم الفني والتسويقي والإداري للمرأة التي تسعى لإقامة مشروع صغير. وقد ساعد التدريب على إعداد المرأة للاضمام للقوة العاملة المصرية و على صقل المهارات المهنية للمرأة العاملة.

قدم مركز تنمية مشروعات المرأة خدمات مثل:

- حلقات دراسية وورش العمل والتدريب
- اتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت

- المساعدة في تطوير المؤسسات الصغيرة من خلال مواقع التسويق الإلكتروني
- مركز معلومات المشروعات
- تقديم المشورة للمشروعات
- وحدة تكنولوجيا المعلومات (لمساعدة المرأة على تطوير مواد الدعاية المستخدمة في تسويق منتجاتها)
- مخزن كليو Cleostore (موقع إلكتروني لمساندة المشروعات)
- أفكار جديدة (بوابة إلكترونية للمعلومات وفرص الاستثمار)

أجرى مركز تنمية مشروعات المرأة WBDC العديد من الفعاليات وحلقات العمل التي تهدف إلى إثارة وعي المرأة فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، حول مواضيع مثل القيادة والإدارة، ،العلامات التجارية، والتصدير، قانون الضرائب. وقد قام ببناء قاعدة بيانات عن 500 إمرأة من رائدات الأعمال، وقدم المشورة إلى 1600 إمرأة.

كما قدم مركز تنمية مشروعات المرأة الدورات التدريبية لحوالي 3000 سيدة منذ عام 2003، في مجالات مثل: مهارات "ميكروسوفت أوفيس" الأساسية والمتقدمة؛ المحررات التجارية والتقنية باللغة الإنجليزية؛ مهارات البيع الأساسية و البيع الفعال على الإنترنت و عن كيفية إدارة المشروعات الصغيرة و المهارات القيادية للمشروعات الصغيرة؛ مهارات الاتصال الفعال؛ إدارة الموارد البشرية؛ تقنيات قياس وتحسين الجودة؛ إدارة الوقت؛ إدارة الضغوط العصبية؛ ومراقبة الجودة.

المركز الإلكتروني لدعم المشروعات (www.Cleostore.com)، "كليوستور – Cleostore" وهي بوابة على الإنترنت توفر معلومات حول المشروعات الصغيرة التي تديرها رائدات الأعمال في مصر، وتهدف إلى دعم جهود التسويق في الأسواق المحلية والأجنبية.

كما بني مركز تنمية مشروعات المرأة موقعا إليكترونيا www.afkargadida.org به معلومات حول أفكار جديدة للمشروعات في قطاعات الخدمات، والتجارة، الصناعة و أمثلة من دراسات الجدوى، وفرص الاستثمار، وتفاصيل عن الخطوات القانونية اللازمة لتأسيس المشروعات الخاصة. و يوفر الموقع أيضا المعلومات عن إجراءات وشروط التصدير، وعن المنظمات غيرالحكومية والجمعيات والمؤسسات المالية التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: مستخرج من: "المجلس القومي" للمرأة (2012)، مركز تنمية مشروعات المرأة WBDC *www.ncwegypt.com/index.php?option=com_content&view=article&id=85 &Itemid=38&lang=en,* - في مارس 2012.

يمكن لحاضنات الألعما أن تساعد على إنطلاق المشروعات المملوكة للمرأة

تنتشر ممارسة تأسيس حاضنات للمشروعات لرعاية المشاريع الجديدة في معظم أنحاء العالم. و المشروعات التي احتضنت يكون معدل استمرارها أعلى من متوسط المنشأت البادئة، وتوفر فرص العمل بمعدل أسرع. ومع ذلك، فإن ظاهرة الحاضنات لمشروعات المرأة تعتبر أحدث، على الرغم من أنها تكتسب شعبية سواء في البلاد الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو البلاد غير الأعضاء في المنظمة (OECD- 2010 a). و قد تعرفت دراسة أجريت عن حاضنات مشاريع المرأة في خمس مناطق (هي الشرق الأوسط و شمال أفريقيا وأمريكا

اللاتينية والكاريبي وأوروبا ووسط آسيا وأفريقيا) عام 2010 على وجود 20 حاضنة لمشروعات المرأة في الاقتصادات الآسيوية (14 منها في كوريا الجنوبية وواحدة فقط من بين أكثر من 1000 حاضنة في الصين)، و عدد أقل من ذلك أيضا في المناطق الأخرى (InfoDev - 2010)

و قد خلصت دراسة هيئة "InfoDev" إلى أنه نظراً لأن المرأة تواجه صعوبات أكبر من الرجل عندما تبدأ مشروعها ، ينبغي النظر لحاضنات المشروعات النسائية كوسيلة للتيسير على المرأة صاحبة المشروع بدايته وذلك لا سيما في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، و لما كانت حاضنات مشروعات المرأة تجربة جيدة، لاحظوا أهمية توفير رياض الأطفال و مرافق الرعاية النهارية (التي يمكن في الواقع إدارتها كأحد المؤسسات المملوكة للمرأة) وأن إلى تتسم نظم الحاضنات بالمرونة تبعاً لظروف المجموعات المستهدفة التي يتم التعرف عليها بالنسبة لكل حاضنة كما أشاروا أيضا إلى ضرورة اتباع المرونة في برامج الحاضنات لاستهداف فئات مختلفة من النساء، و مدى مناسبة حاضنات المشروعات لتشجيع المر أة على الاستثمار في القطاعات غير التقليدية والمبتكرة القابلة للنمو بصورة أكبر

.

توفر حاضنات مشروعات المرأة المساندة لرائدات الأعمال. ويبدو أنه، استناداً إلى دراسات استقصائية أولية و ما تشير إليه الروايات، أن هناك بعض التطورات الواعدة، وأنها أصبحت أيضا أكثر شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.و قد بينت قوائم منتدى سيدات الأعمال وجود حاضنات للمرأة في الأردن (منذ عام 1997) و سوريا (منذ عام 2003) و في المغرب (منذ عام 2006)، وعمان (منذ 2010) (انظر الملحق ج) ، وفي الأردن والمغرب تقوم جمعيات لسيدات الأعمال بإدارة الحاضنات " منتدى الأردن لسيدات الأعمال والمهنيات" و "جمعية سيدات الأعمال المغربيات "على التوالي. (راجع الممارسة الجيدة لحاضنات جمعية سيدات الأعمال المغربيات المبينة في مربع 4.6). و بالنسبة للوضع في الأردن فإن حاضنة مشروعات المرأة هى عضو في شبكة مراكز الابتكار التي تديرها "المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع" وعلى هذا فإنها تتلقى التمويل الأساسي والمساعدة التقنية والمساندة السياسية للدعوة من هذا الجهاز الحكومي. و في سوريا تدير حاضنة مشروعات المرأة منظمة غير حكومية هي جمعية " تحديث و تنشيط دور المرأة في التنمية الاقتصادية- MAWRED ".

في عمان توجد أربع حاضنات لمشروعات المرأة أسسها بنك مسقط منذ عام 2010، ثلاثة منها في مدن مسقط و مرباط وبركة. ويعد برنامج حاضنة المشروعات في البنك ذاته جزء من مبادرته الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) لإنشاء مشروعات مستقلة و قابلة للاستمرار ماليا تديرها النساء. تقدم خدمات الحاضنات للمرأة العمانية التى تمتلك المهارات الأساسية ذات الصلة بفكرة مشروعها، ولكنها تحتاج للتدريب والدعم لتعزيز بداية مشروعها. وتقدم الحاضنة الخدمات المشتركة للأعمال والمعدات والمشورة، وفقا لخبرة المستفيدة في المجال المستهدف تستوعب حاضنات مشاريع المرأة العمانية التي لديها مشروعات متعلقة بالحرف اليدوية وخدمات التصوير الفوتوغرافي والتجميل. ويتم تنفيذ كل مشروع حاضنة من خلال جمعية المرأة العمانية و الشركاء الاجتماعيين و بنك مسقط.

المربع 4.6 - حاضنات مشروعات رائدات الأعمال – ممارسة جيدة من المغرب

أطلقت جمعية سيدات الأعمال المغربيات (AFEM) عام 2006 أول حاضنة لمشروعات المرأة في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا ، سميت " رائدات الدار- Casa Pionnières" في الدار البيضاء. تمنح المرأة التى تختار اللجنة طلبها - الحيز المكتبي والإرشاد الوظيفي طوال السنتين الأولتين الحرجتين من فترة حضانة المشروع. ويساعد مشروع الحاضنة النساء على دخول عالم الأعمال المغربي من خلال مشاريعهن الخاصة . ويهدف إلى تأسيس المشروعات المكتفية ذاتيا في نهاية فترة الحضانة. و قد جددت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي – التي سبق أن قدمت تمويلاً لحاضنة الدار البيضاء- مساعدتها المالية واللوجستية مرتين بعد تقييم المشروع.

و نظرا لنجاح حاضنة الدار البيضاء، في عام 2009، أطلقت جمعية سيدات الأعمال المغربيات حاضنة ثانية لمشروعات المرأة في الرباط (رائدات الرباط - Rabat Pionnières). بميزانية أولية قدرها 1.1 مليون درهم (123 ألف دولار أمريكي)، وتقدم الحاضنة الدعم الفني والمالي للشابات صاحبات أفكار للمشروعات. وقد تلقى العديد من النساء في العاصمة الاقتصادية للمغرب التدريب والدعم نتيجة لهذه المبادرة.

و تقوم الحاضنات بتزويد المرأة بمساحة للمكتب وبالخدمات بتكلفة مخفضة وكذلك المساعدة في العمل و الإرشاد والتدريب والمتابعة بمعرفة المستشارين، وتؤمن لها الوصول إلى الأسواق والشبكات الوطنية و الدولية للمشروعات . من 2006 إلى 2010، و قد ساهمت حاضنات جمعية سيدات الأعمال المغربيات في الدار البيضاء وفي الرباط في تأسيس حوالي 50 شركة في مجالات متنوعة، بما في ذلك السياحة والتدريب و الاتصالات، المحاسبة، تصميم المواقع على شبكة الإنترنت، وتصميم و تصنيع الأزياء، ورعاية الطفل والحصول على الامتيازات التجارية. تهدف الجمعية إلى توسيع شبكتها لحاضنات الأعمال في جميع أنحاء المغرب. كما تقوم بحملة تشمل الجامعات و كليات التجارة والإدارة لنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب.

المصادر: جمعية سيدات الأعمال المغربيات:Asso :جمعية صاحبات الأعمال(2009) Ali, Siham and ;2012 ,March ;(n.d.) du
(n.d.) Maroc، www.afem.ma، مارس 2012؛ وعلى، سهام (2009) ، "حاضنات الأعمال الجديدة تشجع رائدات الأعمال في الرباط ،" مغربية, 2009/07/19، الرباط

قد تكون خدمات النصح و المشورة لتنمية المشروعات فعالة ولكن وصولها حاليا لرائدات الأعمال محدود

عادة ما تقوم جمعيات سيدات الأعمال بتوفير النصح و الإرشاد الخاص بريادة الأعمال وتطوير المشروعات لرائدات الأعمال في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، ومع ذلك فإن مداها وسهولة الوصول إليها محدود نوعا ما. و من الأمثلة الجيدة في توفير خدمات تنمية المشروعات لرائدات الأعمال نجد جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات (ASALA) وتوجد نبذة عنها في المربع 5.6. ويوضح النهج الذي تتبعه جمعية أصالة العديد من الدروس التي استفادت بها من مشروع دعم خدمات تنمية الأعمال (BDSSP) في مصر (المربع 1.6أعلاه)، وعلى وجه التحديد أهمية توظيف النساء كمدربات ومستشارات وميسرات، والوصول للعميلات بالقرب من منازلهن أو مشروعاتهن؛ وتوفير جلسات عن تقييم النتائج؛ ودعم جهود الدعوة- وفي حالة أصالة - من خلال البرامج التلفزيونية والأفلام الوثائقية.

قنوات أفضل للوصول للمعلومات المتعلقة بالمشروعات

إن الوصول إلى المعلومات المتصلة بالأعمال التجارية – الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية – له أهمية خاصة بالنسبة لرواد الأعمال. فقد تنطوي المعلومات المتعلقة بالمشروعات على مواضيع مثل اللوائح الضريبية، و قوانين التصدير واجراءات الترخيص وما إلى ذلك.

إن القنوات الرسمية للمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية وبالأسواق، مثل المعلومات المتعلقة بالموردين واتجاهات السوق والفرص، والفرص التجارية المتاحة، ومقدمي الخدمات التجارية وبرامج التدريب على ريادة الأعمال، غير متاحة على نطاق واسع لرواد الأعمال في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وغالبا ما تكون المرأة أقل حظا من الرجل في الوصول إلى المعلومات نظراً لأنها نادراً ما تشارك في شبكات الأعمال التي يهيمن عليها الذكور وحيث يتم تبادل المعلومات. ولا تتاح المعلومات ذات الصلة بالسوق وبالمشروعات بشكل مركزي فى بوابات المعلومات الالكترونية على شبكة الانترنت. وعندما توجد بالفعل بوابات الالكترونية للمعلومات ، فإن النساء الأقل تعليما والريفيات على ما يبدو لا يصلن إليها بسبب النسبة المنخفضة للدخول على شبكة الإنترنت.

المربع 5.6 **جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات – ممارسة جيدة في مجال خدمات تنمية المشروعات المرأة متناهية الصغر في الضفة الغربية و قطاع غزة**

تقدم جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات" أصالة" الإرشاد و المشورة و التدريب والمتابعة المكثفة من خلال مشروعها لتنمية المرأة إقتصاديا "إرادة"، و باعتبار أن خدمات تنمية المشروعات لا تقل أهمية عن رأس المال أطلقت الجمعية مشروع "إرادة" عام 2008 بدعم من جهات مانحة، و يقدم مشروع "إرادة" المساعدات للنساء صاحبات المشروعات متناهية الصغر لإدارة مشروعاتهن المدرة للدخل بأسلوب ناجح و مستمر، كما يوفر تدريب من الأقران في المجتمع المحلي في مجالات التسويق و الإدارة و الشئون المالية و كذلك التدريب الفني و المهني و المشورة للارتقاء بمستوى جودة منتجاتهن. و في عام 2010 وفرت جمعية أصالة أكثر من 4000 ساعة من خدمات المشورة لسيدات الأعمال و قامت بما يقرب من 11000 زيارة ميدانية.

و يقدم التدريب الذي يناسب الاحتياجات بمعرفة مدربات فلسطينيات متخصصات وباللغة العربية و في أقرب مكان ممكن لمنازل المتدربات، و يقوم مشروع "إرادة" أيضا بالتعاقد مع الخبراء الفنيين المحليين لتوفير المساندة المستمرة و المشورة للنساء، و تمشيا مع السياسة الإنمائية لجمعية "أصالة" لتمكين و تنظيم المرأة يقوم مشروع "إرادة" بتشجيع المرأة على إنشاء أندية المشاريع في مجتمعاتهن المحلية ليتمكن من تبادل الخبرات عن المشروعات و يتعلمن المساومة والتفاوض الجماعي.

يتم تدريب كافة مدربي و مستشاري جمعية " إرادة" على نحو مهني محترف قبل النزول إلى ميدان العمل، و يتم رصد أدائهم للتأكد من أنهم يقدمون الخدمات بجودة عالية لعميلاتهم. و يعقد مشروع "إرادة" اجتماعات منتظمة مع المدربين في الضفة الغربية ويستعينون بتقنية مؤتمرات الفيديو للتواصل مع المدربين في قطاع غزة. كما يتابع برنامج "إرادة" المستفيدات من التدريب لمدة ستة أشهر بعد مشاركتهن في أي تدريب فني، و أثناء مشورات المتابعة يقوم العاملون في برنامج إرادة بمراجعة احتياجات المتدربات و يستوفون استمارات التقييم لقياس تأثير التدريب. و في عام 2009 بين رصد المتابعة أن 15 بالمائة من النساء اللاتي تلقين التدريب لم يبدأن مشروعاتهن بعد التدريب إلا أنه من بين من تلقين التدريب ذكرت 75% منهن

أن أحوال مشروعاتهن تحسنت كنتيجة للتدريب: ذكرت 83% أن متوسط دخلهن قد ارتفع و 62% ذكرن أن حجم مشروعاتهن قد زاد و 18% ذكرن أن عدد العاملين لدي مشروعاتهن إرتفع، ذكرت 90% أن قاعدة عملائهن زادت و 48 % أتين بمنتجات جديدة و قالت 62% أن قدرتهن على الاستمرار تحسنت.

و تخوض جمعية "أصالة" أنشطة الدعاية، ففي عام 2010 انتجت "أصالة" – "نص المجتمع" وهو برنامج تليفزيوني من 12 حلقة أذيع على أكثر قناة لها شعبية عند المشاهدين لإثارة الوعي لدى النساء بحقوقهن الاجتماعية و الاقتصادية (وذلك بتمويل مشترك من الوكالة السويسرية للتنمية و التعاون و الوكالة الكندية للتنمية الدولية)، و قد ناقش البرنامج عددا من القضايا الاقتصادية المتعلقة بالمرأة مع المتخصصين في قضايا المرأة و متخذي القرار و أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، و أعيد بث حلقات البرنامج على القناة الفضائية الفلسطينية عام 2011. كما انتجت جمعية أصالة فيلما تسجيليا من 20 دقيقة بعنوان "واين رايحين" يبين أربعة من رائدات الأعمال الفلسطينيات و مشروعاتهن متناهية الصغر.

المصدر: في مارس2012 ASALA- Palestinian Busineswomen 's 2012 www.asala.pal.com
Association (2012)andAsala (2011) ,"Annual Report 2009-2010", Palestinian Businesswomen's Association, Ramallah

قد تكون جمعيات سيدات الأعمال مصدرا أساسيا للمعلومات لأعضائها إلا أن غير الأعضاء لن يمكنهم الاستفادة، و سوف تتوقف المعلومات المتوفرة في جمعيات سيدات الأعمال كما و كيفا على الموارد المتاحة للجمعية لإمكان تجميع المعلومات النافعة و على مدى صلتها بمصادر المعلومات.

و قد بينت الدراسات أن أحد أسباب عمل رائدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في القطاع غير الرسمي هو نقص المعلومات عن كيفية تسجيل مشروعاتهن رسميا، و يوحي هذا بأنه على الحكومات اتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل هذه المعلومات متاحة للمرأة. و يمكن للحكومات استخدام جمعيات سيدات الأعمال لتوصيل المعلومات المتاحة لعدد أكبر من رائدات الأعمال.

الجهود الرامية لوصول المرأة للأسواق بصورة أفضل

إن الوصول للسوق المحلي أو الوطني أو الدولي أمر أساسي يمكن المرأة من التوسع في مشروعها سواء من خلال الوصول بصورة أفضل لمعلومات السوق و فرص التوريد أو كمبادرة هدفها زايدة التعريف بها في الأسواق و المعارض التجارية.

في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا هناك عدة عوامل تحد من وصول المرأة للأسواق و تشمل النقص في مهارات التسويق و في المعلومات عن السوق، كما تشكل القيود على تنقلها عائقا رئيسيا حيث أن ضرورة الحصول على إذن من زوجها أو ولي أمرها للسفر قد يحد من مقدرتها على تنمية قاعدة عملائها لأبعد من مجتمعها المحلي، و هناك حاجة للقيام بالمزيد من البحث على مستوى البلد حول القيود على الحركة و عن تأثير قوانين الأحوال الشخصية على مقدرة المرأة على الانخراط في أنشطة التجارة و المشروعات.

و تقوم جمعيات سيدات الأعمال بدور في مساعدة النساء على تعلم مهارات التسويق وتعرض عليهن الفرص من خلال تنظيم المعارض و الأسواق، و في بعض الحالات القليلة قامت جمعيات سيدات الأعمال بإنشاء مخازن على الانترنيت حيث تستطيع رائدات الأعمال عرض منتجاتهن و الوصول إلى الأسواق الوطنية و الدولية و الإقليمية ، ومن الأمثلة الجيدة مبادرة "كليوستور -Cleostore " التي قام بها مركز تنمية سيدات الأعمال المصري والذي ألقينا الضوء عليه في المربع 3.6 أعلاه، و تقوم الغرفة الوطنية التونسية لرائدات الأعمال بتنفيذ مبادرة عن العلامات التجارية لتشجيع رائدات الأعمال على لصق بطاقة بشعار "صنع في تونس بيد رائدات الأعمال".

المربع 6.6 - **شبكة النساء المصدرات – تجربة جيدة من باكستان**

في عام 2001 أصدرت الحكومة الباكستانية تعليمات لكافة الوزارات باستحداث برامج للنهوض بدور المرأة في التنمية، و جاء تأسيس "شبكة النساء المصدرات- WEXNET " كاستجابة من مكتب تنمية الصادرات (أصبح الآن هيئة باكستان لتنمية التجارة TDAP)، و الهدف الرئيسي من الشبكة هو زيادة إمكانات المرأة في التصدير وإدراج منتجات المرأة المنتجة ضمن فئات التصدير لإلقاء الضوء عليها في الأسواق الدولية.

و كانت الأهداف الأساسية لشبكة النساء المصدرات هي تطوير قاعدة بيانات (دليل) للنساء المصدرات و صيانته و إتاحة الفرصة لهن لعرض منتجاتهن.و شملت الأهداف الأخرى دعم مهارات رائدات الأعمال/المصدرات من خلال التدريب و صياغة الخطط الاستراتيجية لتطوير العلامة التجارية و الإرشادات بشأن الارتقاء بجودة المنتج، و عقد الصلات بين المرأة المنتجة و تجار التجزئة و دور التجارة و المشترين من تجار الجملة والهيئات التجارية و تعريف المرأة بالأسواق الجديدة من خلال إشراكهن في الأسواق الدولية.

و توفر الشبكة الفرصة لرائدات الأعمال لعرض منتجاتهن في معارض رائدات الأعمال التي تنظمها سنويا الهيئة الباكستانية لتنمية التجارة و الاشتراك في الوفود الدولية التجارية، وفي عام 2010 عرضت النساء منتجاتهن في 264 جناحا و لمدة ثلاثة أيام في معرض شبكة النساء المصدرات في "مركز كراتشي للصادرات"، و قد زار المعرض 60 ألف زائر (منهم على سبيل المثال التجار و المصدرين و أعضاء الجمعيات و المشترين)، وتشارك الشبكة في معرض دولي في دبي عام 2012.

و توفر هيئة تنمية التجارة – TDAP- مكتبا للمساعدة و موقعا خاصا على الانترنيت حيث تستطيع النساء عرض المنتجات التي يصنعنها أو يسوقنها وفقا للصنف، و توفر الشبكة الالكترونية أيضا منتدى للنساء لتبادل المعلومات و تقاسم التجارب و تنمية العلاقات التجارية.

المصدر: الهيئة الباكستانية لتنمية التجارة (2012) –" About Wexnet"، www.tdap.gov.pk/about-wexnet.php , - مارس 2012

باستثناء هذه الأمثلة المتواضعة ليست هناك مؤشرات تدل على وجود برامج ذات قاعدة عريضة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لدعم الطاقات السوقية لمشروعات المرأة، و قد كشفت تجارب في اقتصادات أخرى أنه من الممكن وضع سياسات و مبادرات لبرامج أكثر جرأة لمساعدة المرأة في جهودها للتسويق، و الممارسة الجيدة في باكستان لمساندة النساء المصدرات مبينة في المربع 6.6

لزيادة وصول المرأة للأسواق المحلية و الدولية أكد أعضاء منتدى سيدات الأعمال على الحاجة لإجراء التحسينات لإمدادها بالمعلومات الخاصة باللوائح المنظمة للتصدير و الفرص المتاحة في السوق (2011 ,OECD)، كما أكدوا على أهمية التوسع في التجمعات صاحبات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ضمهن لمبادرات التقييم و التوريد، و هناك حاجة أيضا لبرامج الاستعداد للتصدير لمساعدة المرأة على الارتفاع بمستوى جودة المنتج والنهوض بعمليات الانتاج و إعداد دراسات السوق.

التدريب على ريادة الأعمال و على الإدارة

من الممكن أن يصبح التدريب على ريادة الأعمال و على الإدارة له فعالية كبيرة للغاية في بناء طاقات المرأة لتأسيس مشروعها الخاص و تنميته. و علاوة على التدريب الأساسي على ريادة الأعمال قد يكون التدريب الموجه ذو فائدة في تعليم المرأة كيفية التصدير لأسواق جديدة و كيفية استخدام التكنولوجيا الجديدة بصورة فعالة للوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء، فمن الصعب الفصل بين ريادة الأعمال و إدارة المشروعات و بين توفير خدمات تنمية المشروعات مثل المشورة لأن مثل هذه الخدمات تقدم جنبا إلى جنب.

و مرة أخرى يتم توفير معظم التدريب من خلال جمعيات سيدات الأعمال، و أحيانا تقوم مؤسسات التمويل الأصغر مثل صندوق التمويل الأصغر في الأردن (راجع المربع 1.5 في الفصل الخامس) بتوفير بعض التدريب على الإدارة لعميلاته.

و قد حدثت طفرة كبيرة في برامج التدريب على ريادة الأعمال التي تستهدف الشباب خلال السنوات القليلة الماضية، و يظهر ذلك بوضوح في مقدمة مشروع منظمة العمل الدولية "تعرف على عالم الأعمال" و وحداته التدريبية للمدارس و الجامعات في مصر ولبنان و سوريا و الأردن و في بعض اقتصادات الخليج، كما يظهر في تنفيذ منظمة العمل الدولية لبرنامجي "إبدأ مشروعك الخاص" و "توسع في مشروعك" ، و في برنامجي "شباب" و "بداية" في سوريا، و في برنامج "بادر" الموجه للشباب في لبنان، و في التوسع في برنامج "إنجاز" في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و تشارك الشابات في هذه البرامج مما قد يؤدي لتوجيههن و تزويدهن بالمهارات و المعارف ليصبحن من رائدات الأعمال.

هناك أيضا عدد من الأمثلة المتفرقة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لبرامج التدريب على ريادة الأعمال للنساء تنظمها المنظمات غير الحكومية، و تستهدف هذه عادة المرأة الريفية ذات الدخل المنخفض و تشمل التدريب على المهارات الفنية حول الحرف و انتاج الأغذية الزراعية، و يعتبر كل من مشروع الحاضنات للمرأة الريفية الذي تديره "الأمانة السورية للتنمية" من خلال "فردوس"، و مشروع "الغذاء للفكر" الذي أطلقه صندوق التمويل الأصغر في الأردن ، و المشروع المقدم في ظل الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في المناطق الريفية كلها أمثلة جيدة لذلك، و أيضا في اليمن عملت إدارة النهوض

بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم التدريب "النساء يصلن لحافة الأعمال – Women get the Business Edge".

على الرغم من حداثة عهده و صغر نطاقه يعتبر "صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة " الذي تأسس عام 2007 في الدمام جدير بالذكر، و يقدم هذا الصندوق تدريبا متكاملا و دعما فنيا لرائدات الأعمال حتى يتمكن من تأسيس مشروعات صغيرة مبتكرة للحرف اليدوية و للخدمات، كما يوفر تدريبا على مهارات خاصة للمرأة لتأهليهن لسوق العمل، و واحد من البرامج التدريبية الهامة "إنطلاقتي" و هو برنامج لمدة عشرة ايام تقدمه نخبة من المدربين و المستشارين في مجال إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير المشروعات. و يغطي برنامج "إنطلاقتي" موضوعات التنمية البشرية و التنمية والمحاسبة و المالية و التسويق و إدارة الأموال النقدية و تخطيط المشروعات و كل المواضيع المتصلة ببناء المشروعات. و تقوم النساء اللاتي أكملن الدورة التدريبية بنجاح بتقديم دراسات الجدوى و خطة العمل لمجموعة من الرعاة المحتملين، و في نهاية عام 2011 كانت قد حضر ما يزيد على 1000 شابة البرامج التدريبية لاكتساب المهارات المختلفة و ورش العمل و الاجتماعات، و قد تم تدريب 300 في ظل برنامج "إطلاقتي" وتم دعم 70 مشروعا صغيرا و متوسط الحجم (سواء كان مشروعا جديدا أسسته المرأة أو توسع في مشروع صغير أو متوسط).

في المملكة العربية السعودية يقدم المعهد العالي النسائي برامج تدريبيه عن ريادة الأعمال لطالباته لتشجيعهن على بدء مشاريعهن الخاصة، و يقدم أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية التدريب لرائدات الأعمال من خلال مشروعات ممولة إلا أنها مرتبطة بوقت محدد و تتاح عادة في بعض المناطق فقط.

و تعتبرمبادرة "جولدن ساكس- Golden Sachs " مثالا للتجربة الجيدة في التدريب على إدارة الأعمال (انظر المربع 7.6)، و في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا شاركت في المبادرة كل من مصر و لبنان من خلال الجامعة الأمريكية بالقاهرة و الجامعة الأمريكية في بيروت. و لكي ينطلق البرنامج في مصر أسست الجامعة الأمريكية في القاهرة برنامج ريادة الأعمال و القيادة ليخدم كمرفأ إقليمي للتعليم و البحوث المتعلقة بالقيادات النسائية في المنطقة العربية، و منذ 2008 خرجت الجامعة الأمريكية بالقاهرة 235 من رائدات الأعمال من متدربات برنامج "جولدن ساكس".

المربع 7.6 **مبادرة "جولدن ساكس" لعشرة الآف إمراة – تحربة جيدة في التعليم والتدريب على إدارة الأعمال لرائدات الأعمال**

إن مبادرة "جولدن ساكس" من أجل 10000إمرأة هي مبادرة ممولة بمبلغ 100مليون دولار أمريكي اطلقت عام 2008 لتوفير التدريب على الأعمال و إدارتها لعدد 10 الآف رائدة أعمال في الاقتصادات النامية، و الفرضية التي تقوم عليها المبادرة هي أن التوسع في مهارة ريادة الأعمال و التجمع الإداري في الاقتصادات النامية و الناشئة – بصفة خاصة بين النساء – يمكن هذه الاقتصادات من الحد من عدم المساواة وتأمين نمو اقتصادي شامل، وأن الوصول لثقافة المشروعات و الإدارة سوف يمكن القتصادات من الاستفادة من " القوة الهائلة للنساء كرائدات أعمال ومديرات" ". ومن خلال شراكات بين جامعات في أوروبا و في الولايات المتحدة و كليات الأعمال في الاقتصادات الناشئة و النامية بنشط البرنامج في ظل أكثر من 40

اقتصاد، و تسعى المبادرة لأن يكون لها تأثير مستدام على جودة و طاقة تعليم المشروعات في الاقتصادات التي نشطت فيها.

و المعيار الأساسي للاختيار هو أن تكون المرشحة للتدريب تدير بالفعل مشروعا تجاريا قابل للنمو و يشير إلى القدرة على توفير وظائف، و تلتحق النساء المختارات بالبرامج التدريبية التي تعطي شهادة في نهايتها ومدتها من خمسة أسابيع إلى ستة أشهر. وتشمل الموضوعات التي تغطيها التسويق و المحاسبة و كتابة خطة العمل و الوصول للتمويل، و تقدم الإرشادات للدارسات أثناء البرنامج و بعد الانتهاء من الدراسة و تقدمها لهن المؤسسات المشاركة و الشركات المحلية و أفراد "جولدمان ساكس".

و في تقييم مبدئي للمتدربات العشرة ألاف من الهند أفاد نصف الخريجات أنهن حققن زيادة في الإيرادات تصل للضعف على الأقل في فترة زمنية تبلغ 18 شهرا بعد نهاية التدريب و هي فترة زاد فيها متوسط عدد العاملين في مشروعاتهن من ستة إلى عشرة أفراد، و أن الاشتراك في البرنامج رفع بشكل مستمرمستوى تخطيطهن للعمل و من مهاراتهن في الإدارة و في التفاوض و أدى إلى النهوض بمستوى جودة انتاجهن، و بالنسبة لعدد كبير منهن أعطاهن الثقة لخوض مجالات كانت حكرا على الرجل و للتوسع في مشروعاتهن بما في ذلك مخاطبة مؤسسات التمويل (المركز الدولي لبحوث المرأة -2012- ICRW).

وهذه المبادراة مستوحاة من البحث الاقتصادي لمؤسسة جولدمان ساكس التي بينت الأثار الشديدة لاشتراك المزيد من النساء في القوة العاملة على الاقتصادات و المجتمعات.

المصدر: جولدمان ساكس 2012 – " 10000 إمرأة"-

www.goldmansachs.com/citizeship/10000women/index.html,- - مارس 2012

وقد يؤدي بذل المزيد من الجهود المترابطة و المنظمة إلى توفير التدريب على ريادة الأعمال و إدارتها للنساء من صاحبات المشروعات الحاليات و المرتقبات قد يكون له أثر كبير على معدلات نجاح مشروعاتهن، و الواقع أن تحسين فرص وصول المرأة للتدريب الكافي و للمعلومات له أهمية كبيرة في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة وفي الوظائف المرموقة و في أنشطة ريادة المشروعات.

و الجمع بين الدروس عن ريادة الأعمال وبين التعليم و التدريب الفني في المدارس والجامعات يوفر قاعدة أساسية لاطلاع الشابات على فكرة القيام ببدء مشروع كأحد خيارات العمل كما يوفر لهن المعرفة الأساسية، و بالنسبة للنساء المنضمات بالفعل للقوة العاملة و بالنسبة لمن يمتلكن مشروع وليد يكون وصولهن بصورة أفضل لخدمات التدريب المستمر على ريادة و إدارة الأعمال مفيدا لزيادة معدل طاقة المرأة المبتدئة و لنمو المشروع.

الخلاصة

إن توفير خدمات تنمية مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ما يزال محدودا للغاية أولا بسبب أن البنية التحتية الداعمة للمشروعات بشكل عام غير متقدمة و ثانيا لأن مقدمي الخدمات لا يبذلون جهدا كافيا لتكييف خدماتهم و دعوتهم بما يناسب عملائهم من النساء، و قد أنشئ عدد من المؤسسات – مثل مراكز مشروعات المرأة و حاضنات مشروعات المرأة في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلا أنه لم تجرى دراسات لمعرفة أثرها أو العوامل الرئيسية التي تؤدي لنجاحها أو إمكانية تكرارها.

و قد وضعت أيضا بعض البرامج لتحسين فرص وصول رائدات الأعمال لأشكال أخرى من الدعم مثل برامج التأهيل للتصدير والتدريب على ريادة الأعمال إلا أنها ظلت متناثرة و على نطاق ضيق، و بصفة عامة هناك حاجة لبذل جهود على نطاق أوسع بحيث توجه للتعرف على جوانب النقص و اتخاذ التدابير الرامية لتوفير المساندة بصورة أفضل لرائدات الأعمال.

التوصيات الرئيسية

بناء على قوائم السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لتنمية مشروعات المرأة في الاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التي وافق عليها وزراء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الإعلان الخاص بتعزيزمشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 2007 (انظر الملحق أ) يطرح هذا التقرير التوصيات العامة المتعلقة بكافة اقتصادات المنطقة، و معظم التوصيات تدعو لتنفيذها بمعرفة الحكومات المحلية أو الجهات المحلية المعنية، و مع ذلك يجوز وضع المفاهيم و الممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	القائمون بها
خدمات ومعلومات تنمية المشروعات	
1. جمع البيانات لتقييم مستوى إقبال رائدات الأعمال على الخدمات الحكومية و غير الحكومية الحالية وخدمات تنمية المشروعات. 2. الجمع بين دورات ريادة الأعمال و التدريب الفني في المدارس والجامعات (بالتعاون مع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي). تحسين الوصول لخدمات التدريب على ريادة الأعمال وإدارة المشروعات بالنسبة للمرأة المنضمة للقوة العاملة بالفعل وللمرأة التي لديها مشروع.	الحكومات الوطنية
3. إجراء تقييم لخدمات تنمية المشروعات و احتياجات رائدات الأعمال (لمواجهة العوائق التي تعترض البداية والنمو واحتياجات الفئات المختلفة من النساء). ينبغي أن يراعي هذا التقييم خصائص العديد من القطاعات التي تعمل فيها الشركات التي ترأسها النساء. 4. كتابة نبذة عن الممارسات الجيدة في خدمات تنمية مشروعات المرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا والدعاية لها (و تختار على أساس مدى تأثيرها الاقتصادي و الإنمائي). 5. إنتاج دليل عن إنشاء وإدارة حاضنة لمشروعات المرأة استناداً إلى تقييم مفصل للتجربة الحالية، مع الأخذ في الاعتبار التجارب الجيدة.	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال
6. زيادة الفرص المتاحة للمرأة للوصول إلى أسواق جديدة بالآتي: - تطوير وتقديم برامج الاستعداد للتصدير لرائدات الأعمال لمساعدتهن على التأهل للوصول إلى الأسواق الأجنبية. - توفير الظروف الملائمة لضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في شبكات التقييم والتوريد ومبادرات التجمع.	الحكومات الوطنية بمساندة من القطاع الخاص
7. الجمع بين خدمات تنمية المشروعات و بين تقديم التمويل الأصغر كوسيلة لتحسين أداء مشاريع المرأة متناهية الصغر و قابليتها للنمو.	مؤسسات التمويل الأصغر
8. التنسيق لتوفير خدمات تنمية المشروعات وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة بين مقدمي الخدمات. 9. تيسير إقامة سلسلة من ورش العمل التعليمية لزيادة تقاسم النماذج التدريبية وأساليب تقديم خدمات تنمية المشروعات للشرائح المختلفة في سوق رائدات الأعمال.	الهيئات الحكومية ومنظمات دعم المشروعات

المراجع

- حاضنات الأعمال الجديدة في الرباط تشجع رائدات الأعمال

Ali, Siham (2009), 'New "business incubator" in Rabat encourages female entrepreneurs', Magharebia, 19/07/09, Rabat, Morocco. *www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2009/07/19/feature-01*, accessed 2 May 2012.

- التمكين اقتصادي للمرأة في الضفة العربية

ASALA (Palestinian Businesswomen's Association) (2010), "Women's Economic Empowerment in the West Bank, Palestine", prepared by Riyada Consulting and Training, Ramallah.

- التقرير السنوي لجمعية سيدات الأعمال في رام الله

ASALA (2011), "Annual Report 2009-2010", Palestinian Businesswomen's Association, Ramallah.

- دراسة المشاركة المنخفضة للمرأة في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة: الأثار المترتبة على خدمات تنمية المشروعات

BDSSP (Business Development Services Support Project) (2005), "Exploring the Low Participation of Women in the SME Sector: Implications for Business Development Services", Canadian International Development Agency, Cairo.

- مساندة مشروعات المرأة: أثر برامج إدارة المشروعات التي تركز على المرأة

CWB (Centre for Women in Business) (2010), "Supporting Women's Enterprise: The Impact of Women-Focused Business Management Programming", Mount Saint Vincent University, Halifax.

- تقرير عن تنفيذ الميثاق اليورومتوسطي الخاص بالمشروعات: تقييم سياسة المشروعات لعام 2008

EC (European Commission) and OECD (2008), *Report on the Implementation of the Euro-Mediterranean Charter for Enterprise*: *2008 enterprise policy assessment*, Office of the Official Publications of the European Communities, Luxembourg.

- تقييم تأثير مبادرة مشروعات المرأة

Ference Weicker & Co. (2008), "Impact Assessment of the Women Enterprise Initiative (WEI)," prepared for Western Economic Diversification Canada, Vancouver.

- "تحفيز النمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها المرأة : تقييم مبادرة جولدمان ساكس من أجل 10 الآف إمرأة

ICRW (International Center for Research on Women) (2012), "Catalyzing Growth in the Women-Run Small and Medium Enterprises Sector (SMEs): Evaluating the Goldman Sachs 10 000 Women Initiative", International Center for Research on Women, Washington, DC.

- المرصد العالمي لريادة الأعمال: تقرير المرصد عن منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

IDRC (International Development Research Centre) (2010), *Global Entrepreneurship Monitor: GEM-MENA Regional Report 2009*, IDRC, Cairo.

- المدخل للتنمية الاقتصادية من خلال تمكين المرأة و ريادة الأعمال

InfoDev (2010), "Gateway to Economic Development through Women Empowerment and Entrepreneurship", prepared by the International Women Working Group on Women Business Incubation, World Bank, Washington, DC.

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم 14 ، مؤشرات عام 2008

MPMEA (2009), "Bulletin d'information statistique N° 14, indicateurs pour l'année 2008", Direction des systèmes d'information et des statistiques, République Algérienne démocratique et populaire, Algiers.

- حاضنات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

OECD (2010a), "Business Incubators in the Middle East and North Africa (MENA) Region", draft issues paper presented at the WBF Conference on "Enhancing the Business Enabling Environment for Women in Arab Economies", MENA-OECD Investment Programme, Beirut, 24 November, OECD, Paris.

- نتائج مؤتمر الخاص بدعم البيئة التي تمكن المرأة في البلاد العربية

OECD (2010b), "Conclusions of the Conference on Enhancing the Business Enabling Environment for Women in Arab Countries", MENA-OECD Investment Programme, Beirut, 24 November, OECD, Paris.

- السياسات والخدمات المساندة لدعم ريادة المرأة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: استجابات الحكومة و القطاع الخاص في أوقات التغيير – مسودة النتائج

OECD (2011), "Policies and Services to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region: Government and Private Sector Responses in Times of Change, Draft Conclusions", MENA-OECD Investment Programme, Paris, 27-28 September, OECD, Paris.

- تصور العملاء عن برامج تنمية المشروعات التي تركز على المرأة

Orser, B. (2011), "Client Perceptions about Women-Focused Business Development Programs and their Implications for Entrepreneurship Policy", University of Ottawa, Ottawa.

- وضع البرامج على أساس النوع الاجتماعي في مبادرات المرأة

Orser, B. and A. Riding (2006), "Gender-based small business programming: the case of the Women's Enterprise Initiative",*Journal of Small Business and Entrepreneurship*, Vol. 19, No. 2Canadian Council for Small Business and Entrepreneurship.

- مساندة ريادة المرأة للأعمال في بلاد الشمال – دراسة تحليلية للسياسات الوطنية من منظور يراعي النوع الاجتماعي

Pettersson, K. and S. Hedin (2010), "Supporting Women's Entrepreneurship in the Nordic Countries – A Critical Analysis of National Polices in a Gender perspective", Paper presented at Gender, Work and Organization Conference in Entrepreneurship, Innovation and Growth: Gender perspectives stream, Keele University, 21–23 June 2010, Stockholm.

- تنمية القطاع الخاص و المشروعات : دعامة النمو في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Stevenson, L. (2010), *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa*, Edward Elgar and IDRC, Cheltenham.

- ريادة الأعمال في السويد

Swedish Agency for Economic and Regional Growth (2010), "Women's entrepreneurship in Sweden", Swedish Agency for Economic and Regional Growth – Tillväxtverket, Stockholm.

- تقرير النشاط - 2008

WES (European Network to Promote Women's Entrepreneurship) (2009), "Activity Report 2008", Enterprise and Industry Directorate-General, European Commission, Brussels.

الفصل السابع

بحث وتجميع المعلومات عن رائدات الأعمال فى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعرض هذا الفصل " وضع التشغيل" و هي حصيلة لتجميع البيانات والبحوث حول رائدات الأعمال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و لا توجد بيانات عامة ممنهجة عن قطاع المشروعات. ويلاحظ أن البيانات المقسمة وفقا للنوع الاجتماعي المتاحة والصادرة عن أجهزة الاحصاء القومية حول عدد من المشروعات الأساسية تتفاوت فى المنطقة. ومثل هذه البيانات أساسية لتحديد مدى استعداد حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لوضع السياسات والبرامج السليمة لتنمية مشروعات المرأة. وبالإضافة إلى تجميع البيانات بمعرفة الحكومات الوطنية ، فإن الدراسات المسحية بواسطة الحكومات و الأطراف الفاعلة غير الحكومية ، يمكنها أيضا أن تقدم تحليلاً عميقاً عن خصائص رائدات الأعمال واحتياجاتهن.

مقدمة

يعد تجميع البيانات وإجراء البحوث مسألة أساسية للتأكد من أن السياسات والبرامج يمكنها أن تفي باحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقدر الكافي. ولا شك أن البيانات الأساسية حول تكوين مشروعات القطاع الخاص وفقا لحجمها (أي مقسمة إلى فئات وفقا لحجم العمالة لديها والتي تبين ما إذا كان المشروع متناهي الصغر أم صغير أم متوسط أم كبير)، و حصة العمالة و القطاع (بناء على حجم المشروع) وكذلك البيانات المتعلقة ببداية المشروعات ، ومعدل نموها و إنتهائها مما يتيح متابعة أفضل لتأثير سياسات وتدابير الدعم على فترة زمنية . ويمكن للبحوث المسحية أن تعوض نوعا ما النقص في الإحصاءات المفصلة وأن تعطي صورة لنوعية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها لا تمثل بديلاً عن قيام الأجهزة القومية للإحصاء بالتجميع المنتظم للبيانات، ثم يأتى بعد ذلك تجميع البيانات والبحوث الخاصة عن رائدات الأعمال والتى تتيح فهما أفضل أينما وجدت للتحديات والاحتياجات المحددة.

من الأمور الأساسية أن يكون هناك فهم عميق لخصائص المشروعات التي تمتلكها وتديرها المرأة (على سبيل المثال من حيث حجم المشروع و القطاع الذي ينتمي إليه و عمره ومعدل نموه) إذ يؤكد ذلك أن الفكر السياسي المتبع وتدابير توفير البرامج قادرة على مواجهة التحديات التى تقابل رائدات الأعمال. و قد يشكل ذلك أيضا الركيزة الفكرية التي يقوم على أساسها تحسين البيئة التنظيمية و التشريعية و مناخ دعم المشروعات، وذلك بتحديد حجم إسهامات رائدات الأعمال في توفير فرص العمل و في النمو الاقتصادى وإلقاء الضوء عليها، و من المهم أن تكون جهات وضع السياسات على دراية منتظمة بالبيانات الكافية عن المشروعات والمصنفة حسب النوع الاجتماعي .

ويلقي هذا الفصل نظرة عامة و يقدم بيانات عن الوضع القائم لتجميع البيانات المقسمة حسب النوع في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ويسرد قوائم البحوث عن رائدات الأعمال فى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبين هذه الدراسة أن هناك زيادة فى البحوث المسحية عن رائدات الأعمال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما يسهم فى فهم أفضل لخصائصهن وما يقابلنه من تحديات،على كل حال يستطيع البحث أن يلعب دوراً محوريا أكبر فى الحوارالسياسي، ويمكن أن يستكمل ببيانات أفضل عن قطاع المشروعات – و بصفة خاصة البيانات المصنفة بحسب النوع – للمساعدة فى وضع السياسة الفعالة الرشيدة وتنفيذ البرنامج.

الوضع القائم في تجميع البيانات المقسمة حسب النوع فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط تتوفر البيانات المقسمة بحسب النوع عن بعض المؤشرات السكانية والاقتصادية، مثل مستويات التحصيل التعليمي ومعدلات المشاركة في القوة العاملة و معدلات الاشتغال بالعمل الحر، و مصدر هذه البيانات هو مسوحات التعداد القومي والقوة العاملة.

وقد قدمت ستيفنس (Stevenson, 2011) تحليلاً مقارناً ومقسما حسب النوع من واقع البيانات القومية لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثمانية عشر ، شاملا المشاركة في القوة العاملة والبطالة ، ومعدلات التوظف و العمل الحر (ولا يشمل التحصيل التعليمي) . وعلى أى حال فإن هناك نقص فى الانتاج المنتظم للبيانات

ذات الجودة العالية عن ديناميات النوع الاجتماعي االتى تجمع بواسطة الحكومات والتى يمكن أن تدعم تقييم السياسات والتوصيات المبنية على الدلائل.

انتجت بعض حكومات المنطقة تقارير حول احصاءات النوع المتعلقة بالتعليم الأساسي والتعليم العالى والصحة و غيرها من الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى. وتصدر دائرة الاحصاءات العامة الأردنية تشرة "مؤشرات المرأة الأردنية" ، وينشر المكتب المركزى للإحصاءات في السلطة الفلسطينية " النساء والرجل فى فلسطين : قضايا وإحصاءات"، و ينشر المكتب الجزائرى للإحصاء " النساء والرجال فى الجزائر : صورة إحصائية"، وتصدر الهيئة الوطنية الليبية للمعلومات والتوثيق كتيبا سنوياً يتضمن معلومات أساسية عن وضع المرأة فى الجماهيرية الليبية ، ونشرت وزارة الاقتصاد الوطني فى عمان " نساء ورجال سلطنة عمان بالأرقام" عام 2006؛ وينشر جهاز الإحصاء القطري تقريراً بعنوان " النساء والرجال فى دولة قطر : لمحة احصائية" ويصدر كل سنتين اعتبارا من عام 2004. وقد وافقت حكومة الكويت فى 2004 على قرار الانضمام لمشروع البرنامج القومي الاحصائي للنوع فى الدول العربية (وهو إحدى مشروعات الأمم المتحدة تقوم بتتنفيذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) ويهدف لبناء القدرات الوطنية لانتاج واستخدام ونشر البيانات الاحصائية الخاصة بالأولويات المتعلقة بالنوع و ذلك للتأثير على السياسات التى تحقق مصلحة المرأة .

وبناء على إصرار المؤسسات الوطنية المسئولة عن النهوض بوضع المرأة – وفي أحيان كثيرة بمساعدة الجهات المانحة - قامت بعض حكومات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بتأسيس مراكز خاصة للبحوث والتوثيق لتجميع الإحصائيات عن النوع وتقديم التقارير عنها. وفى تونس على سبيل المثال أنشأت وزارة المرأة والأسرة والطفل "مركز البحوث و الدراسات والتوثيق عن المرأة (CREDIF) الذى ينشر البحوث المتعلقة بالنشاط الاقتصادى للمرأة ، متضمناً دورها فى القطاع الخاص (مثل دراسة CREDIF 2010)، وفى مصر ، أنشأ المجلس القومي للمرأة مركزا للتوثيق لتجميع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث عن المرأة ، وفى الإدارة الفلسطينية ، أنشأت وزارة شئون المرأة مركز البحوث والتوثيق عن المرأة الفلسطينية فى عام 2006، لإجراء البحوث عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، و مع ذلك فإن وجود هذه المراكز لم يثبت أنه قادر على مواجهة مشكلة الحصول على بيانات تصدر بانتظام وب على مستوى من الجودة يمكن من الاعتماد عليها.

هناك حاجة ماسة لبيانات قوية عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن تحديد الفروق بين الجنسين فى نشاط قطاع الأعمال ومعدلات ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و في الوصول إلى الموارد المطلوبة (مثلاً التمويل و المعلومات والمعرفة) وعن أداء الشركات، لا يوجد حاليا مثل هذه البيانات في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والبيانات الشاملة فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير متاحة على نطاق واسع في الغالبية العظمى من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتوفر بيانات احصائية رسمية محدودة عن ملكية المرأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Stevenson, 2010) ولا تتوفرعلى الإطلاق سواء البيانات عن المشروعات وفقا للحجم أو البيانات المقسمة حسب النوع عن ملاك المشروعات أو ربما أنه لا تصدر تقارير بها.

لا توجد سوى أدلة شفهية فقط عن حصة المرأة فى ملكية المشروعات فى معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و تشير بوجه عام إلى أنها صغيرة ومحدودة للغاية ، وكلما زاد حجم المشروع كلما كانت ملكية المرأة له أقل . و هذا تؤيده إلى حد ما بحوث المشروعات التى تقوم بها المنظمات الدولية (مثل بحوث المشروعات التي يقوم بها البنك الدولي) أو شركات البحوث الكبيرة المستقلة .على أن حال فإن حجم عينات البحث فى معظم البحوث صغير ونادراً ما تكون البحوث مبنية على أساس عينة تمثل المستوى القومي لكل المشروعات ، وكثيرا ما

تستبعد منها المشروعات متناهية الصغر فى القطاع غير الرسمى (حيث يعمل عدد كبير من المشروعات المملوكة للمرأة في هذا القطاع) . ولذلك فإن النتائج لا تعطي سوى صورة مشوهة عن الوضع الفعلي . وللحصول على تقاريرأفضل عن وضع المرأة بالنسبة لملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن الأمر يتطلب دعم الإمكانات الإحصائية لأجهزة الإحصاء الوطنية بحيث تقوم بإجراء التحاليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والدراسات الممتدة عن تأثير برامج و سياسات التنمية ، و يجب اعتبار ذلك من الأمور ذات الأولوية فى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد جمع المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) بيانات في إحدى عشر من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الثمانية عشر عضو المشارك فى برنامج الاستثمارات فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وقدمت دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال البيانات عبر الوطنية عن مشاركة البالغين (من سن 18: 64) في ثلاث من مراحل نشاط ريادة الأعمال : البالغون الناشطون في اتخاذ الخطوات نحو بدء مشروع (المستثمر الناشئ) ، والبالغون ممن يتملكون مشروعا عمره أقل من 42 شهراً (صغارأصحاب المشروعات) ، والبالغون ممن يملكون مشروعا عمره أكثر من 42 شهراً (أصحاب المشروعات المستقرة)[1]. وقد سلط تقرير "ستيفنسون " الضوء على النتائج الرئيسية المقارنة في تقريرالمرصد العالمى لريادة الأعمال فى 11 اقتصاد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(Stevenson, 2011).

و يكون من المفيد للغاية القيام بتقسيم البيانات التى جمعها المرصد العالمي لريادة الأعمال بصورة أكبر، وقد قامت مجموعات بحثية في عدد قليل من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإعداد مثل هذا التحليل بحسب النوع الاجتماعي، مثال ذ لك بحث "أروجول وماكروهان (2008) Erogul and McCrohan " فى دول الإمارات العربية المتحدة ، و"حداد و آخرون (2010) Haddad et Al " في سوريا، إلا أن إمكانية إجراء تحليل كامل بحسب النوع الاجتماعي لكافة البيانات الوطنية فإنها لم تستغل، و علاوة على ذلك فإن توفر الموارد للمرصد العالمي لريادة الأعمال لإجراء دراسات سنوية من شأنه أن يمكننا من رصد معدلات نشاط ريادة الأعمال على مر الزمن. و في بعض البلاد تقوم الحكومات برعاية دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال على المستوى الوطني ، و هذا إجراء يتعين على حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النظر فيه، بالإضافة إلى أن هناك حاجة إلى وجود أجهزة إحصاء وطنية لتجميع البيانات بصورة منتظمة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التقارير عن النتائج في حينه.

الوضع بالنسبة للبحوث عن رائدات الأعمال

تمد البحوث المسحية -و خاصة تلك العقبات التى تواجه رائدات الأعمال- صانعي السياسات بالمعلومات عن الاحتياجات المحددة لصاحبات الأعمال وتوفر أساسا لتلبيتها بالتدابير السياسية والبرامج المناسبة . وقد تساعد أيضا فى إثارة الوعى بالمساهمة الاقتصادية للمشروعات التي تملكها و تديرها المرأة، وهذا له أهمية كبيرة في توفير بيئة مواتية لمشروعات المرأة . ويمكن إجراء البحوث بتمويل من مجموعة متنوعة من ممثلى القطاع العام أو الخاص ، ومراكز البحوث أو المنظمات غير الحكومية.

وتتوفر مجموعة من الدراسات عن خصائص رائدات الأعمال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحديات التى تواجههن، و بينما تقوم معظم هذه الدراسات على عينات محدودة ولا تمثل عينات على المستوى الوطني ، إلا أنها توفر معلومات هامة . وثمة واحدة من أهم الدراسات المسحية المعروفة التى استعانت ببيانات بحوث البنك الدولي

فى 8 اقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الضفة الغربية وغزة ، واليمن) هي دراسة "مناخ مشروعات المرأة فى منطقة الشرق وشمال أفريقيا " التي أصدرها البنك الدولي عام 2007 ، وقد نشرها "شاملو" (Chamlou, 2008) وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات عن نحو 5000 رجل وامرأة من أصحاب المشروعات .

وقد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية تقريرين إضافيين عن خصائص ومساهمات وتحديات رائدات الأعمال . وتغطي واحدة من الدراستين البحرين ، الأردن ، لبنان ، تونس ، دولة الإمارات العربية المتحدة (مؤسسة التمويل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (IFC & CAWTAR, 2007a) ، بينما تقدم الدراسة الثانية مقارنة بين عدد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مؤسسة التمويل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (IFC & CAWTAR, 2007b)، وقبل ذلك نشر فرع سوق رائدات ا الأعمال التابع لمؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث سلسلة من التقارير الموجزة عن كل بلد عن رياد المرأة للأعمال (من أمثلة ذلك في المغرب وفي عمان 2005عام ، في تونس وفي اليمن عام 2006 ، في البحرين و في مصر والأردن ولبنان عام 2007).

وبالإضافة إلى ذلك قدمت مراكز بحثية و أيضا باحثون مستقلون دراسات عن رائدات الأعمال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . و القائمة التالية - على الرغم من أنها ليست شاملة - إلا أنها تعطي مؤشرات للاهتمام المتزايد بالبحوث المتعلقة برائدات الأعمال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

---

1 . لمزيد من المعلومات عن المشروع البحثي للمرصد العالمي لريادة الأعمال انظر www.gemconsortium.org

الاقتصاد	عنوان البحث	الكاتب وتاريخ النشر
Egypt	*MSEs Potentials and Success Determinants in Egypt 2003-2004: Special Reference to Gender Differentials*	(El-Madhi, 2006)
	Egyptian Women Workers and Entrepreneurs: Maximizing Opportunities in the Economic Sphere	(Nasr, 2010)
	"How Do Women Entrepreneurs Perform? Empirical Evidence from Egypt"	(El-Hamidi, 2011)
Jordan	*External Environment and Female Entrepreneurial Projects: A study of the Effect of Environments' Dimensions on the Growth of Female Entrepreneurial Projects in Jordan*	(Hattab, 2007)
	"Effect of Gender on the Success of Women Entrepreneurs in Jordan"	(Al-Alak and Al-Haddad, 2010)
Lebanon	"Women Entrepreneurs in the MENA Region: Obstacles, Potentials & Future Prospects - The Case of Lebanon"	(CRI, 2007)
	"Gender-Based Differences among Entrepreneurs and Workers in Lebanon"	(Akeel, 2009)
	"Insights into factors influencing women entrepreneurs in Lebanon"	(Jamali and Sidani, 2010)
Morocco	"The Role and Potential of Businesswomen in Morocco's Civil Society"	(Mbagaya, 2009)
Oman	"Women entrepreneurs in Oman: some barriers to success"	(McElwee and Al-Riyami, 2003)
	"Women Entrepreneurship in Oman"	(Khan, Ghosh and Myers, 2005)
	"Omani Women Entrepreneurship and SMEs in Oman – Challenges and Opportunities"	(Roque and Ramanujam, 2011)
Saudi Arabia	"Women Entrepreneurs in Riyadh, Saudi Arabia"	(Minkus-McKenna, 2009)
	"Businesswomen in Saudi Arabia: Characteristics, Challenges, and Aspirations in a Regional Context"	(Altuki and Braswell, 2010)
Syria	"Women Entrepreneurs Facing the Informality in Rural and Remote Areas in Syria"	(Kattaa and Hussein, 2009)
	"Women Entrepreneurship in Syria: Characteristics & Challenges"	(Haddad, Ismail, Nassar and Hattab, 2010)
Tunisia	"Les Femmes Entrepreneurs en Tunisie: Paroles et Portraits"	(Deneuil, 2001)
	Femmes et entreprises en Tunisie. Essai sur la culture du travail féminin	(Deneuil, 2005)
	"The Attractiveness of Entrepreneurship for Females and Males in a Developing Arab Muslim Country; Entrepreneurial Intentions in Tunisia"	(El Harbi, Anderson and Mansour, 2009)
	"Supporting Women Entrepreneurs in Tunisia"	(Drine and Grach, 2010)
UAE	"Small Enterprises: Women Entrepreneurs in the UAE"	(Hann, 2004)
	"Female entrepreneurs in the UAE"	(Sidani, Itani and Baalbaki, 2007)
	"Preliminary investigation of Emirati women entrepreneurs in the UAE"	(Erogul and McCrohan, 2008)
Bahrain and Oman	"Toward an understanding of Arab women entrepreneurs in Bahrain and Oman"	(Dechant and Al-Lamky, 2005)
Middle East/GCC	"Women Entrepreneurship in GCC: a Framework to Address Challenges and Promote Participation in a Regional Context"	(Zeidan and Bahrami, 2011)
	"Women entrepreneurs practicing business in Middle East: case study of socio-cultural environmental barriers"	(Mathew and Kavitha, 2010)

و باختصار هناك حجم متزايد من المعرفة البحثية حول جوانب ريادة المرأة للأعمال في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مما يشير إلى اهتمام متصاعد بهذا الموضوع، ألم يكن ظاهرا في مدى الاهتمام بنتائج هذه البحوث و نشرها على نطاق واسع و ترجمتها إلى سياسات ذات أثر و إجراءات تمت التوصية بها من أجل استجابة الحكومات و الجهات الأخرى المعنية. لا تجد البحوث المنشورة في الصحف الأكاديمية قراء كثيرين من جانب صناع السياسات و الممارسين و بذلك تذهب بعض من قيمة إيضاحاتها هباء.

المربع 1.7 الحاجة لمركز لتبادل المعلومات و فهرسة الدراسات الخاصة بريادة المرأة للأعمال

هناك حاجة لمركز لتبادل المعلومات لتجميع الدراسات المتعلقة بريادة المرأة للأعمال في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و لرصد ما يستجد من أبحاث، و لتحقيق انتشار أوسع لاكتشافات ونتائج البحوث، و يمكن لهذا المركز أن يقوم بدور تلخيص النتائج (في لغة عملية) و إعداد مخلصات عن السياسة العامة للتوزيع على صناع القرار و المنظمات المساندة للمشروعات و الجهات المانحة و غيرها من الجهات المعنية. و ربما كانت هذه مهمة لأمانة منتدى سيدات الأعمال.

ومن العوامل الرئيسية لجودة البحث العلمي هو جودة البيانات و هذا يعود بالمناقشة مرة أخرى إلى دور الحكومات وأجهزة الإحصاء الوطنية في وضع أولوية لتجميع و نشر البيانات السليمة عن دينامية النوع الاجتماعي في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و نشرها.

الخلاصة

يؤدي نقص البيانات المنتظمة و المقسمة وفقا للنوع الاجتماعي عن قطاع المشروعات إلى الحد من قدرة حكومات منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على وضع السياسات و البرامج الفعالة و المبنية على أساس الشواهد لمساندة رائدات الأعمال. سيكون الحصر المفصل للبيانات الموجودة و المقسمة حسب النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ذو قيمة كبيرة في مساعدة الحكومات على التعرف على أولويات تجميع البيانات.

إن زيادة البحوث المسحية التي تقوم بها أساسا المراكز البحثية الإقليمية و المنظمات الدولية قد ساعدت في تضييق الفجوة المعرفية حول خصائص رائدات الأعمال و التحديات التي يواجهنها في منطقة الشرق الأسط وشمال أفريقيا، و مع ذلك يمكن للبحوث أن تقوم بدور مركزي أكبر في الحوار الخاص بالسياست و أن تستكمل بتجميع البيانات الخاصة بقطاع الأعمال بشكل أفضل بحيث تشمل البيانات المقسمة وفقا للنوع الاجتماعي. ويمكن القيام بالمزيد للتأكد من أن نتائج البحوث تستخدم بانتظام لوضع السياسات و أنها تناقش في الحوار الخاص بالسياسا ت بين القطاعين العام و الخاص.

التوصيات الرئيسية

بناء على قوائم السياسات و المؤسسات و البرامج المساندة لتنمية مشروعات المرأة في الاقتصادات الثمانية عشر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التي وافق عليها وزراء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الإعلان الخاص بتعزيز ريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 2007 (انظر الملحق أ) يطرح هذا التقرير التوصيات العامة المتعلقة بكافة اقتصادات الممنطقة، و معظم التوصيات تدعولبتنفيذها بمعرفة الحكومات المحلية أو الجهات المحلية المعنية، و مع ذلك يجوز وضع المفاهيم و الممارسات الجيدة بالتعاون مع المجتمع الدولي بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال.

الإجراءات	الجهة المنفذة
البحث و تجميع البيانات	
1. القيام بحصر للإحصاءات الوطنية الموجودة و المقسمة حسب النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مع التركيز على البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة، فهذه هي أكثرها نقصا و الحاجة لها ماسة لاطلاع السياسات الرامية لتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال عليها بصورة أفضل	الأجهزة الوطنية للإحصاء بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
2. التأكد من أن النوع يؤخذ في الاعتبار عند تصميم تعداد المؤسسات و/أو المسح بالعينة للمشروعات الصغيرو و المتوسطة التي تقوم بها الأجهزة الوطنية للإحصاء و أن توضح البيانات المقسمة حسب النوع بانتظام في التقارير 3. وضع نظام لتوفير البيانات المقسمة حسب النوع عن المستفيدين من برامج دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها مؤسسات المشروعات الصغيرة و المتوسطة.	الأجهزة الوطنية للإحصاء
4. القيام بدراسات حالة متعمقة للمشروعات القابلة للنمو المملوكة للمرأة لمعرفة العوائق الرئيسية التي تحول دون نموها و كذلك العوامل الرئيسية لنجاحها، و معرفة نتائج هذه الدراسات يترتب عليه تصميم السياسات و الإجراءات و البرامج الرشيدة التي تساند زيادة معدلات نمو المشروعات المملوكة للمرأة في المنطقة. 5. القام بالمزيد ممن البحوث و التحليلات عن التبعات الاقتصادية التي تؤثر في مقدرة المراة على المشاركة في أنشطة ريادة الأعمال والمشروعات و التجارة الدولية (مثل قوانين الملكية و قوانين الميراث و قوانين الأحوال الشخصية ألخ..) 6. إنشاء مركز لتبادل المعلومات لتجميع الدراسات المتعلقة بريادة المرأة	الجهات الدولية المعنية بما في ذلك منتدى سيدات الأعمال

للأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و يمكن للمركز أن يقوم برصد التطورات البحثية و التأكد من نشر نتائج البحوث و الممارسات والنماذج الجيدة التي يمكن الاستفادة من تكرارها في المنطقة.	

المراجع

- الفروق على اساس النوع بين رواد الأعمال و العاملين في لبنان

Akeel, R. (2009), "Gender-Based Differences among Entrepreneurs and Workers in Lebanon", *MENA Knowledge and Learning*, Quick Notes Series, No. 6, April, World Bank, Washington, DC.

- تأثير النوع على نجاح رائدات الأعمال في الأردن

Al-Alak, M.A.B. and S.Y.F. Al-Haddad (2010), "Effect of Gender on the Success of Women Entrepreneurs in Jordan", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 1, No. 12, pp. 42–62.

- سيدات الأعمال في السعودية: الخصائص و التحديات و التطلعات في إطار إقليمي

Alturki, N. and R. Braswell (2010), *Businesswomen in Saudi Arabia: Characteristics, Challenges, and Aspirations in a Regional Context*, IFC (International Finance Corporation) and CAWTAR (Centre of Arab Women for Training and Research), Washington, DC.

- المناخ ريادة المرأة للآعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Chamlou, N. (2008), *The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa*, World Bank, Washington, DC.

- دينامية المبادرة الخاصة و المشروع متناهي الصغر في تونس من منظور النوع

CREDIF (Centre for Studies, Research, Documentation and Information on Women) (2010), "Dynamique de l'Initiative Privée et de la Micro-Entreprise en Tunisie, Approche Genre", Ministère des Affaires de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Âgées, République Tunisienne, Tunis.

- رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: العوائق والأفاق المحتملة و المستقبلة – حالة لبنان

CRI (Consultation & Research Institute) (2007), "Women Entrepreneurs in the MENA Region: Obstacles, Potentials & Future Prospects - The Case of Lebanon", Consultation and Research Institute, Beirut.

- نحو فهم رائدات الأعمال العرب في البحرين و عمان

Dechant, K. and A. Al-Lamky (2005), "Toward an Understanding of Arab Women Entrepreneurs in Bahrain and Oman", *Journal of Development Entrepreneurship,* Vol. 10, No. 2, Whitman School of Management, Syracuse, pp. 123-140.

- رائدات الأعمال التونسيات: كلمات و صور

Deneuil, P-N. (2001), "Les Femmes Entrepreneurs en Tunisie: Paroles et Portraits", Centre des Recherches d'Étude, de Documentation, et d'Information sur la Femme (CREDIF), Tunis.

- المرأة و المشروعات في تونس- مقال عن ثقافة العمل النسائي

Deneuil, P-N. (2005), *Femmes et entreprises en Tunisie. Essai sur la culture du travail féminin,* Editions l'Harmattan, Paris.

- مساندة رائدات الأعمال في تونس

Drine, I. and M. Grach (2010), "Supporting Women Entrepreneurs in Tunisia", Working Paper No. 2010/100, UNU-WIDER, September, United Nations University, World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki.

- ما هو أداء رائدات الأعمال؟ أدلة عملية من مصر

El-Hamidi, F. (2011), "How Do Women Entrepreneurs Perform? Empirical Evidence from Egypt", Economic Research Forum (ERF) 17th Annual Conference, 20-22 March, Antalya.

- جاذبية ريادة الأعمال للإناث و الذكور في البلاد الإسلامية النامية

El Harbi, S., A. Anderson and N. Mansour (2009), "The Attractiveness of Entrepreneurship for Females and Males in a Developing Arab Muslim Country; Entrepreneurial Intentions in Tunisia", *International Business Research,* Vol. 2, No. 3, pp. 47–53.

- طاقات المشروعات المتوسطة و الصغيرة و ما يقرر نجاحها في مصر 2004-2003 : مع إشارة خاصة لفروق النوع

El Mahdi, A. (2006), *MSEs Potentials and Success Determinants in Egypt 2003-2004: Special Reference to Gender Differentials*, FEMISE Research Report, Research no. FEM21-31, December, Economic Research Forum (ERF), Cairo and Institut de la Méditerranée, Marseilles.

- استطلاع أولي لرائدات الأعمال في الإمارات العربية المتحدة

Erogul, M.S. and McCrohan, D. (2008), "Preliminary investigation of Emirati women entrepreneurs in the UAE", *African Journal of Business Management*, Vol. 2, No. 10, pp. 177–185.

- ريادة المرأة للأعمال في سوريا: خصائص و تحديات

Haddad, M., R. Ismail, R. Nassar and H. Hattab (2010), "Women Entrepreneurship in Syria: Characteristics & Challenges", presented at the V International Workshop of Research based on GEM, 28 June, University of Cadiz, Cadiz.

- المشروعات الصغيرة: رائدات الأعمال في الأمارات العربية المتحدة

Hann, H.C. (2004), "Small Enterprises: Women Entrepreneurs in the UAE", Labour Market Study No. 19, Tanmia Centre for Labour Market Research & Information (CLMRI), Dubai.

- البيئة الخارجية و المشروعات النسائية الرائدة: دراسة عن أثر الأبعاد البيئية على نمو المشروعات النسائية الرائدة في الأردن

Hattab, H. (2007), *External Environment and Female Entrepreneurial Projects: A Study of the Effect of Environments' Dimensions on the Growth of Female Entrepreneurial Projects in Jordan*, LAP Lambert Academic Publishing.

- رائدات الأعمال في البحرين و الأردن و لبنان و تونس و الإمارات العربية المتحدة: الخصائص و الإسهامات و التحديات

IFC (International Finance Corporation) and CAWTAR (Centre of Arab Women for Training and Research) (2007a), *Women Entrepreneurs in Bahrain, Jordan, Lebanon, Tunisia and the United Arab Emirates: Characteristics, Contributions and Challenges*, World Bank, Washington, DC.

-رائدات الأعمال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: الخصائص و الأسهامات و التحديات

IFC and CAWTAR (2007b), *Women Entrepreneurs in the Middle East and North Africa: Characteristics, Contributions and Challenges*, World Bank, Washington, DC.

- نظرة متعمقة للعوامل التي تؤثر على رائدات الأعمال في لبنان

Jamali, D. and Y. Sidani (2010), "Insights into factors influencing women entrepreneurs in Lebanon", in S.L. Fielden and M.J, Davidson (eds), *International Research Handbook on Successful Women Entrepreneurs*, Edward Elgar Publishing, Cheltenham.

- رائدات الأعمال في مواجهة عدم النظام في الريف وفي المناطق النائية في سوريا

Kattaa M. and S. Hussein (2009), "Women Entrepreneurs Facing the Informality in Rural and Remote Areas in Syria", *European Journal of Social Sciences*, Vol. 11, No. 4, pp. 624-642.

- ريادة المرأة للأعمال في عمان

Khan, S. A., A.P. Ghosh and D.A. Myers (2005), "Women Entrepreneurship in Oman", Proceedings of the 50th World Conference of the International Council for the Small Business (ICSB), Washington, DC, 15–18 June.

- رائدات أعمال يمارسن المشروعات في الشرق الأوسط: دراسة حالة للعوائق الاجتماعية الاقتصادية

Mathew, V. and M. Kavitha (2010), 'Women Entrepreneurs Practicing Business in Middle East: Case Study of Socio-Cultural Environmental Barriers', *International Journal of Arab Culture, Management and Sustainable Development*, Vol. 1, No. 3, pp. 239-253.

- دور و طاقة المجتمع المدني لسيدات الأعمال في المغرب

Mbagaya, T. (2009), "The Role and Potential of Businesswomen in Morocco's Civil Society", *ISP Collection*, Paper 615, *http://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/615*.

- رائدات الأعمال في عمان: بعض الحواجز أمام النجاح

McElwee, G. and Al-Riyami, R. (2003), "Women Entrepreneurs in Oman: Some Barriers to Success", *International Journal of Career Development*, Vol. 8, No. 7, pp. 339–346.

- رائدات الأعمال في الرياض – المملكة العربية السعودية

Minkus-McKenna, D. (2009), "Women Entrepreneurs in Riyadh, Saudi Arabia", UMUC Working Paper Series 2009–002, January, University of Maryland University College, Adelphi, Maryland.

- النساء المصريات العاملات و رائدات الأعمال: تعظيم الفرص في المجال الاقتصادي

Nasr, S. (2010), *Egyptian Women Workers and Entrepreneurs: Maximizing Opportunities in the Economic Sphere*, World Bank, Washington, DC, *http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&cPath=0&products_id=23720*.

- المرأة العمانية وريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في عمان – التحديات و الفرص

Roque, B.C. and V. Ramanujam (2011), "Omani Women Entrepreneurship and SMEs in Oman – Challenges and Opportunities", presented at the Eighth AIMS International Conference on Management, Indian Institute of Management, Ahmedabad, India, 1-4 January.

- رائدات الأعمال في الإمارات العربية المتحدة

Sidani, Y., H. Itani and I. Baalbaki (2007), "Female Entrepreneurs in the UAE*", paper presented at the Academy of Management Conference, Philadelphia*, 2 August.

- القطاع الخاص و تنمية المشروعات: دعم النمو في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

Stevenson, L. (2010), *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa*, Edward Elgar and International Development Research Centre (IDRC), Cheltenham.

- دور المرأة في ريادة الأعمال في سوق العمل في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

Stevenson, L. (2011), "The Role of Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Labour Market", in *Fostering Women's Entrepreneurship and Employment in the Middle East and North Africa*, OECD, Paris.

- مسح المشاريع – البنك الدولي (2012)

World Bank (2012), Enterprise Surveys, *www.enterprisesurveys.org*, World Bank, Washington, DC.

- ريادة المرأة للأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي: إطار عل لمواجهة التحديات و تعزيز المشاركة في إطار إقليمي

Zeidan, S. and S. Bahrami (2011), "Women Entrepreneurship in GCC: a Framework to Address Challenges and Promote Participation in a Regional Context", presented at the 14th International Business Research Conference, Crowne Plaza Hotel, Dubai, 28-30 April.

الملحق(أ)

وثائق تأسيس منتدى سيدات الأعمال لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية للشرق الأوسط و شمال أفريقيا

يعمل منتدى سيدات الأعمال وفقا لمبادئ سياسية متضمنة في وثيقتين من وثائق تأسيسه:

الإعلان الخاص بتشجيع المرأة على ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا وقد أعتمده الاجتماع الوزاري عام 2007 الذي عقد بالقاهرة، و خطة العمل الخاصة بتشجيع مشروعات المراة وتوظيفها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و التي اعتمدها المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الذي انعقد في مراكش عام 2009.

و من خلال هاتين الوثيقتين اعتمد وزراء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و ممثلي مجتمع سيدات الأعمال و القطاع الخاص و المجتمع الدولي و غيرهم من الجهات المعنية استخدام السياسات الموجهة و التدابير الداعمة للإسراع بمشاركة المرأة في ريادة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية و بصفة خاصة من خلال:

- " تيسير تبادل أفضل للممارسات بين بلاد منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والاقتصادات الأخرى غير الأعضاء الخاصة بدعم ريادة المرأة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة؛
- إثارة وعي أكبر بمزايا ريادة الأعمال بين النساء مع وضع دور المرأة في الاقتصاد و المجتمع في مقام أعلى؛
- زيادة معدلات إنشاء المشروعات بإزالة العوائق المرتبطة بالنوع الاجتماعي في مجال ريادة الأعمال وتيسير حصول المرأة على التدريب الفني و الإداري و خدمات الدعم و الوصول للتمويل؛
- مساعدة رائدات الأعمال على الانتفاع بفرص المشاركة بنشاط في شبكات التواصل القائمة لأصحاب الأعمال وتكوين الشبكات سواء التقليدية أو الالكترونية الافتراضية على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، و قد أصبحت التكنولوجيا الحديثة تتيح الفرص لتعزيز مثل هذه الشبكات و التوسع فيها.[...]"

و قد ناشدت الوثيقتان أيضا حكومات منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و المجتمع الدولي القيام بالإجراءات الملموسة التالية:

- الإجراء الأول: تشجيع المرأة على ريادة الأعمال و التوظف بتوفير مناخ العمل الذي يمكنها من ذلك[...]
- الإجراء الثاني: تيسير عملية تسجيل و تنمية المشروعات من خلال مساندة الوصول للتمويل و بصفة خاصة للمشروعات المملوكة للمرأة [...]
- الإجراء الثالث: تحسين السياسة الاقتصادية من خلال توفير إحصاءات و مؤشرات أفضل مصنفة حسب النوع الاجتماعي[...]

- الإجراء الرابع: تيسير الاشتراك في منتدى سيدات الأعمال لمنظمة التعاون الاقصادي و التنمية في الشرق لأوسط و شمال أفريقيا و التأكيد على زيادة التواصل بين شبكات الأعمال."[1]

و للسير قدما قد يقوم منتدى سيدات الأعمال بإعادة النظر في هذه المبادئ و بالمزيد من التنقيح بحيث تلبي الأولويات السياسية الناشئة والمشهد السياسي و الاقتصادي سريع التطور.

---

1. يمكن الاطلاع على النص الكامل للإعلان الخاص بدعم المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و أيضا 1 خطة العمل الخاصة بدعم المرأة في ريادة الأعمال و التوظف في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الموقع: www.oecd.org/dataoecd/14/1/44092571.pdf

الملحق (ب)

معدلات اشتراك المرأة و الرجل في القوة العاملة و التوظف و العمل الحر والأنشطة الريادية في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

معدلات المشاركة في القوة العاملة

- معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا هي الأدنى من أي منطقة أخرى في العالم (26%)؛ و تتراوح المرتفعى منها ما بين 30% في البحرين و جيبوتي و الكويت و قطر والمنخفضة 11.5 % في السعودية و 9.9% في اليمن.[1]
- في المتوسط يبلغ معدل مشاركة الرجل في القوة العاملة ثلاثة أضعاف مشاركة المرأة مع وجود أكبر الفجوات بسبب النوع في اليمن (ما يزيد على سبعة أضعاف) و في السعودية (خمسة أضعاف) و في كل من العراق و السلطة الفلسطينية و الأردن و الجزائر (ما يزيد على أربعة أضعاف).[2]

معدلات التوظف و البطالة

- معدل التوظف للنساء البالغات أقل باستمرار منه بالنسبة للرجل الثلثين وهو في المتوسط يمثل الثلث فقط بالنسبة لمعدل الذكور (إلا أنه يتراوح ما بين الثلثين من معدل الذكور في الكويت إلى 13% فقط من معدل الذكور في اليمن).[3]
- في المتوسط يبدو أن النساء البالغات يمثلن ضعف عدد الرجال العاطلين مع وجود معدلات بطالة بين الإناث تصل لخمسة أضعاف الذكور في مصر و ثلاثة أضعاف و نصف معدل الذكور في كل من الإمارات العربية المتحدة و السعودية و سوريا و اليمن و أكثر من الضعف في كل نت قطر و الأردن و الجزائر، و باستثناء الوضع في السعودية يبدو أن نسبة بطالة المرأة في اقتصادات الخليج أعلى منها في اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفرييقيا الأخرى، و في البحرين تمثل المرأة 75% من مجموع العاطلين.
- و في القطاع الخاص ينخفض نصيب المرأة في التوظف بشكل كبير إذ أن نسبته في المتوسط 20% مقارنا بنسبة 28% في القطاع العام، و مع ذلك فإن نصيب المرأة من التوظف في القطاع الخاص أقل من 10% في السعودية و سوريا و السلطة الفلسطينية و اليمن مما يشير إلى تفرقة أكبر بين الجنسين في القوة العاملة.[4]

معدلات العمل الحر

- تتفاوت معدلات العمل الحر بالنسبة للمرأة عبر المنطقة إلا أنها منخفضة بصفة خاصة في اقتصادات الخليج، و يبلغ متوسط هذا المعدل بين البلاد 10.7% للنساء مقارنا بنسبة 21.6 للرجال، و مع ذلك ففي قطر والكويت و السعودية و البحرين و الإمارات العربية المتحدة (الاقتصادات المتقدمة في الخليج) تنخرط أقل من 2% من النساء العاملات في أنشطة العمل الحر مقارنة بمتوسط 10% في لبنان و تونس و سوريا والمغرب و السلطة الفلسطينية ، و ترتفع هذه النسبة إلى 30% في الجزائر. (ولابد من ملاحظة أن معدلات العمل الحر للذكور – من المواطنين – في الاقتصادات المتقدمة في الخليج منخفضة هي أيضا نسبيا عنها في الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا).
- في المتوسط يشكل الرجال العاملون أكثر من ضعف عدد النساء العاملات من حيث الرغبة في العمل الحر؛ وفي قطر 20 ضعفا، و النتيجة هي حصة ضئيلة للمرأة من مجموع أنشطة العمل الحر (بمتوسط أقل من 10% و لكن بمعدل يتراوح ما بين 39% من المشتغلين بالعمل الحر في جيبوتي ليصل إلى ما لا يزيد عن 2% في السعودية و عمان).
- يبدو أن المرأة المشتغلة بالعمل الحر أقل توظيفا لآخرين لديها عن الرجل فإن واحد من بين كل أربعة رجال يقوم بتوظيف غيره بينما واحدة فقط من كل عشرة نساء يعملن بالعمل الحر توظف غيرها.
- تتجمع معظم النساء في العمل الحر لحسابهن أو في مشروعات متناهية الصغر و كلما زاد حجم المشروع كلما قل عدد من يمتلكنه من النساء.

معدلات الأنشطة الريادية

- وفقا لنتائج دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال تشارك المرأة في الأنشطة الريادية بمستويات أقل من الرجل، ففي المتوسط 8.1% من النساء في 11 من اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تحاول بالفعل تأسيس مشروع (رائدات أعمال ناشئات) أو يمتلكن مشروعا عمره أقل من 42 شهرا(تتراوح النسبة من 18% للنساء البالغات في اليمن إلى 3.1% في سوريا) مقارنة بمتوسط 16.1% للرجال (النسبة 29% في اليمن و8.2% في تونس).[5]
- يبلغ متوسط حصة المرأة من أنشطة ريادة الأعمال في مرحلتها المبكرة 31.7% تبدأ من 18% في سوريا إلى 40% تقريبا في الجزائر (Stevenson, 2011)[6]
- بناء على بيانات وردت في دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال هناك دراسة مقبلة عن المشروعات الحديثة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يبين أن المشروعات المملوكة للمرأة أحدث من مشروعات الرجل و أن مستوى تعليمهن أدنى و خبرتهن السابقة في العمل أقل و يفضلن أن تعمل مشروعاتهن في القطاعات المتعلقة بالسلع الاستهلاكية مثل تجارة التجزئة و الخدمات الشخصية (ما يزيد على ثلثي النساء مقارنا بما يزيد قليلا فقط عن نصف الرجال) – (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والمركز الدولي لبحوث التنمية – يصدر قريبا).

لمزيد من التحليلات المفصلة أنظر:

Stevenson (2011), The Role of Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Labour Market" in "*Fostering Women's Entrepreneurship and Employment in the Middle East and North Africa*, OECD , Paris.

ملاحظات

1. أنظر المقارنات الإقليمية نشرة البنك الدولي (2011):*World Development Indicators 2011*
2. معدل المشاركة في القوة العاملة هي نسبة من السكان في سن 15 فأكثر من المشاركين في سوق العمل بالفعل سواء بالعمل أو بالبحث عن العمل.
3. يشير معدل التوظيف إلى نسبة البالغين العاملين من مجموع البالغين من السكان ممن وصلوا لسن 15 أو أكثر.
4. تم حساب نصيب المرأة في التوظف من واقع بيانات أجهزة الإحصاء الوطنية على مستوى البلد (للتفاصيل أنظر ستيفنسون -Stevenson, 2011)
5. أنظر ستيفنسون (Stevenson, 2011) القائم على أساس بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2009 و 2010.
6. بناء على التعريف المستخدم في دراسات المرصد العالمي لريادة الأعمال النشاط الريادي في مرحلته المبكرة يجسد رواد الأعمال الناشئين ممن هم في مرحلة المحاولة الفعلية لبدء مشروع جديد و رواد الأعمال الذين يمتلكون مشروعا حديثا عمره أقل من 42 شهرا.

الملحق (ج)

مقارنة بين خدمات تنمية المشروعات المخصصة للمرأة

البلد	مراكز لتنمية مشروعات المرأة	حاضنات لمشروعات المرأة	مشروعات لمساندة المراة في الأجهزة الحكومية القائمة	النصح و المشورة للمشروعات	برامج لتدريب المرأة على ريادة الأعمال	مبادرات للتسويق ومعلومات على مواقع إلكترونية لرائدات الأعمال
الجزائر				تقدم جمعية النساء المغربيات للتنمية (AFAD) - 1999 – تدريبا للمبتدآت في مشروعات أسرية صغيرة للغاية لتحسين معارفهن وتوفير فرص للعمل	تقدم جمعيتي سيدات الأعمال (AME , SEVE) ورش عمل و ندوات تدريبية، وتقدم (AFCARE) وهي منظمة غير حكومية ورش عمل و ندوات مخصصة لرائدات الأعمال	تنشئ AME الشبكات مع رائدات الأعمال في بلاد أخرى لتنشيط التجارة والمبادلات تساعد RESARTالحرفيات المحليات على التسويق و عرض الانتاج
البحرين					تقدم جمعية سيدات الأعمال البحرينيات التدريب	مبادرة جمعية سيدات أعمال البحرين(www.womengateway.com
جيبوتي	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات
مصر	مركز تنمية مشروعات المرأة (يتبع المجلس القومي للمرأة)			مركز تنمية مشروعات المرأة و عدد من جمعيات سيدات الأعمال	مركز تنمية مشروعات المرأة و عدد من جمعيات سيدات الأعمال	مخزن للمركز على الإنترنيت في موقع: www.cleostore.com و موقع : www.afkargadida.org
الأردن	المنتدى الأردني لسيدات الأعمال والمهنياتJFBPW	يدير منتدى (JFBPW) حاضنة لمشروعات للمرأة		المنتدى الأردني لسيدات الأعمال والمهنيات	المنتدى الأردني لسيدات الأعمال والمهنيات	المنتدى الأردني لسيدات الأعمال والمهنيات

العراق			لجنة سيدات الأعمال في غرفة التجارة والصناعة (2011)	مؤسسة تمكين المرأة WEO (2004) تقدم التدريب للنساء عن كيفية بدء المشروع و إدارته في مختلف المحافظات		
	الجمعية الاقتصادية الكويتية (KES) مركز أعمال المرأة					
الكويت			الجمعية الاقتصادية الكويتية (KES) مركز أعمال المرأة	جمعية سيدات الأعمال و المهنيات بالتعاون مع KES تقدم برناج تدريب للإرشاد الفني يؤدي لتعلم تطوير خطة العمل.		معارض تنظمها سيدات الأعمال و المهنيات - الكويت
	الجمعية اللبنانية للتنمية (المجموعة) أنشأت إدارة لتنمية مشروعات المرأة					
لبنان			الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال هي المورد لذلك	تدعم الفرص في مشروع الحياة الاقتصادية للمرأة (FEM-Lebanon) و قدمت التدريب الفني و الإداري للمرأة؛ و تقدم الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال بعض التدريب و ورش العمل		أسس مشروع (FEM-Lebanon) شبكات توريد لرائدات الأعمال و نظم معرضا محليا لعرض منتجاتهن، و تقدم جمعية "نجدة" منافذ تجارية للمنتجات التقليدية التي تصنعها الفلسطينيات في معسكرات اللاجئين
ليبيا			مشروع للمجلس البريطاني مع المجلس الاقتصادي الوطني الليبي (2010-11) لتأسيس برنامج للتدريب على الإرشاد لرائدات الأعمال ليكتسبن المهارات لإرشاد رائدات الأعمال الليبيات الناشئات	منظة العمل الدولية تدرب على برنامج "إبدأ مشروعك و حسنه "الذي يقدم للمرأة في ظل مشروع POWER (تنمية فرص المرأة في التمكن الاقتصادي)		
						قامت AFEM والشبكة المغربية لإرشاد

المغرب		جمعية سيدات أعمال المغرب (AFEM) لديها حاضنتين للمشاريع	مشروع دعم ريادة المرأة تابع للجهاز الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ANPME)	تقدم الجهاتان ANPME; AFEM المشورة و النصح	ANPME الجمعية المغربية لدعم المشروعات الصغيرة توفر تدريب لرائدات الأعمال الريفيات؛ AFEM, ESPOD توفر تدريب على الإدارة لصاحبات المشروعات متناهية الصغر	النساء MWM (2011) بإنشاء موقع إليكتروني لتسويق منتجات المرأة في المملكة
عمان	مركز تنمية مشروعات المرأة التابع لمنتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات (2009) مراكز للحرفيات (بدعم من وزارة الشئون الاجتماعية مركز روضة لرائدات الأعمال و الإبداع (2011)	حاضنات لمشروعات المرأة في أربعة مواقع (2010) برنامج بنك مسقط لحاضنات الأعمال	مراكز لسيدات الأعمال	مراكز لسيدات الأعمال	مراكز لسيدات الأعمال	
السلطة الفلسطينية			مراكز أعمال للحرفيات (بدعم من وزارة الشئون الاجتماعية)	جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات ((ASALA من خلال مشروع " إرادة"، لمنتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات	جمعية سيدات الأعمال الفلسطينيات ASALA; مننتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات	
قطر	مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في غرفة التجارة في جدة "مورد "– منظمة غير حكومية		مركز روضة لرائدات الأعمال والإبداع	مركز روضة لرائدات الأعمال والإبداع	مركز روضة و منتدى سيدات الأعمال القطريات "برنامج عشر مهارات" و يوفر مركز قطر للتدريب و التنمية تدريبا للمرأة على مهارة المشروعات، تمكين المرأة – برنامج من 3 أشهر للنساء القائمات بأنشطة من منازلهن وترعاه شركة الطاقة "راسجاس"	

السعودية			مركز خديجة بنت خويلد		مركز خديجة بنت خويلد	المعهد الفني النسائي العالي يوفلا لطالباته التدريب و ورش العمل عن كيفية تأسيس المشروعات
سوريا				حاضنات مورد في موقعين على الأقل؛ وفردوس للمرأة في الريف في محافظة اللاذقية	مورد	مشروع تمكين المرأة و الحد من الفقر يوفر النصح و التدريب للمبتدآت
تونس			الغرفة الوطنية لرائدات الأعمال		الغرفة الوطنية لرائدات الأعمال	
الإمارات العربية المتحدة						توفر مجالس سيدات الأعمال دورات تدريبية قصيرة عن كيفية تأسيس المشروع و إدارته
اليمن			الإدارة العامة للمرأة في وزارة الصناعة والتجارة			الإدارة العامة للمرأة في وزارة الصناعة والتجارة- إدارة سيدات الأعمال – اتحاد الغرف اليمنية للتجارة و الصناعة – مشروع سيلاتك لتدريب رائدات الأعمال الشابات (2009)- قسم تشجيع المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر (SMEPS) وهو جزء من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

توفر مراكز سيدات الأعمال في دبي و أبو ظبي و الشارقة ألخ.. فرص التسويق لصاحبات المشروعات اللاتي يعملن من المنزل لعرض منتجاتهن.

الملحق (د)

مطبوعات و أوراق عمل برنامج الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

المطبوعات

European Communities/OECD (2008), *Report on the Implementation of the Euro-Mediterranean Charter for Enterprise: 2008 Enterprise Policy Assessment*, OECD, Paris.

OECD/IDRC (2012), New Entrepreneurs and High Growth Enterprises in the Middle East and North Africa, OECD, Paris.

OECD/World Economic Forum (2011), *Arab World Competitiveness Report 2011-2012*, OECD, Paris.

OECD (2011), *Morocco – Business Climate Development Strategy*, MENA-OECD Investment Programme, OECD, Paris.

OECD (2010), *Egypt – Business Climate Development Strategy*, MENA-OECD Investment Programme, OECD, Paris.

OECD (2010), *Supporting Investment Policy and Governance Reforms in Iraq*, MENA-OECD Investment Programme, OECD, Paris.

OECD (2009), *Policy Brief on Improving Corporate Governance of Banks in the Middle East and North Africa*, OECD, Paris.

OECD (2008), *Making Reforms Succeed: Moving Forward with the MENA Investment Policy Agenda*, MENA-OECD Investment Programme, OECD, Paris.

أوراق العمل

OECD (2012), "Empowering women-led SMEs: Economic Development in the New Arab World", Draft Issues Paper, MENA-OECD Investment Programme, May, OECD, Paris.

OECD (2011), "Women's Access to Finance in the Middle East and North Africa (MENA) Region", Draft Issues Paper, MENA-OECD Investment Programme, February, OECD, Paris, *www.oecd.org/dataoecd/19/17/47246008.pdf.*

OECD (2010), "Business Incubators in the MENA Region", Draft Issues Paper, MENA-OECD Investment Programme, November, OECD, Paris.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محفل فريد من نوعه حيث يعمل أعضاؤه سويا لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة. ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا تتصدر الجهود لفهم ومساعدة الحكومات في معالجة القضايا الناشئة التي تتعلق بالسياسات مثل حوكمة الشركات، والاقتصاد المعلوماتي وتحديات شيخوخة السكان. وتهيء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيئة مناسبة يمكن فيها للحكومات مقارنة تجارب السياسات والسعي إلى أجوبة على المشاكل المشتركة والتعرف على الممارسات الجيدة والعمل على تنسيق السياسات الداخلية

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزلندا، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويشارك الاتحاد الأوروبي في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تنشر المنظمة على نطاق واسع نتائج جمع إحصاءاتها والبحوث بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتفق عليها من قبل أعضائها.

التنافسية وتنمية القطاع الخاص

السيدات والأعمال

السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المحتويات

ملخص تنفيذي

الفصل الأول: طاقات المرأة غير المستغلة في ريادة الأعمال

الفصل الثاني: منهجية وإطار العمل لتقييم الدعم المقدم لمشروعات المرأة في المنطقة

الفصل الثالث: السياسات العامة ومشروعات المرأة في منطقة

الفصل الرابع: الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال في المنطقة

الفصل الخامس: إمكانية حصول رائدات الأعمال في المنطقة على الائتمان والخدمات المالية

الفصل السادس: معلومات وخدمات تنمية المشروعات

الفصل السابع : تجميع البيانات وإجراء البحوث عن رائدات الأعمال في اقتصادات المنطقة

SWEDEN

With the support of the Government of the United States

ترجمة غير رسمية